

تتسم هذه الوثيقة بأهمية خاصة وتتطلب الاهتمام اللازم والفوري من قبلكم. وفي حال عدم تأكدكم من الإجراء اللازم اتخاذها فإننا ننصحكم بالحصول على استشارة مالية مستقلة من قبل وسيط الأسهم الخاص بكم أو محاسبكم أو أي استشاري مالي آخر مستقل وفقاً لما ترونه مناسباً.

وفي حال قُمتُم ببيع أو التنازل عن كافة أسهمكم في بنك أبوظبي التجاري أو بنك الأتحاد الوطني، فإننا نرجو منكم إرسال هذه الوثيقة بأسرع وقتٍ ممكنٍ إلى وسيط الأسهم أو البنك أو الوكيل الذي قام بتنفيذ عملية البيع أو التحويل إلى الطرف الذي قام بشراء تلك الأسهم أو الشخص الذي تم تحويل الاسهم اليه. وغير ذلك، فإنه لا يجوز إرسال هذه الوثيقة أو مشاركتها مع أي طرفٍ موجود في منطقة محظورة. وفي حال قمتم في بيع أو التنازل عن جزء من أسهمكم في بنك أبوظبي التجاري أو بنك الأتحاد الوطني، فإنه عليكم الاحتفاظ بهذه الوثيقة والحصول على مشورة وسيط الأسهم الخاص بكم أو البنك أو أي وكيل آخر قام بتنفيذ عملية البيع أو التحويل.

لم يتم نشر أو توزيع هذه الوثيقة ويجب عدم ارسالها أو تحويلها في أو ضمن أو إلى أي منطقة محظورة. إن اتمام الاندماج يخضع لتحقق عدة شروط من ضمنها الموافقة على كافة القرارات الخاصة ذات الارقام من 1 إلى 6 و 8 المحددة في الدعوة إلى اجتماع الجمعية العمومية لبنك أبوظبي التجاري (كما هو موضح في الملحق رقم 2) من قبل الاغلبية اللازمة لمساهمي بنك أبوظبي التجاري الحاضرين لاجتماع الجمعية العمومية لبنك أبوظبي التجاري وكذلك الموافقة على كافة القرارات الخاصة ذات الارقام من 1 إلى 5 المحددة في الدعوة إلى اجتماع الجمعية العمومية لبنك الأتحاد الوطني (كما هو موضح في الملحق رقم 3) من قبل الاغلبية اللازمة لمساهمي بنك الأتحاد الوطني الحاضرين لاجتماع الجمعية العمومية لبنك الأتحاد الوطني. يتضمن القسم العاشر من هذه الوثيقة تفاصيل الشروط والاحكام والاجراءات اللازمة لتنفيذ عملية الاندماج.



نشرة المساهمين

الخاصة باندماج بنك أبوظبي التجاري (شركة مساهمة عامة) وبنك الأتحاد الوطني (شركة مساهمة عامة)

وفقاً لأحكام المادة 283 (1) من القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية والاستحواذ اللاحق لجميع الاسهم المكونة لراس المال المصدر لمصرف الهلال (شركة مساهمة عامة)

يتضمن القسم الثامن من هذه الوثيقة وصفاً لبعض المخاطر التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند التصويت لصالح القرارات الخاصة المتعلقة بالاندماج والتي سيتم النظر فيها خلال اجتماع الجمعية العمومية لبنك أبوظبي التجاري واجتماع الجمعية العمومية لبنك الأتحاد الوطني.

ما لم يتطلب سياق النص خلاف ذلك، يكون للكلمات والألفاظ والمصطلحات المستخدمة في هذه الوثيقة المعاني المحددة لها الواردة في المرفق رقم 1 من هذه الوثيقة. واي اشارة الى اوقات او مواعيد في هذه الوثيقة هي اشارة إلى التوقيت المحلي لمدينة أبوظبي والاشارة الى التواريخ هي اشارة إلى التقويم الميلادي، ما لم يتم النص على خلاف ذلك.

يتضمن الملحقان رقم 2 و 3 على التوالي نسخة من الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية لبنك أبوظبي التجاري المزمع انعقاده في المقر الرئيسي للبنك، شارع الشيخ زايد، أبوظبي في تمام الساعة 12:00 ظهراً يوم الخميس 21 مارس 2019 ونسخة من الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية لبنك الأتحاد الوطني المزمع انعقاده في فندق الفورسيزنز قاعة المارية في أبوظبي وذلك في تمام الساعة 2:00 ظهراً يوم الخميس الموافق 21 مارس 2019.

لا تعد موافقة هيئة الاوراق المالية والسلع على إعلان هذه النشرة بمثابة اعتماد لجدوى عملية الاندماج أو الاستحواذ أو لدقة أو اكتمال أو كفاية المعلومات الواردة في هذه النشرة، ولا تعتبر الهيئة مسنولة عن ذلك ولا تتحمل أي مسؤولية عن أية أضرار أو خسائر تلحق بأي شخص نتيجة الاعتماد على هذه النشرة أو أي جزء منها. ويتحمل أعضاء مجلس ادارة بنك ابوظبي التجاري مجتمعين ومنفردين كامل المسؤولية فيما يتعلق بصحة المعلومات والبيانات الخاصة ببنك ابوظبي التجاري والواردة في نشرة المساهمين، ويتحمل أعضاء مجلس إدارة بنك الأتحاد الوطني مجتمعين ومنفردين كامل المسؤولية فيما يتعلق بصحة المعلومات والبيانات الخاصة ببنك الأتحاد الوطني والواردة في نشرة المساهمين، ويؤكد اعضاء مجلس ادارة البنكين بأنه وبعد بذل العناية اللازمة وإجراء الدراسات الممكنة، بعدم وجود أية وقائع أخرى أو معلومات جوهرية يؤدي عدم تضمينها بالنشرة إلى جعل أي إفادة واردة فيها مضللة أو مؤثرة في القرار الاستثماري للاندماج أو الاستحواذ.

القسم

1. الخطاب المشترك لرئيسي مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني
2. معلومات عامة
3. معلومات عن المجموعة الموحدة
4. معلومات عن بنك أبوظبي التجاري
5. معلومات عن بنك الاتحاد الوطني
6. معلومات عن مصرف الهلال
7. معلومات مالية تاريخية
8. عوامل المخاطرة
9. معلومات إضافية
10. الشروط والأحكام المتعلقة بالاندماج

الملحق 1 تعريفات

الملحق 2 نسخة عن اعلان الدعوة الى اجتماع الجمعية العمومية لبنك أبوظبي التجاري

الملحق 3 نسخة عن اعلان الدعوة الى اجتماع الجمعية العمومية لبنك الاتحاد الوطني

الملحق 4 رأي الانصاف من بنك باركليز

الملحق 5 رأي الانصاف من جيه بي مورجان

ملاحظة هامة

تم اعداد التصريحات الواردة في هذه الوثيقة بتاريخ إصدارها، ما لم يتم تحديد تاريخ آخر بخصوص هذه التصريحات، ويجب عدم تفسير نشر هذه الوثيقة (أو أي إجراء يتم اتخاذه بموجبها) على انه يعني أو يوحي بعدم حدوث أي تغيير في الحقائق أو الشؤون الخاصة بكل من بنك أبوظبي التجاري أو بنك الاتحاد الوطني أو مصرف الهلال منذ ذلك التاريخ. كما لا يوجد في هذه الوثيقة ما يهدف أو يعتبر بمثابة تنبؤ أو توقع أو تقدير للاداء المالي المستقبلي لبنك أبوظبي التجاري أو بنك الاتحاد الوطني، ولا يتم تأويل أي بيان في هذه الوثيقة بحيث يعني أن عوائد الأسهم عن السنوات المالية الحالية أو المستقبلية لكل من بنك أبوظبي التجاري أو بنك الاتحاد الوطني أو مصرف الهلال أو الكيان المندمج. ولا يتم تأويل أي بيان في هذه الوثيقة بحيث يعني أن عوائد الأسهم عن السنوات المالية الحالية أو المستقبلية لكل من بنك أبوظبي التجاري أو بنك الاتحاد الوطني أو مصرف الهلال أو الكيان المندمج ستتطابق بالضرورة أو ستزيد عن العوائد التاريخية المنشورة في الماضي.

لم يتم تفويض أي شخص بتقديم أية معلومات أو تعهدات باستثناء ما هو وارد في هذه الوثيقة. وفي حالة قيام أي شخص بالتصريح عن اية معلومات أو تعهدات تختلف عما ورد في هذه الوثيقة، فيجب عدم الاعتماد عليها كما لو كانت مصدقة من قبل بنك أبوظبي التجاري أو بنك الاتحاد الوطني أو مصرف الهلال أو باركليز أو جيه بي مورجان أو أي من مستشاريهم المرتبطين بهذا الاندماج.

ولا يجب على أي شخص تفسير محتويات هذه الوثيقة على أنها نصيحة قانونية أو مالية أو ضريبية. وإذا راودتكم الشكوك حول الإجراء الذي يتعين عليكم اتخاذه، فمن المستحسن لكم السعي للحصول على المشورة المالية المستقلة من وسيط الأوراق المالية الخاص بكم، أو محاسبكم أو مستشار مالي مستقل آخر.

لن يتم إرسال هذه الوثيقة بالبريد إلى مساهمي بنك أبوظبي التجاري أو بنك الاتحاد الوطني، ولكن يمكن الحصول على نسخ منها (دون مقابل) من المكاتب الرئيسية لكل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني (ولن تكون النسخ متوفرة في فروع بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني) – أو من الموقع الإلكتروني الخاص باندماج بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال: www.beyondambition.com أو من كل من المواقع الإلكترونية الخاصة بالمصارف الثلاثة www.adcb.com أو www.unb.com أو www.alhilibank.ae. باستثناء ما سلف والبيانات المالية الخاصة بكل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 و 31 ديسمبر 2018 على التوالي، لا يعتبر محتوى أي موقع إلكتروني لكل من بنك أبوظبي التجاري أو بنك الاتحاد الوطني أو مصرف الهلال أو محتوى أي موقع إلكتروني يمكن الدخول إليه عبر رابط من تلك المواقع، مشمولاً في هذه الوثيقة أو يشكل جزءاً منها، ولا يتحمل أي شخص المسؤولية عن محتوى تلك المواقع.

يعمل بنك باركليز (شركة مساهمة محدودة المسؤولية) من خلال بنكه الاستثماري والمرخص والمنظم من قبل سلطة الرقابة على الأسواق المالية في المملكة المتحدة (Financial Conduct Authority) وأنظمة سلطة الأنظمة التحوطية (Prudential Regulation Authority) المنظم من قبل سلطة الرقابة المالية في سوق دبي العالمي، بصورة حصرية كمستشار مالي لبنك أبوظبي التجاري وليس لأي جهة أخرى فيما يتعلق بالاندماج ولن يكون مسؤولاً أمام أي شخص بخلاف بنك أبوظبي التجاري عن تقديم الحماية التي يقدمها باركليز لعملائه أو لتقديم المشورة فيما يتعلق بالاندماج أو محتوى هذه الوثيقة أو الأمور المشار إليها فيها.

يعمل جيه بي مورجان والمرخص والمنظم من قبل سلطة الرقابة على الأسواق المالية في المملكة المتحدة (Financial Conduct Authority) وأنظمة سلطة الأنظمة التحوطية (Prudential Regulation Authority) في المملكة المتحدة، بصورة حصرية كمستشار مالي لبنك الاتحاد الوطني وليس لأي جهة أخرى فيما يتعلق بالاندماج ولن يكون مسؤولاً أمام أي شخص بخلاف بنك الاتحاد الوطني عن تقديم الحماية التي يقدمها جيه بي مورجان لعملائه أو لتقديم المشورة فيما يتعلق بالاندماج أو محتوى هذه الوثيقة أو الأمور المشار إليها فيها.

لم يتم أي من الاستشاريين الماليين المذكورين بالتحقق من صحة المعلومات الواردة في هذه الوثيقة. وبناء عليه، (1) لا يقدم أي منهم أو أي من الأشخاص التابعين لهم صراحة أو ضمناً أي تعهد أو ضمان و(2) لن يقوموا هم أو أي من الأشخاص التابعين لهم بتقديم أي تعهد أو ضمان أو تحمل المسؤولية بخصوص دقة أو اكتمال المعلومات الواردة في هذه الوثيقة (بخلاف رأي الانصاف لبنك باركليز في الملحق رقم 4 لهذه الوثيقة والذي تم اصداره بناء على الشروط والافتراضات المذكورة فيه ورأي الانصاف لجيه بي مورجان في الملحق رقم 5 لهذه الوثيقة والذي تم اصداره بناء على الشروط والافتراضات المذكورة فيه) ولا يعتبر الاستشاريون الماليون مسؤولون عن الوثيقة أو دقة واكتمال المعلومات المحددة في هذه الوثيقة.

يسمى النص العربي لهذه الوثيقة على الترجمة التي تم اعدادها إلى اللغة الانجليزية، ويجب ألا يُعتمد على الترجمة الانجليزية لهذه الوثيقة لأنها قد لا توفر صورة كاملة وواضحة عن موضوع هذه النشرة إلا فيما يتعلّق بأراء الانصاف المُقدّمة من بنك باركليز وجيه بي مورجان، والتي يُمكن الاطّلاع عليها في الملحقين رقم (4) و (5) على التّوالي من هذه الوثيقة، حيث يسمو النص الانجليزي بخصوص هذين الملحقين على النص العربي في حالة تضارب في المعاني أو خلافه.

تنويه بخصوص البيانات المستقبلية

تحتوي هذه الوثيقة على بعض البيانات المالية المستقبلية لكل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الأتحاد الوطني ومصرف الهلال والكيان الناتج عن الاندماج (المجموعة الموحدة)، تستخدم في تلك البيانات المستقبلية كلمات مثل "يتوقع"، "يهدف"، "يرتقب"، "يقدر"، "ينوي"، "يخطط"، "يرغب"، "يسعى"، "يرتقي"، "يقصد"، "من الجائز"، "من المتوقع"، "من الممكن" أو "من الواجب" أو الكلمات الأخرى ذات المعنى المشابه أو نفي تلك الكلمات. تشمل البيانات المستقبلية في هذه الوثيقة على سبيل المثال لا الحصر، البيانات المتعلقة بما يلي: (أ) تقديرات المنافع المالية الأولية التي من الممكن ان تتحقق من الاندماج والنفقات الرأسمالية المستقبلية والنفقات والإيرادات والأداء الاقتصادي والشروط المالية وسياسة توزيع أرباح الأسهم والخسائر والتوقعات المستقبلية؛ (ب) إستراتيجيات العمل والإدارة وتوسع ونمو عمليات المجموعة الموحدة؛ والمسائل ذات الصلة والتواريخ التي من المتوقع أن تقع خلالها تلك الأحداث.

تتضمن تلك البيانات المستقبلية مخاطر معروفة وغير معروفة وعوامل غير مؤكدة وعوامل أخرى من شأنها ان تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية أو أداء أو إنجاز أي شخص أو نتائج القطاع أو الاستراتيجيات أو الأحداث اختلافاً جوهرياً عن أية نتائج أو أداء أو إنجازات أو أحداث أو عوامل أخرى واردة بشكل صريح أو ضمني في تلك البيانات المستقبلية. إن العديد من عوامل المخاطرة والعوامل غير المؤكدة المتعلقة بالبيانات المستقبلية تقع خارج سيطرة البنكين، مثل ظروف السوق المستقبلية وسلوك الأطراف الأخرى في السوق وبالتالي يجب عدم الاعتماد كثيراً على هذه البيانات. لا تعتبر البيانات المستقبلية بمثابة ضمان للأداء المستقبلي. ولم يتم تدقيق البيانات من قبل مدققي حسابات بنك أبوظبي التجاري أو بنك الأتحاد الوطني أو مصرف الهلال – ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك. تعتمد البيانات المستقبلية على العديد من الافتراضات، بما في ذلك الافتراضات الخاصة باستراتيجيات العمل الحالية والمستقبلية الخاصة ببنك أبوظبي التجاري وبنك الأتحاد الوطني ومصرف الهلال والكيان الناتج عن الاندماج (المجموعة الموحدة) والبيئة التي ستعمل فيها هذه البنوك في المستقبل. وإن التنويه أعلاه ينطبق على كامل البيانات المستقبلية اللاحقة سواء كانت شفوية أم خطية والتي يتم إعدادها أو تنسب إلى بنك أبوظبي التجاري أو بنك الأتحاد الوطني أو مصرف الهلال أو الكيان الناتج عن الاندماج (المجموعة الموحدة) أو أي أشخاص يتصرفون نيابة عنهم.

تشتمل عوامل المخاطرة والعوامل غير المؤكدة، على سبيل المثال لا الحصر على الأمور التالية:

- اية تقديرات المنافع المالية التي من الممكن ان تتحقق من الاندماج الواردة في هذه الوثيقة، والتي هي تقديرات أولية من قبل مجلسي إدارة كلاً من بنك أبوظبي التجاري وبنك الأتحاد الوطني – والتي لم يتم التحقق منها بشكل مستقل من قبل أي من الاستشاريين الماليين أو أي شخص آخر وبالتالي فقد يتم تعديلها بعد الانتهاء من وضع خطة مفصلة لتوحيد اعمال بنك أبوظبي التجاري وبنك الأتحاد الوطني ومصرف الهلال.
- ظروف الأسواق الاقتصادية والمالية في دولة الإمارات العربية المتحدة عموماً وفي إمارة أبوظبي خصوصاً.
- أداء القطاع المصرفي في أبوظبي والمنطقة.
- علاقة البنوك مع الحكومة بصفة عامة، بما في ذلك مقدرتها على الحصول على الموافقات والتراخيص الحكومية أو التنظيمية الضرورية للقيام بالأنشطة المصرفية.
- قدرة البنوك على تنمية وإدارة أعمالها.
- قدرة على الحصول على التمويل أو الحفاظ على رأسمال كاف لتمويل عملياتهم الحالية أو المستقبلية.
- التغييرات في الأوضاع السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية في الأسواق التي تعمل فيها البنوك وعُملؤها.
- الإخفاق في الالتزام بالتشريعات النافذة ذات العلاقة بأعمال البنوك.

• إلغاء أو تعديل سعر الصرف الثابت بين الدولار الأمريكي والدرهم الإماراتي.

لا يتحمل بنك أبوظبي التجاري أو بنك الأتحاد الوطني أي التّزام نحو، ولا ينوي أي منهم، تحديث أي من البيانات المستقبلية باستثناء ما قد يكون مطلوباً بموجب القوانين واللوائح النافذة.

يُرجى منكم قراءة هذه الوثيقة بشكل كامل وبخاصة عوامل المخاطرة التي تم استعراضها في القسم الثامن من هذه الوثيقة والتي تطرح العوامل التي يمكن أن تؤثر على الأداء المستقبلي للمجموعة الموحدة والقطاعات التي ستعمل بها

قيود النشر والتوزيع

لن يتم نشر هذه الوثيقة أو توزيعها، بشكل كلي أو جزئي، في أو ضمن أو من أي منطقة محظورة.

لن يتخذ بنك أبوظبي التجاري أي إجراء للسماح بطرح الأسهم الجديدة في بنك أبوظبي التجاري أسهمه الجديدة في منطقة محظورة.

إشعار إلى مساهمي بنك الاتحاد الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية

يتعلق اندماج بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني بأسهم شركتين تحملان جنسية دول الإمارات العربية المتحدة ومن المقترح أن يتم عن طريق الاندماج وفقاً لأحكام المادة 283 (1) من القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية واتفاقية الاندماج. وبناء عليه، يخضع الاندماج لمتطلبات وممارسات الإفصاح المطبقة في دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن عمليات الاندماج القانونية، والتي تختلف عن متطلبات الإفصاح بالولايات المتحدة.

تم إعداد المعلومات المالية الواردة في هذه الوثيقة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وغيرها من متطلبات إعداد التقارير الإلزامية المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبالتالي قد لا تكون قابلة للمقارنة مع المعلومات المالية لشركات الولايات المتحدة أو الشركات التي تم إعداد بياناتها المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة.

قد يكون من الصعب على المستثمرين انفاذ حقوقهم وأي مطالبات قد تنشأ عن القوانين الفيدرالية في الولايات المتحدة بشأن الأوراق المالية، حيث أن بنك أبوظبي التجاري هو شركة إماراتية ويقوم بعض أو كافة موظفيه ومدراءه في بلدان بخلاف الولايات المتحدة. وقد لا يكون المستثمرون قادرين على رفع دعاوى قضائية ضد شركة غير أمريكية أو موظفيها أو إدارتها في محكمة غير أمريكية بناء على انتهاكات لقوانين الأوراق المالية في الولايات المتحدة. وقد يكون من الصعب إلزام شركة غير أمريكية بما في ذلك شركاتها التابعة على الخضوع لحكم محكمة في الولايات المتحدة.

لا يجوز عرض أو بيع أوراق مالية في الولايات المتحدة في غياب تسجيلها بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي، أو بموجب إعفاء من هذا التسجيل. كما أن الأسهم الجديدة لبنك أبوظبي التجاري المزمع إصدارها بموجب عملية الاندماج، ليست مسجلة ولن يتم تسجيلها بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي أو بموجب قوانين الأوراق المالية في أي ولاية من الولايات المتحدة وسوف يتم إصدارها إلى مساهمي بنك الاتحاد الوطني في الولايات المتحدة اعتماداً على الإعفاء من التسجيل المنصوص عليه في المادة 802 من قانون الأوراق المالية الأمريكي واعتماداً على الإعفاءات المتاحة من شروط التسجيل القانونية بأي ولاية. كما أن الأسهم الجديدة لبنك أبوظبي التجاري الصادرة بموجب الاندماج سوف تكون "أوراق مالية مقيدة" ضمن المعنى المقصود في المادة 144(أ)(3) من قانون الأوراق المالية الأمريكي بنفس القدر والنسبة كما في أسهم بنك الاتحاد الوطني التي تم تبادلها في الاندماج.

لم توافق أو ترفض أي من الهيئة الأمريكية للأوراق المالية والبورصات وهيئة الأوراق المالية بأي ولاية أمريكية على الأسهم الجديدة لبنك أبوظبي التجاري التي سيتم إصدارها نتيجة الاندماج كما لم يتم التأكد من دقة هذه الوثيقة أو شموليتها من قبلها. إن أي تمثيل على نقيض ذلك يعتبر مخالفة جنائية.

بموجب الإعفاء من متطلبات التسجيل في قانون الأوراق المالية الأمريكي المنصوص عليه في المادة 802 فيما يتعلق بالأسهم الجديدة لبنك أبوظبي التجاري المزمع إصدارها نتيجة الاندماج، سوف يقدم بنك أبوظبي التجاري إلى هيئة الأوراق المالية والبورصات في الولايات المتحدة أي وثيقة إعلامية ينشرها أو بخلاف ذلك يوزعها على حاملي أسهم بنك الاتحاد الوطني فيما يتعلق بالاندماج.

إن استلام مساهمي بنك الاتحاد الوطني للأسهم الجديدة الخاصة ببنك أبوظبي التجاري وفقاً للاندماج قد يكون خاضعاً للضريبة لأغراض ضريبة الدخل الفيدرالية بالولايات المتحدة في ظل قوانين الولايات الأمريكية والقوانين المحلية بالإضافة إلى القوانين الضريبية الأجنبية واجبة التطبيق وغيرها. ونحث كل مساهمي بنك الاتحاد الوطني بالتشاور مع استشاري مهني مستقل فوراً بشأن العواقب الضريبية التي قد تنشأ عن الاندماج.

البيانات الماليّة ومعلومات أخرى ذات صلة

يُمكن الاطّلاع على القوائم الماليّة لبنك أبوظبي التجاري للأعوام المُنتهية في 31 ديسمبر لعامي 2017 و 2018 على موقع البنك: www.adcb.com كما أُضيفت هذه المعلومات إلى الوثيقة الحاليّة بمثابة مرجع. كما يُمكن الاطّلاع على القوائم الماليّة لبنك الاتحاد الوطني للأعوام المُنتهية في 31 ديسمبر لعام 2017 و 31 ديسمبر 2018 على موقع البنك: www.unb.com حيث أُضيفت المعلومات الحاليّة إلى هذه الوثيقة بمثابة مرجع. ويُمكن الاطّلاع على القوائم الماليّة لمصرف الهلال للأعوام المُنتهية في 31 ديسمبر لعام 2017 و 31 ديسمبر 2018 والمتوفرة (أو ستكون متوفرة قريباً) على موقع البنك: www.alhilalbank.ae كما أُضيفت هذه المعلومات إلى الوثيقة الحاليّة بمثابة مرجع.

أعدّت القوائم الماليّة لكلّ من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال على التّوالي للأعوام المُنتهية بحلول 2017 و 31 ديسمبر 2018 على نحو يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير الماليّة باستثناء ما تم النص عليه صراحةً بخلاف ذلك، وبشكل خاص في الجزء "د" من القسم السابع من هذه الوثيقة، الذي يحدد الأسس التي أعدت بموجبها المعلومات الماليّة الواردة في ذلك القسم، فإن المعلومات الماليّة الواردة في هذه الوثيقة باستثناء القسم السادس تعتمد على تقديرات الإدارة، ولم يتمّ التحقق منها بشكل مستقلّ بواسطة مدققين أو بخلاف ذلك. وباستثناء ما يتمّ الإفصاح عنه بخلاف ذلك، فإن كافة المعلومات الماليّة قد تمّ إعدادها بعملة الدرهم الإماراتي.

أعدّت هذه الوثيقة لأغراض الامتثال للقوانين واللوائح التنظيميّة المعمول بها في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة وقد تختلف المعلومات التي يتمّ الإفصاح عنها هنا عن المعلومات التي يتمّ الإفصاح عنها في حالة إعداد هذه الوثيقة وفقاً للقوانين و/أو اللوائح الخاصّة بالدول خارج دولة الإمارات العربيّة المتّحدة. تشكل الأسهم الجديدة لبنك أبوظبي التجاري أوراقاً ماليّة في شركة قائمة في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة وعليكم أن تأخذوا بعين الاعتبار أن هذه الوثيقة وأي وثائق أخرى متعلّقة بعملية الاندماج والتوحيد أو متعلّقة بالأسهم الجديدة في بنك أبوظبي التجاري قد تمّ أو سيتمّ إعدادها وفقاً لمتطلبات الإفصاح في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة، والتي قد تختلف عن تلك المطبقة في دول أخرى.

الجدول الزمني المتوقع لأهم الأحداث

التواريخ الواردة فيما يلي هي للدلالة فقط وتعتمد، بالإضافة إلى عوامل أخرى، على تحقق شروط الاندماج (وتواريخ تحققها) (بما في ذلك ودون حصر الحصول على الموافقات التنظيمية وموافقة من مساهمي كل من بنك أبوظبي التجاري ومساهمي بنك الاتحاد الوطني على الاندماج كما في تاريخ السجل المعني في جمعية عمومية لمساهمي بنك أبوظبي التجاري ومساهمي بنك الاتحاد الوطني بالموافقة على الاندماج والمصادقة عليه ويتضمن القسم العاشر من هذه الوثيقة كامل شروط الاندماج .

الوقت و/أو التاريخ	الحديث
20 مارس 2019	تاريخ السجل للجمعية العمومية لبنك أبوظبي التجاري
20 مارس 2019	تاريخ السجل للجمعية العمومية لبنك الاتحاد الوطني
21 مارس 2019	الجمعية العمومية لبنك أبوظبي التجاري
21 مارس 2019	الجمعية العمومية لبنك الاتحاد الوطني
24 مارس 2019	إيداع القرارات المتخذة في الجمعية العمومية لبنك أبوظبي التجاري لدى السجل التجاري
24 مارس 2019	إيداع القرارات المتخذة في الجمعية العمومية لبنك الاتحاد الوطني لدى السجل التجاري
24 مارس 2019	بدء فترة اعتراض الدائنين
23 أبريل 2019	انتهاء فترة اعتراض الدائنين
1 مايو 2019	تاريخ نفاذ الاندماج
اعتباراً من تاريخ نفاذ الاندماج او يوم العمل اللاحق لذلك	إصدار الأسهم الجديدة في بنك أبوظبي التجاري الى مساهمي بنك الاتحاد الوطني
تاريخ نفاذ الاندماج	إصدار السندات الزامية التحول الى اسهم إلى مساهم مصرف الهلال
اعتباراً من تاريخ نفاذ الاندماج او يوم العمل اللاحق لذلك	تحويل السندات الزامية التحول إلى أسهم جديدة في بنك أبوظبي التجاري

الملاحظات

- (1) النصاب القانوني لانعقاد الجمعية العمومية لبنك أبوظبي التجاري يتحقق بحضور المساهمين الذين يمثلون ما لا يقل عن 50% من رأسمال بنك أبوظبي التجاري. وفي حالة عدم تحقق هذا النصاب القانوني، سوف يتم الدعوة لانعقاد جمعية عمومية لبنك أبوظبي التجاري في اجتماع ثانٍ يُعقد بتاريخ 28 مارس 2019. ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً بغض النظر عن عدد المساهمين الحاضرين. وفي حالة الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية لبنك أبوظبي التجاري للمرة الثانية، سوف يتم تمديد بقية التواريخ في هذا الجدول الزمني المتوقع تبعاً لذلك.
- (2) النصاب القانوني لانعقاد الجمعية العمومية لبنك الاتحاد الوطني هو حضور المساهمين الذين يمثلون ما لا يقل عن 50% من رأسمال بنك الاتحاد الوطني. وفي حالة عدم تحقق هذا النصاب القانوني، سوف يتم الدعوة لانعقاد جمعية عمومية لبنك الاتحاد الوطني في اجتماع ثانٍ يُعقد بتاريخ 28 مارس 2019. ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً بغض النظر عن عدد المساهمين الحاضرين. وفي حالة الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية لبنك الاتحاد الوطني للمرة الثانية، سوف يتم تمديد بقية التواريخ في هذا الجدول الزمني المتوقع تبعاً لذلك.
- (3) شريطة تحقق شروط الاندماج فإنه من المتوقع أن يتم الإدراج في تاريخ نفاذ الاندماج أو في أول يوم عمل بعده.

القسم الأول

الخطاب المشترك من رئيسي مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني



6 مارس 2019

حضرات مساهمي بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني:

الاندماج الموصى به بين بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني والاستحواذ اللاحق من بنك أبوظبي التجاري على كامل رأس المال المصدر لمصرف الهلال

أعلن مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري ومجلس إدارة بنك الاتحاد الوطني في 29 يناير 2019 بأنهما قد اتفقا على بنود اندماج مقترح بين بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني (الاندماج) والذي سيتبعه استحواذ بنك أبوظبي التجاري (بصفته البنك الدامج) على كامل رأس المال المصدر لمصرف الهلال (الاستحواذ) (حيث يُشار إلى كلٍّ من عملية الاندماج والاستحواذ معاً بعبارة توحيد الاعمال). ومن المفترض انفاذ الاندماج من خلال اندماج البنكين بموجب أحكام المادة 283(1) من القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية (قانون الشركات) واتفاقية الاندماج. وفي تاريخ النفاذ وعند تحقق شروط الاندماج، ستنقل أصول والتزامات بنك الاتحاد الوطني إلى بنك أبوظبي التجاري مقابل إصدار أسهم جديدة من بنك أبوظبي التجاري إلى المساهمين الحاليين في بنك الاتحاد الوطني. وعندما يصبح الاندماج نافذاً، سيتم حل بنك الاتحاد الوطني بموجب أحكام المادة 291 من قانون الشركات وسيقوم بنك أبوظبي التجاري بالاستحواذ على كامل رأس المال المصدر لمصرف الهلال من مساهمه الوحيد (مجلس أبوظبي للاستثمار) - لقاء مقابل الاستحواذ.

وسينتج عن الاندماج وتوحيد الاعمال الذي يحظى بالدعم من قبل كافة أعضاء مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري ومجلس إدارة بنك الاتحاد الوطني (في حالة تحقيقه)، إنشاء بنك يتمتع بخبرات وإمكانيات مالية عالية للقيام بدور محوري لمساندة الطموحات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

يرى كل من مجلسي إدارة بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني أنه سيكون للكيان الناتج عن الاندماج (المجموعة الموحدة) وضعٌ موثي لدعم الرؤية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة والمشاركة الفاعلة في زيادة النمو الاقتصادي في الدولة وتنوعه. كما ستساهم إنتاجية الكيان الناتج عن الاندماج (أو المجموعة الموحدة) على زيادة الربحية وستتيح مُستوىً عالي من التنافسية في عروضة للعملاء من الأشخاص والمؤسسات فيما يخص الأعمال المصرفية التجارية والإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، ستتيح الزيادة في رقعة نطاق المجموعة الموحدة للبنك الى زيادة في نطاق الاستثمار في رأس المال البشري ضمن هذا الكيان الناتج عن الاندماج (المجموعة الموحدة) بالإضافة الى زيادة الاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية. كما يرى كل من مجلسي إدارة بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ان الاندماج من شأنه تحقيق قيمة جوهرية للمساهمين يرافقها ربحية مُزائدة للسهم الواحد للبنوك الثلاثة على نحو مُستقرٍ يُوَدِّي إلى زيادة العائدات على صافي حقوق المساهمين.

هذا وتحظى عمليتي الاندماج والاستحواذ المشار اليهما اعلاه بالدعم الكامل والتوصية بالإجماع من قبل كل من مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري ومجلس إدارة بنك الاتحاد الوطني. وعليه فإننا نحثكم على حضور الجمعية العمومية لكل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني (حسب ما ينطبق عليكم) (كما هو مفصل في القسم الثاني من هذه الوثيقة)، ونوصي بالتصويت بالموافقة على القرارات المقترحة في اجتماعات الجمعية العمومية لكلا البنكين.

سمو الشيخ نهيان مبارك آل نهيان
رئيس مجلس ادارة بنك الاتحاد الوطني

سعادة/ عيسى محمد السويدي
رئيس مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري

القسم الثاني

معلومات عامة

2.1 مقدمة

بتاريخ 3 سبتمبر 2018 (بالنسبة لبنك أبوظبي التجاري) و 4 سبتمبر 2018 (بالنسبة لبنك الاتحاد الوطني): أعلن كلا البنكين بأنهما قد بدءا في مناقشات حول إمكانية الاندماج بينهما وبالتزامن مع ذلك بدأت مناقشات مُماثلة ومنفصلة مع المُساهم في مصرف الهلال. فقم كل من البنوك بتشكيل مجموعة عمل مكونة من كبار أعضاء الإدارة التنفيذيين لمراجعة الإمكانيات التجارية بالإضافة إلى أي جوانب قانونية وهيكلية للاندماج أو الدمج.

وبتاريخ 29 يناير 2019، أعلن بنك أبوظبي التجاري بأن مجلس ادارة البنك قد وافق بالاجماع على التوصية لمساهمية بالموافقة على توحيد الاعمال واعلن بنك الاتحاد الوطني بان مجلس ادارة البنك وافق بالاجماع على التوصية لمساهمية بالموافقة على الاندماج.

2.2 احكام الاندماج وتوحيد الاعمال

2.2.1 شروط الدمج

من المقرر أن يتم تنفيذ عملية الاندماج عن طريق الضم. وبشرط تحقق شروط الاندماج الواردة في القسم العاشر من هذه الوثيقة، وفي تاريخ النفاذ سوف تنتقل أصول والتزامات بنك الاتحاد الوطني إلى بنك أبوظبي التجاري مقابل إصدار أسهم جديدة في بنك أبوظبي التجاري إلى مساهمي بنك الاتحاد الوطني المقيدة أسماءهم في سجل أسهم بنك الاتحاد الوطني فوراً بعد إغلاق التداول في تاريخ الذي يسبق تاريخ النفاذ. وعندما يصبح الاندماج نافذاً، سيتم إلغاء إدراج اسهم بنك الاتحاد الوطني من سوق ابوظبي للأوراق المالية وسيتم حل البنك بموجب أحكام المادة 291 من قانون الشركات.

وعند نفاذ الاندماج، سوف تصدر الأسهم الجديدة في بنك أبوظبي التجاري (التي سوف يتم إدراجها في سوق أبوظبي للأوراق المالية) إلى مساهمي بنك الاتحاد الوطني على الأساس التالي:

عن كل سهم واحد من أسهم بنك الاتحاد الوطني: سوف يتم إصدار 0.5966 سهم جديد في بنك أبوظبي التجاري

مما يعادل 1,641,546,697 سهم جديد في بنك أبوظبي التجاري ستصدر إلى مساهمي بنك الاتحاد الوطني الحاليين. وتتضمن معادلة التبادل اعلاه على علاوة لمساهمي بنك الاتحاد الوطني الحاليين تعادل 0.6% مقارنةً بسعر إغلاق التداول في اسهم بنك الاتحاد الوطني بتاريخ 28 يناير عام 2019 (وهو السعر الذي يقع مباشرةً قبيل الإعلان النهائي لعملية الاندماج وتوحيد الاعمال) – كما تُعادل نسبة 13.7% مقارنةً بسعر إغلاق سهم بنك الاتحاد الوطني في السوق بتاريخ 2 سبتمبر عام 2018 (وهو التاريخ الذي يقع مباشرةً قبيل الإعلان المبدئي عن عملية الاندماج وتوحيد الاعمال).

وفي حال ما انتج حساب معادلة التبادل الواردة في هذا البند رقم 2.2.1 كسور من السهم، يتم جبر (تخفيض) الكسر الناتج إلى أقرب عدد صحيح من الأسهم. على سبيل المثال، في حالة حيازة مساهم في بنك الاتحاد الوطني على 100 سهم فإنه سيستلم 56 سهم جديد في بنك ابوظبي التجاري في تاريخ النفاذ (وليس 59.66 سهم او 60 سهم جديد في بنك أبوظبي التجاري).

وقد تمت الموافقة بالإجماع على بنود وشروط الاندماج بما في ذلك نسبة ومعادلة التبادل المذكورة في هذا البند الفرعي وذلك من قبل مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري ومن قبل مجلس إدارة بنك الاتحاد الوطني في اجتماعيهما المستقلين اللذين انعقدتا في 29 يناير 2019. وعند موافقتهم على شروط الاندماج، قام مجلسا إدارة بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني، ضمن أمور أخرى، بدراسة تفصيلية لتقارير العناية المالية الواجبة عن بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني التي أعدتها شركة كيه بي إم جي لمجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري (بخصوص بنك الاتحاد الوطني) وشركة ارنست ويونغ لمجلس إدارة بنك الاتحاد الوطني (بخصوص بنك أبوظبي التجاري)، وتقارير العناية القانونية الواجبة من إنداد آلن أند افري مشاركة ذات مسؤولية محدودة، (بخصوص بنك أبوظبي التجاري) وكليفورد أند شانس (بخصوص بنك الاتحاد الوطني) وتقديرات المنافع المالية من الاندماج وآراء الانصاف المستقلة من باركليز (والذي تم النظر فيه من قبل مجلس ادارة بنك ابوظبي التجاري) وجيه بي مورجان (والذي تم النظر فيه من قبل مجلس ادارة بنك الاتحاد الوطني) من ناحية الإنصاف، من المنظور المالي بالنسبة لمساهمي بنك أبوظبي التجاري ومساهمي بنك الاتحاد الوطني على التوالي، لنسبة ومعادلة التبادل. ويوجد بالملحق رقم 4 والملحق رقم 5 على التوالي النص

الكامل لأراء الإنصاف من بنك باركليز ومن وجبه بي مورجان الواردة في هذه الوثيقة والتي تشمل الافتراضات والتحفظات التي اعتمدت الأراء عليها.

2.2.2 شروط الاستحواذ

شريطة تحقق الاندماج ونفاذه وفقاً لأحكامه، سيتم استحواذ بنك أبوظبي التجاري على مصرف الهلال من خلال قيام بنك أبوظبي التجاري بشراء جميع الأسهم المكونة لرأس المال المصدر لمصرف الهلال من مساهم مصرف الهلال وذلك في تاريخ النفاذ لقاء ثمن يقدر بحوالي مليار درهم (سعر الاستحواذ) وذلك عند تحقق الشروط المنصوص عليها في القسم العاشر من هذه الوثيقة.

وسيقوم بنك أبوظبي التجاري بالإيفاء بسعر الاستحواذ وذلك من خلال إصدار بنك أبوظبي التجاري لسندات قابلة للتحويل إلى أسهم لصالح مساهم مصرف الهلال بما يعادل 117,647,058 سهم جديد في بنك أبوظبي التجاري (التحويل).

وعند إتمام عملية الاندماج والاستحواذ، سيصبح إجمالي رأس المال بنك أبوظبي التجاري حوالي 6,957,424,964 درهم وستصبح ملكية الحكومة غير المباشرة (عن طريق مملكتها لمجلس أبوظبي للاستثمار) في البنك الدامج ما يعادل 60.2%. في حين سيتمك مساهمي بنك أبوظبي التجاري الآخرين (من غير مجلس أبوظبي للاستثمار) ما يقارب 28% في حين سيتمك مساهمي بنك الاتحاد الوطني (من غير مجلس أبوظبي للاستثمار) ما نسبته 11.8% في البنك الدامج.

تمت الموافقة بالإجماع على الاستحواذ من مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري أثناء اجتماعه المنعقد بتاريخ 29 يناير 2019. وبالمصادقة على شروط الاستحواذ هذه، أخذ مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري الأمور التالية بعين الاعتبار بالتفصيل: (1) تقارير العناية المالية لمصرف الهلال والتي قام مكتب كي بي إم جي بإعدادها لصالح مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري وارنست ويونغ لصالح بنك الاتحاد الوطني؛ (2) تقارير العناية اللازمة لصالح البائع بواسطة ديلويت وفريش فيلدز بروكهاوس ديرنجر؛ (3) تقديرات المنافع الناجمة عن توحيد الأعمال؛ (4) ورأي الإنصاف المستقل من قبل بنك باركليز (لصالح مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري فقط) فيما يخص الإنصاف من وجهة نظر مالية فيما يتعلق بسعر الاستحواذ لصالح مساهمي بنك أبوظبي التجاري، ورأي الإنصاف المستقل من جيه بي مورجان (لصالح مجلس إدارة بنك الاتحاد الوطني فقط) فيما يخص الإنصاف من وجهة نظر مالية فيما يتعلق بسعر الاستحواذ لصالح مساهمي بنك الاتحاد الوطني يُمكن الاطلاع على نص رأي الإنصاف الصادر من بنك باركليز ورأي الإنصاف من جيه بي مورجان (بما فيه الافتراضات والقيود والأساسات التي بُني على أساسها كل رأي) في الملحقين رقم (4) و (5) على التوالي من هذه الوثيقة.

عندما وافق مجلس إدارة بنك الاتحاد الوطني بالاجماع على شروط وأحكام الاندماج قام المجلس بالنظر بشكل تفصيلي لشروط الاستحواذ وعلى تقارير العناية المالية التي أعدها أرنست ويونغ لمجلس إدارة بنك الاتحاد الوطني كذلك على تقارير العناية القانونية والمالية التي أعدها فريشفيلد بروكهاوس ديرنجر وديلويت وتقديرات المنافع.

عند إتمام عملية الاندماج، سيحول البنك الدامج اسم "بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع" مع احتفاظ مصرف الهلال باسمه الحالي وسيعمل الأخير كشركة مستقلة تابعة للبنك الدامج الذي سيتملكه ملكية كاملة.

3.2 آثار الاندماج والاستحواذ

1.3.2 آثار الاندماج

عند إتمام عملية الاندماج، يحصل مساهمو بنك الاتحاد الوطني المقيدة أسماءهم في سجل أسهم بنك الاتحاد الوطني بعد إغلاق التداول مباشرة في التاريخ السابق على تاريخ النفاذ، وفي يوم تاريخ النفاذ أو يوم العمل الذي يليه مباشرة (دون أن يكون مساهمي بنك الاتحاد الوطني مطالبين باتخاذ أي إجراء)، على الأسهم الجديدة في بنك أبوظبي التجاري بناءً على نسبة التبادل المبينة في البند 2-2 أعلاه. وفي حال ما قام أحد مساهمي بنك الاتحاد الوطني بمنح رهن على كل أو جزء من أسهمه في بنك الاتحاد الوطني، فإن هذا الرهن المسجل لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية سوف ينتقل تلقائياً إلى الأسهم الجديدة في بنك أبوظبي التجاري التي ستصدر بموجب الاندماج، دون أن يقوم مساهم بنك الاتحاد الوطني باتخاذ أي إجراء آخر. إلا أنه يفضل قيام مساهمي بنك الاتحاد الوطني الذين منحوا رهناً على كل أو جزء من أسهمهم في بنك الاتحاد الوطني أن يتخذوا أي خطوات قد تكون مطلوبة بموجب شروط الاتفاقية التي تحكم ذلك الرهن.

وعند دخول عملية الاندماج حيز النفاذ، ستنتقل أصول والتزامات بنك الاتحاد الوطني إلى بنك أبوظبي التجاري في تاريخ النفاذ مقابل إصدار الأسهم الجديدة لبنك أبوظبي التجاري إلى مساهمي بنك الاتحاد الوطني. وبعد عملية الاندماج، يتم حل بنك الاتحاد الوطني بموجب أحكام المادة 291 من قانون الشركات.

2.3.2 آثار عملية الاستحواذ

عند إتمام عملية الاستحواذ، سيتم تحويل كامل الأسهم المكونة لرأس مال مصرف الهلال إلى بنك أبوظبي التجاري مع مراعاة إتمام عملية الدمج وإصدار بنك أبوظبي التجاري للسندات القابلة للتحويل إلى أسهم في بنك أبوظبي التجاري. وعليه سيصبح مصرف الهلال شركة تابعة للبنك الدامج (بنك أبوظبي التجاري) الذي سيمتلك كامل رأس مال مصرف الهلال. وبعد الانتهاء من عملية تحويل ملكية جميع الأسهم في مصرف الهلال إلى بنك أبوظبي التجاري سيقوم بنك أبوظبي التجاري بإصدار مايقارب 117,647,058 سهم جديد في بنك أبوظبي التجاري لمساهم مصرف الهلال البائع.

4.2 أسس ومعايير تحديد نسبة التبادل وسعر الاستحواذ

1.4.2 اسس تحديد نسبة التبادل

تم الاتفاق على نسبة التبادل بين كل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني بعد مفاوضات تجارية تفصيلية بين البنكين. وعند التفاوض على نسبة التبادل، قام بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني بالرجوع إلى المشورة والمساعدة من مستشاريهم الماليين ومراجعة معلومات العناية الواجبة عن أعمال كل من بعضهما البعض.

ولأغراض التوصل إلى اتفاق بشأن نسبة ومعادلة التبادل، قام بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني بالآخذ بعين الاعتبار عدّة منها منهجيات التقييم بما فيها (أ) تحليل سعر السهم تاريخياً لكلا البنكين؛ (ب) منهجيات تقييم قائمة على أبحاث السوق وطريقة التحليل الأساسي (أو الجوهري)؛ (ج) وتقديرات المنافع المالية؛ (د) ونتائج إجراء البنكين لعمليات العناية الواجبة القانونية والمالية.

2.4.2 الأساس المنطقي لتحديد سعر الاستحواذ على مصرف الهلال

تم الاتفاق على سعر الاستحواذ بين بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومساهم مصرف الهلال، وذلك بعد مفاوضات تجارية مفصلة بين الأطراف الثلاثة. وقام كل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني أثناء التفاوض على سعر الاستحواذ بالآخذ بعين الاعتبار المشورة والمساعدة من مستشاريهم، وإلى مراجعة معلومات العناية الواجبة الخاصة بمصرف الهلال.

ولأغراض التوصل إلى اتفاق بشأن سعر الاستحواذ، قام بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني بالآخذ بعين الاعتبار عدّة منها منهجيات التقييم بما فيها: (أ) منهجيات تقييم مختلفة، بعضها مُعتمد على معايير جوهرية في التقييم نافذة في السوق؛ (ب) وتقديرات المنافع المالية؛ (ج) نتائج عمليات العناية الواجبة - المالية منها والقانونية - لبنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني.

5.2 فوائد الكيان الناتج عن الاندماج (المجموعة الموحدة)

1.5.2 ملاحظة تحذيرية

يتضمن هذا البند آراء مجلس إدارة كل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني بخصوص الفوائد المتوقع الحصول عليها حالياً من نفاذ الاندماج والاستحواذ اللاحق، بما في ذلك المعلومات والتقييمات التي تم جمعها من قبل مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري ومجلس إدارة بنك الاتحاد الوطني.

وعليكم أن تلاحظوا بشكل خاص بأن هذا البند 2.5 يتضمن بيانات مستقبلية تخضع للمخاطر والشكوك. لذلك يجب عدم الاعتماد بصورة جوهرية على مثل هذه البيانات.

كما عليكم أن تلاحظوا أيضاً بأن تقديرات المنافع المالية من الاندماج الواردة في البند 2.5 هي تقديرات أولية لمجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري ومجلس إدارة بنك الاتحاد الوطني، وستكون عرضة للتعديل بعد توفر المزيد من التخطيط المفصل للتوحيد. ولا يعترزم بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني تحديث بيانات المنافع المالية من الاندماج أو أي بيانات مستقبلية أخرى، باستثناء ما يكون مطلوباً بموجب القوانين واللوائح النافذة.

ولا يوجد شيء وارد في هذا البند 2-5 ليفسر أو يعتبر بمثابة توقع أو تنبؤ أو تقدير للأداء المالي الحالي أو المستقبلي لبنك أبوظبي التجاري أو بنك الاتحاد الوطني أو مصرف الهلال كما لا يتم تفسير أي من التصريحات الواردة في هذه الوثيقة بحيث تعني أن العوائد من كل سهم عن الفترات المالية الحالية أو المستقبلية لبنك أبوظبي التجاري أو لبنك الاتحاد الوطني ستتطابق بالضرورة أو تتجاوز العوائد التاريخية المعلنة عن كل سهم.

2.5.2 لمحة عامة

يرتأي كلُّ من مجلسي إدارة بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني أنه سيكون للكيان الناتج عن الاندماج (المجموعة الموحدة) وضعٌ مواتي لدعم الرؤية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة والمشاركة الفاعلة في زيادة النمو الاقتصادي في الدولة وتنوّعه. كما ستُساهم إنتاجية الكيان الناتج عن الاندماج (أو المجموعة الموحدة) على زيادة الربحية وستُتيح مستوىً عالي من التنافسية في عروضه للعملاء من الأشخاص والمؤسسات فيما يخص الأعمال المصرفية التجارية والإسلامية.

بالإضافة إلى ذلك، يرى كلُّ من مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري ومجلس إدارة بنك الاتحاد الوطني بأن توحيد الأعمال سيخلق فرص كبيرة لزيادة القيمة المضافة للمساهمين وزيادة في ربحية السهم لمساهمي البنوك الثلاث على نحوٍ مُستقرّ وسيؤدي إلى زيادة في صافي حقوق المساهمين.

3.5.2 فوائد للمساهمين

(أ) إنشاء ثالث أضخم بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة

- (1) سوف تمكّننا الزيادة في الحجم لتوسعة نطاق الأعمال من حيث تمويلٍ أوسع لدعم اقتصاد الدولة بغرض التنويع والنمو الاستثماري، وكذلك زيادة الاستثمار في البنى التحتية والتكنولوجيا ورأس المال البشري.
- (2) يتوقع أن يكون لدى المجموعة الموحدة ما يقارب مليون عميل، وحصّة كبيرة من قطاع الخدمات المصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة على النحو التالي:

15% من إجمالي الأصول

21% من القروض لغير المؤسسات

16% من الودائع

(ب) خلق القيمة من خلال المنافع المالية المتحققة بسبب خفض التكاليف وزيادة العائدات

- (1) فرص كبيرة للتوفير من التكاليف عن طريق:
 - تعزيز الإنتاجية والوفورات التي ستنتج بسبب زيادة الحجم
 - تغطية أكثر كفاءة لخدمات العملاء من خلال تحسين الفروع والصرافات الآلية
 - اندماج وتوحيد الأنظمة والتطبيقات والعمليات
 - اندماج منصات تقنية المعلومات
- (2) وفورات الإيرادات من خلال تفعيل:
 - توفير فرص التسويق المتقابل للمنتجات
 - توفير فرص لتوسيع رقة العلاقات من خلال تقديم عروض متطورة (من التمويل الهيكلي إلى المعاملات المصرفية وخدمات الخزينة)
 - الاستفادة من العمل على نطاق واسع لتحقيق عوائد استثمارية محسنة، وتخفيض كلفة التمويل في وضع مستقر
 - تعزيز القدرة على خدمة العملاء

(ج) التلاؤم مع البيئات التنظيمية المتغيرة

- (1) سيكون لدى المجموعة الموحدة ميزانية أقوى وأفضل لمواجهة التغيرات التنظيمية لمتطلبات نسب رأس المال، والمتوقع أن تتجاوز بسهولة ادنى المعدلات التنظيمية.
- (2) ستمتلك المجموعة الموحدة بُنياناً تنظيمياً قوياً في الحوكمة، ونهجاً منظماً للالتزام وإدارة المخاطر وطاقم اداري ملتزم بالامتثال بأفضل الممارسات العالمية المتبعة في القطاع المصرفي.

(د) التميز في الخدمات المقدمة وعمليات التمويل

- (1) سيقوم الكيان الناتج عن الاندماج والاستحواذ بإنشاء محفظة واسعة من العملاء تتميز بالتوازن والتيقن من ان إجمالي القروض الممنوحة ستمتد إلى قاعدة متنوّعة من العملاء.
- (2) سيقدم الكيان الناتج عن الاندماج والاستحواذ خدمات مبتكرة والتميز في جودة الخدمات التي ستقدم للعملاء بما في ذلك تقديم خدمات ومنتجات عالية الجودة تتميز بالبساطة وبسهولة الاستخدام، بما فيها عروض إدارة النقد ومنصة مصرفية إسلامية حديثة للغاية.

(هـ) مركز للقدرة المتميزة

ستستفيد المجموعة الموحدة من اختلاف الخبرات المتواجدة فيها ولكن مع التركيز الشديد على مراعاة مبادئ وقيم وبيئة العمل التي تعتد بالأداء والجيد والمستندة إلى الجدارة، وستوفر مجالاً لمزيد من الاستثمار في برامج بناء القدرات وتطوير قاعدة موظفين عالية التنوع.

6.2 إدراج الأسهم الجديدة لبنك أبوظبي التجاري وإلغاء إدراج أسهم بنك الاتحاد الوطني

سيتم التقدم بطلبات إلى كل من هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية ليتم قبول إدراج الأسهم الجديدة من بنك أبوظبي التجاري والتداول بها في سوق أبوظبي للأوراق المالية في الوقت المناسب. وبموجب تحقق شروط الاندماج، من المتوقع حدوث عملية إدراج الاسهم الجديدة لبنك ابوظبي التجاري الصادرة نفاذاً للاندماج بالسوق المالي بتاريخ النفاذ أو في يوم العمل التالي له. كما أنه من المتوقع إلغاء إدراج أسهم بنك الاتحاد الوطني من قبل سوق أبوظبي للأوراق المالية في تاريخ النفاذ، ومن المتوقع التقدم بطلب لإدراج الأسهم الجديدة لبنك أبوظبي التجاري الخاصة بالاستحواذ في يوم التحويل أو في يوم العمل التالي له مباشرة.

7.2 إجتماعات الجمعية العمومية

يشترط لتحقيق الاندماج، بالإضافة للمسائل الأخرى المذكورة في القسم العاشر من هذه الوثيقة، أن يتم صدور قرار خاص مستقل من الجمعية العمومية لمساهمي بنك أبوظبي التجاري ومساهمي بنك الاتحاد الوطني على النحو التالي:

- (أ) الموافقة من قبل الأغلبية المطلوبة من الأسهم الممثلة في الاجتماع على كل قرار من القرارات الخاصة المقترحة في اجتماع الجمعية العمومية لبنك أبوظبي التجاري.
- (ب) الموافقة من قبل الأغلبية المطلوبة من الأسهم الممثلة في الاجتماع على كل قرار من القرارات الخاصة المقترحة في اجتماع الجمعية العمومية لبنك الاتحاد الوطني.

يتضمن المرفق 1 والمرفق 2 على نسخة من إعلان الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية لبنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني.

1.7.2 الجمعية العمومية لبنك أبوظبي التجاري

ستتعد الجمعية العمومية لبنك أبوظبي التجاري في تمام الساعة 12:00 ظهراً يوم الخميس الموافق 21 مارس 2019 في الطابق 23 في المبنى الرئيسي لبنك أبوظبي التجاري (تقاطع شارع الشيخ زايد وشارع الكترا)، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة للنظر في الموافقة على القرارات التالية:

1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومركزه المالي للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والتصديق عليه.

2- سماع تقرير مدققي الحسابات الخارجيين للبنك للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والتصديق عليه.

- 3- سماع تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية فيما يتعلق بالنافذة المصرفية الاسلامية للبنك للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والتصديق عليه.
- 4- مناقشة ميزانية البنك وبيان حساب الأرباح والخسائر المدققين للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والتصديق عليهما.
- 5- تعيين أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية فيما يتعلق بالنافذة المصرفية الاسلامية للبنك.
- 6- مناقشة والموافقة على إقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن السنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2018 بنسبة 46% من رأس المال وبمبلغ مقداره 2,391,186,356 درهم.
- 7- الموافقة على مقترح بشأن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وتحديدها.
- 8- إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس ادارة البنك من المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 أو عزلهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال.
- 9- إبراء ذمة السادة مدققي الحسابات الخارجيين من المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 أو عزلهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال.
- 10- تعيين أو إعادة تعيين ثلاثة أعضاء لمجلس إدارة البنك يرشحهم مجلس أبوظبي للاستثمار لحين نفاذ الاندماج.

القرارات الخاصة

- 1- الموافقة على الاندماج المقترح (الاندماج) لبنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني بطريق الضم وفقاً لأحكام المادة 283 (1) من القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية (القانون)، من خلال إصدار 0.5966 سهم جديد من أسهم بنك أبوظبي التجاري مقابل كل سهم في بنك الاتحاد الوطني، ويخضع للشروط والأحكام الخاصة بعملية الاندماج بما في ذلك حل الاتحاد الوطني عند نفاذ الاندماج.
- 2- الموافقة على اتفاقية الاندماج المبرمة بين بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني وفقاً للمادة (284) من قانون الشركات.
- 3- الموافقة على القرارات التالية وتعديل النظام الأساسي لبنك أبوظبي التجاري تبعاً لذلك في حال نفاذ الإندماج على النحو التالي:
- (أ) زيادة رأس مال بنك أبوظبي التجاري المصدر من 5,198,231,209 درهم إماراتي إلى 6,839,777,906 درهم إماراتي، ويخضع ذلك للشروط والأحكام الخاصة بعملية الاندماج واعتباراً من تاريخ نفاذ الاندماج؛
- (ب) تعديل المادة 6 (1) من النظام الأساسي لبنك أبوظبي التجاري إنفاذاً لقرار الزيادة في رأس مال البنك كما هو مبين في البند (أ) أعلاه؛
- (ت) شريطة الحصول على موافقة السلطات المعنية، الموافقة على المواد المعدلة من النظام الأساسي لبنك أبوظبي التجاري كما نشرت على موقع بنك أبوظبي التجاري وتحميلها على الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية.
- 4- الموافقة على تعيين احد عشرة أعضاء لمجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري ويخضع ذلك للشروط والأحكام الخاصة بعملية الاندماج وذلك لمدة ثلاث سنوات واعتباراً من تاريخ نفاذ الاندماج وأن يكون هؤلاء الأعضاء الاحد عشر هم:

1. سعادة/ عيسى محمد السويدي
2. معالي/ محمد ضاعن الهاملي
3. السيد/ علاء محمد عريقات
4. السيد/ خالد ديماس السويدي

5. السيدة/ عائشة الحلامي
6. السيد/ خالد حاجي الخوري
7. السيد/ عبدالله خليل المطوع
8. السيد/ محمد حمد المهيري
9. السيد/ سعيد محمد المزروعي
10. السيد/ كارلوس انطوان عبيد
11. [سيتم تحديد اسم العضو والافصاح عنه للسادة المساهمين من خلال سوق أبوظبي للأوراق المالية قبل 19 مارس 2019]

5- الموافقة على قيام بنك ابوظبي التجاري بإصدار سندات قابلة للتحويل الى 117,647,058 سهم جديد في بنك أبوظبي التجاري الى مساهم مصرف الهلال كسعر استحواد بنك أبوظبي التجاري على جميع الأسهم المكونة لرأس مال مصرف الهلال (الاستحواذ)، وزيادة رأس مال بنك أبوظبي التجاري المصدر ليصبح 6,957,424,964 درهم إماراتي عند إتمام عملية التحويل.

6- الموافقة على اعادة تعيين السادة ديلويت كمدققي لحسابات بنك أبوظبي التجاري عن السنة المالية 2019 للكيان الناتج عن الاندماج.

7- اصدار أدوات رأس المال (بما في ذلك ذات الشق الأول أو بشقه الثاني) سندات/أوراق مالية أو شهادات ديون بقيمة اجماليه تصل الى 1 مليار دولار امريكي بهدف تعزيز قاعدة رأس المال لبنك أبوظبي التجاري وبعد الحصول على موافقة هيئة الأوراق المالية على أن تتوافق هذه الأدوات مع متطلبات وشروط وأحكام مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي، تلك المتعلقة بإصدار أدوات رأس المال من الشق الأول حسب الصفات التالية: دين ثانوي؛ سعر الفائدة/حالات التخلف عن السداد؛ أو غير قابل للاستمرار وشطب المخصصات.

8- تفويض مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري - أو أي شخص يفوضه مجلس الإدارة بذلك - لإتخاذ أي قرار أو القيام بأي إجراء قد يكون ضرورياً لتنفيذ أي من القرارات سالفه الذكر، ويشمل ذلك على سبيل المثال وليس الحصر: (أ) التقدم بطلب الى المصرف المركزي لتأكيد وتسجيل تعديلات النظام الاساسي لبنك ابوظبي التجاري في سجلات المصرف المركزي وفقاً لأحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018؛ (ب) التقدم بطلب لاستصدار شهادة من هيئة الأوراق المالية والسلع لإعلان الاندماج والموافقة على زيادة رأس مال بنك ابوظبي التجاري فيما يتعلق بكل من الاندماج والاستحواذ (كما هو مبين في القرارات المقترحة 3(أ) و5 اعلاه؛ و(ج) إدراج الأسهم الجديدة لبنك أبوظبي التجاري في سوق أبوظبي للأوراق المالية؛ و (د) التواصل والتفاوض مع أي شخص أو كيان (سواء كان جهة رسمية أو غير ذلك) داخل وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة، وإتخاذ ما يلزم من القرارات والاجراءات للحصول على الموافقات اللازمة لتحقيق عملية توحيد الاعمال للمجموعة الموحدة.

2.7.2 الجمعية العمومية لبنك الاتحاد الوطني

ستتعد الجمعية العمومية لبنك الاتحاد الوطني يوم الخميس الموافق 21 مارس 2019 في فندق الفورسيزنز قاعة المارية أبوظبي في الساعة الثانية ظهراً، للنظر في والموافقة على القرارات التالية:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومركزه المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والتصديق عليه.
2. سماع تقرير مدققي حسابات البنك الخارجيين عن السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2018 والتصديق عليه.
3. مناقشة البيانات المالية الموحدة عن السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2018 والتصديق عليها.

4. النظر في مقترحات مجلس الإدارة بشأن توزيعات نقدية للمساهمين بمعدل 20% من رأس المال المدفوع (بواقع 20 فلساً للسهم) وبمبلغ إجمالي وقدره 550,285 درهم وذلك عن السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2018.
5. الموافقة على مقترح بشأن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2018 وتحديدها.
6. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
7. إبراء ذمة السادة مدققي الحسابات الخارجيين للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
8. تعيين/إعادة تعيين مدققي حسابات البنك الخارجيين للسنة المالية 2019 وتحديد أتعابهم.

القرارات الخاصة

1. الموافقة على عملية الاندماج المقترحة (الاندماج) لبنك الاتحاد الوطني وبنك أبوظبي التجاري بطريق الضم وفقاً لأحكام المادة 283 (1) من القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية (قانون الشركات)، من خلال إصدار سهم جديدة في بنك أبوظبي التجاري لمساهمي بنك الاتحاد الوطني وفقاً لنسبة تبادل وبشرط الخضوع للشروط والأحكام الخاصة بعملية الاندماج.
2. الموافقة على اتفاقية الاندماج المبرمة بين بنك الاتحاد الوطني وبنك أبوظبي التجاري وفقاً لأحكام المادة 285 (1) من قانون الشركات.
3. الموافقة على القرارات الخاصة رقم 1 و 2 و 3 و 4 و 6 الصادرة عن مساهمي بنك أبوظبي التجاري في اجتماع الجمعية العمومية لبنك أبوظبي التجاري الذي تم خلاله الموافقة على الاندماج وذلك على النحو التالي:
 - قرار رقم (1) الموافقة على عملية الاندماج المقترحة (الاندماج) لبنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني بطريق الضم وفقاً لأحكام المادة 283 (1) من القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية (قانون الشركات)، من خلال إصدار 0.5966 سهم جديد من أسهم بنك أبوظبي التجاري مقابل كل سهم من أسهم بنك الاتحاد الوطني، وبشرط الخضوع للشروط والأحكام الخاصة بعملية الاندماج بما في ذلك حل بنك الاتحاد الوطني عند نفاذ الاندماج.
 - قرار رقم (2) الموافقة على اتفاقية الاندماج المبرمة بين بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني وفقاً لأحكام المادة 285 (1) من قانون الشركات.
 - قرار رقم (3) الموافقة على القرارات التالية وتعديل النظام الأساسي لبنك أبوظبي التجاري تبعاً لذلك في حال نفاذ الاندماج على النحو التالي:

- (أ) زيادة رأس المال المصدر لبنك أبوظبي التجاري من 5,198,231,209 درهم إماراتي إلى 6,839,777,906 درهم إماراتي، ويخضع ذلك للشروط والأحكام الخاصة بعملية الاندماج واعتباراً من تاريخ نفاذ الاندماج.
- (ب) تعديل المادة 6 (1) من النظام الأساسي لبنك أبوظبي التجاري إنفاذاً لقرار الزيادة في رأس مال البنك كما هو مبين في الفقرة (أ) أعلاه.
- (ت) شريطة الحصول على موافقة السلطات المعنية، الموافقة على المواد المعدلة للنظام الأساسي لبنك أبوظبي التجاري كما نشرت على الموقع الإلكتروني لبنك أبوظبي التجاري وتحميلها على الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية.
- قرار رقم (4) الموافقة على تعيين أحد عشرة عضو لمجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري ويخضع ذلك للشروط والأحكام الخاصة بعملية الاندماج وذلك لمدة ثلاث سنوات واعتباراً من تاريخ نفاذ الاندماج وهم على النحو الآتي:
 1. سعادة/ عيسى محمد السويدي
 2. معالي/ محمد ضامن الهاملي
 3. علاء محمد عريقات
 4. خالد ديماس السويدي

5. عائشة الحلامي
6. خالد حاجي خوري
7. عبدالله خليل المطوع
8. محمد حمد المهيري
9. سعيد محمد المزروعي
10. كارلوس انطوان عبيد
11. [سيتم تحديد اسم العضو والافصاح عنه للسادة المساهمين من خلال سوق أبوظبي للأوراق المالية قبل 19 مارس 2019]

- قرار رقم (6) الموافقة على اعادة تعيين السادة ديلويت كمدقي حسابات عن السنة المالية 2019 للكيان الناتج عن الاندماج.
- 4. الموافقة على حل بنك الاتحاد الوطني وانقضاء الشخصية الاعتبارية للبنك وفقاً لشروط وأحكام عملية الاندماج وذلك اعتباراً من تاريخ نفاذ الاندماج، وبأن يصبح بنك أبوظبي التجاري الخلف القانوني لبنك الاتحاد الوطني في جميع حقوقه والتزاماته.
- 5. تفويض مجلس ادارة بنك الاتحاد الوطني - وأي شخص يفوضه مجلس ادارة بنك الاتحاد الوطني بذلك - لاتخاذ أي قرارات والقيام بأي إجراءات قد تكون ضرورية لتنفيذ أي من القرارات سالفة الذكر وتشمل، على سبيل المثال وليس الحصر التقدم بطلب اصدار شهادة من هيئة الأوراق المالية والسلع لإعلان الاندماج بين بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني وحل بنك الاتحاد الوطني وشطب قيده لدى هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي ووزير الاقتصاد والسلطات المختصة، بالإضافة إلى تفويضه باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتعديل السجلات وتسجيل الاندماج لدى جميع الأشخاص والكيانات، سواء الرسمية أو غير الرسمية، بما في ذلك تسجيل بنك أبوظبي التجاري كخلف قانوني لجميع حقوق والتزامات بنك الاتحاد الوطني.

8.2 أدوار الاستشاريين

1.8.2 المستشارون الماليون و"رأي الإنصاف"

يعمل بنك باركليز بمثابة مستشار مالي حصري لبنك أبوظبي التجاري، ويعمل بنك جيه بي مورجان بمثابة مستشار مالي حصري لبنك الاتحاد الوطني، فيما يتعلق بتوحيد الاعمال (الاندماج والاستحواذ).

علاوة على ذلك، حصل كلٌ من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني - تماشياً مع أفضل الممارسات العالمية - على آراء مستقلة من ناحية الإنصاف من وجهة النظر المالية من بنك باركليز وجيه بي مورجان على التوالي، ويوجد النص الكامل لهذه الآراء الخاصة بالإنصاف (بما في ذلك الافتراضات والقيود والاسس التي قُدمت على أساسها مثل هذه الآراء) في المرفق رقم 3 والمرفق رقم 4 على الترتيب في هذه الوثيقة. يتعلق رأي الانصاف لباركليز من وجهة نظر مالية بعدالة نسبة التبادل وسعر الاستحواذ لمساهمي بنك أبوظبي التجاري. بينما يتعلق رأي الانصاف الصادر عن جيه بي مورجان من وجهة نظر مالية بعدالة نسبة التبادل لمساهمي بنك الاتحاد الوطني.

بنك باركليز والشركات التابعة له (مجموعة باركليز) وجيه بي مورجان والشركات التابعة لها (مجموعة جيه بي مورجان) هما شركتين عالميتين بارزتين تقدمان الخدمات المالية وتشاركان في مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية التجارية والخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الاستثمارات وغيرها من الأنشطة. وفي السياق العادي لمثل هذه الأنشطة، يجوز لأي عضو في مجموعة باركليز أو مجموعة جيه بي مورجان (أو صناديق الاستثمار التي يديرونها أو التي لديهم مصالح مالية فيها) التداول في هذه الأنشطة لحسابهم الخاص أو لحسابات عملائه، وبالتالي، يجوز له وفي أي وقت أن يتمتع بمركز طويل أو قصير الأجل في الدين و/أو الأوراق المالية (و/أو الأوراق المالية المشتقة) في بنك أبوظبي التجاري و/أو بنك الاتحاد الوطني و/أو المساهم في مصرف الهلال. علاوة على ذلك، يجوز لأعضاء مجموعة باركليز أو مجموعة جيه بي مورجان المحافظة، أو من وقت لآخر الاستمرار في المحافظة، على علاقات مصرفية وغيرها من علاقات تجارية مع بنك أبوظبي التجاري و/أو بنك الاتحاد الوطني و/أو المساهم في مصرف الهلال (و/أو المجموعة المندمجة بعد إتمام عملية الاندماج). وعلى وجه التحديد (بالإضافة إلى الأدوار التي تم الكشف عنها بالفعل في رأي الانصاف المقدم من باركليز المدرج في الملحق الثالث)، بعد الإعلان عن الاندماج في 29 يناير 2019، تم تعيين بنك باركليز كوكيل استدرج عروض مشتركة لبنك الاتحاد الوطني فيما يتعلق بحصول بنك الاتحاد الوطني على الموافقات المطلوبة لبنك الاتحاد الوطني وما يزال يتمتع بهذه الصفة كما في تاريخ هذه الوثيقة (للمزيد من التفاصيل، انظر القسم 10 من هذه الوثيقة).

القسم الثالث

معلومات عن المجموعة الموحدة

1-3 أعضاء مجلس الإدارة

فيما يلي بيان لأسماء الأشخاص المقترحين لعضوية مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري (بحسب ما رشحهم بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني) في حال نفاذ عملية الاندماج (اعتباراً من تاريخ النفاذ). وسوف يكون رئيس مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري هو سعادة/ عيسى محمد السويدي رئيساً لمجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري وسيكون معالي/ محمد ضامن الهاملي نائباً لرئيس مجلس الإدارة.

المنصب	الاسم
رئيس مجلس الإدارة	سعادة/ عيسى محمد السويدي
نائب رئيس مجلس الإدارة	معالي/ محمد ضامن الهاملي
عضو مجلس إدارة	السيدة/ علاء عريقات
عضو مجلس إدارة	السيد/ خالد ديماس السويدي
عضو مجلس إدارة	السيدة/ عائشة الحلامي
عضو مجلس إدارة	السيد/ خالد حاجي الخوري
عضو مجلس إدارة	السيد/ عبدالله خليل المطوع
عضو مجلس إدارة	السيد/ محمد حمد المهيري
عضو مجلس إدارة	السيد/ سعيد محمد المزروعى
عضو مجلس إدارة	السيد/ كارلوس انطوان عبيد
عضو مجلس إدارة	[سيتم تحديد اسم العضو والافصاح عنه للسادة المساهمين من خلال سوق أبوظبي للأوراق المالية قبل 19 مارس 2019]

ونوضح فيما يلي موجز المعلومات الشخصية للأعضاء المقترحين لمجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري بعد انفاذ عملية الاندماج:

سعادة عيسى محمد السويدي: قام مجلس ابوظبي للاستثمار بتعيين سعادة/ عيسى محمد السويدي كعضو مجلس إدارة لبنك أبوظبي التجاري وتم انتخابه بعد ذلك في سبتمبر من العام 2008 رئيساً لمجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري. وعلاوة على منصبه كرئيس لمجلس ادارة بنك ابوظبي التجاري فهو رئيس لجنة الائتمان والمخاطر في بنك أبوظبي التجاري ولجنة التعويضات والترشيحات والموارد البشرية في البنك. ولدى سعادة/ عيسى السويدي خبرة تتجاوز العشرين عاماً في إدارة الأصول والأعمال المصرفية وهو حائز على بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة نورث إيسترن في الولايات المتحدة. ويشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة الامارات للاتصالات ونائب رئيس مجلس إدارة اتصالات المغرب والرئيس التنفيذي لمجلس أبوظبي للاستثمار وعضو مجلس إدارة جهاز الامارات للاستثمار.

معالي محمد ضامن الهاملي: يشغل معالي محمد ضامن الهاملي منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك الاتحاد الوطني، كما شغل منصب وزير الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الاعوام 2004 إلى 2013، وهو حائز على دبلوم الدراسات العليا في ادارة الاعمال من جامعة بورتموث في المملكة المتحدة، وهو عضو في جمعية المحاسبين القانونيين وأنجز برنامج الإدارة المتقدم لجامعة هارفارد. كما أنه عضو في اللجنة الاستشارية في المجلس الأعلى للبترول، ورئيس مجلس إدارة شركة أبوظبي الوطنية للكيمياويات، وهو عضو مجلس إدارة في شركة كوزمو للنفط في اليابان، ورئيس مجلس إدارة لجنة تدقيق الحسابات الداخلية لمجلس أبوظبي للاستثمار ورئيس مجلس إدارة لجنة التدقيق الداخلية في شركة ادنوك.

السيد/ علاء عريقات: انضم السيد/ علاء عريقات إلى بنك أبوظبي التجاري في شهر يناير من عام 2004، حيث شغل العديد من المناصب العليا في بنك أبوظبي التجاري قبل توليه منصب الرئيس التنفيذي وعضواً في مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري في شهر فبراير من عام 2009. شغل السيد/ علاء العديد من المناصب العليا في سيتي بنك وستاندرد تشارترد بنك قبل الانضمام إلى بنك أبوظبي التجاري. يتولى السيد/ علاء أيضاً منصب عضو مجلس إدارة في شركة أبوظبي الوطنية للفنادق ش.م.ع، وعضو مجلس إدارة في الهيئة الاستشارية الإقليمية لماستركاردا آسيا/المحيط الهادئ والشرق الأوسط وإفريقيا، وعضو في مجلس إدارة الهيئة الاستشارية لصندوق مبادلة للبنى التحتية.

السيد/ خالد ديماس السويدي: قام مجلس أبوظبي للاستثمار بتعيين السيد/ خالد ديماس السويدي عضواً في مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري في شهر مارس من عام 2009. وفي عام 2012 تم ترشيحه وانتخابه كعضو مجلس إدارة من قبل المساهمين في بنك أبوظبي التجاري، وتم تعيينه مرة أخرى كعضو مجلس إدارة من قبل مجلس أبوظبي للاستثمار في شهر مارس من عام 2015. ولدى السيد/ خالد السويدي خبرة خمسة عشرة (15) عاماً تقريباً في مجال الأعمال المصرفية حيث تولى العديد من المناصب الإدارية العليا في بنك أبوظبي الوطني وبنك الخليج الأول. حصل السيد/ خالد السويدي على بكالوريوس العلوم/ أنظمة المعلومات الحاسوبية من كلية بيثون كوكمان، الولايات المتحدة، وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ويدنير، الولايات المتحدة. كما أنه أيضاً عضو مجلس إدارة في شركة منازل العقارية و شركة أبوظبي الوطنية للتكافل ورئيس تنفيذي المجموعة لشركة داس القابضة.

السيدة/ عائشة الحلامي: هي أخصائية أبحاث في إدارة الدخل الثابت والخزانة في جهاز أبوظبي للاستثمار. وقد تم انتخابها من قبل مجلس أبوظبي للاستثمار لعضوية مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري في شهر أبريل من عام 2013. وقد حصلت على بكالوريوس العلوم في علوم الأعمال من جامعة زايد، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة وماجستير العلوم في العلوم المالية والأعمال المصرفية من الجامعة البريطانية في دبي، الإمارات العربية المتحدة. كما أن السيدة/ عائشة الحلامي مسجلة كمحللة مالية معتمدة قانونياً لدى معهد المحللين الماليين المعتمدين.

السيد/ خالد حاجي علي الخوري: قد تم انتخاب السيد/ خالد حاجي علي الخوري لعضوية مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري من قبل مساهمي البنك في شهر أبريل من عام 2012. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية وماجستير في الهندسة المدنية من جامعة نورث إيسترن في الولايات المتحدة. منذ يناير 2006، شغل منصب رئيس مجلس إدارة بيت الشرق للتطوير والإنشاء. كما أنه أيضاً يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة أبوظبي الوطنية للفنادق وعضو في: (1) لجنة الترشيحات والتعويضات والموارد البشرية و (2) اللجنة التنفيذية لمجلس شركة أبوظبي الوطنية للفنادق

السيد/ عبدالله خليل المطوع: يتمتع السيد/ عبدالله المطوع بخبرة عملية طويلة تزيد عن 35 سنة في مجال الاستثمارات وحاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة نورث كارولينا في الولايات المتحدة. انضم السيد المطوع إلى بنك أبوظبي التجاري كعضو مجلس إدارة في مارس 1997 ويشغل السيد/ عبدالله مناصب خارجية عدة وتشمل مدير عام مكتب الشيخ سرور بن محمد آل نهيان وعضو مجلس إدارة في بنك الفلاح المحدود ورئيس مجلس إدارة شركة مخازن للاستثمار وعضو غير تنفيذي في أي إف جي ايرميز.

السيد/ محمد حمد المهيري: تولى السيد/ محمد حمد المهيري منصب عضو مجلس إدارة في مصرف الهلال في شهر نوفمبر 2014. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم وإدارة الأعمال والتمويل من جامعة سوفولك في بوسطن بالولايات المتحدة. يشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة أبار للاستثمار ش.م.ع، حيث تولى عضوية مجلس إدارة منذ شهر فبراير عام 2009. وقبل التحاقه بشركة أبار للاستثمار ش.م.ع، كان عضو مجلس إدارة سابق لإدارة الاستثمار في شركة الاستثمارات البترولية الدولية في أبوظبي، في الفترة ما بين شهر أغسطس 2006 إلى شهر أغسطس 2015. كما أنه يشغل أيضاً منصب عضو في مجلس إدارة لعدد من الشركات المدرجة ضمن محفظة شركة أبار الاستثمارية بما فيها بنك يونيكريديت الإيطالي.

السيد/ سعيد محمد المزروعى: يشغل السيد/ سعيد محمد المزروعى منصب نائب الرئيس المالي للمجموعة ورئيس قسم عمليات الدمج والاستحواذ في شركة مبادلة للاستثمار ش.م.ع. وهو حاصل على بكالوريوس في العلوم المالية من جامعة سوفولك في الولايات المتحدة، وماجستير في الاستثمار الدولي في الأوراق المالية والأعمال المصرفية من جامعة ريدينغ في المملكة المتحدة، وماجستير في الأمن القومي والدراسات الاستراتيجية من كلية الدفاع الوطني في الإمارات العربية المتحدة. قبل منصبه الحالي، تم انتخابه من شركة مبادلة للاستثمار ش.م.ع للإشراف على مكتب إدارة الديون في دائرة المالية في أبوظبي. وقبل تعيينه في دائرة المالية في أبوظبي، عمل في وحدة الاستحواذ لشركة مبادلة وعمل لدى المستثمر الوطني في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية. ويتولى حالياً عضوية مجلس الإدارة في شركة مدن العقارية وسبيسا هولدينج ذ.م.

السيد/ كارلوس أنطون عبيد: هو الرئيس المالي للمجموعة في شركة مبادلة للاستثمار ش.م.ع. حصل السيد/ كارلوس على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من إنسياد، وبكالوريوس في الهندسة الكهربائية من الجامعة الأميركية في بيروت. ويتولى أيضاً:

منصب عضو مجلس إدارة كليفلاند كلينك أبوظبي، وعضو مجلس إدارة جلوبال فاوندريز، وعضو مجلس إدارة الواحة كابيتال، ورئيس صندوق مبادلة للبنى التحتية، وعضو مجلس إدارة بنك عودة ش.م.ل في لبنان حيث يترأس فيها أيضاً لجنة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2-3 الرئيس التنفيذي للمجموعة

الرئيس التنفيذي المقترح لمجموعة بنك أبوظبي التجاري بعد نفاذ الاندماج هو سعادة/ علاء محمد عريقات (وهو الرئيس التنفيذي الحالي لمجموعة بنك أبوظبي التجاري). انضم سعادة/ علاء عريقات لبنك أبوظبي التجاري في يناير 2004 وشغل منذ ذلك التاريخ مواقع رئيسية متنوعة قبل أن يتولى منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة في بنك أبوظبي التجاري كما أصبح عضو في مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري في فبراير 2009، كما شغل في السابق مناصب رئيسية في سيتي بنك وبنك ستاندرد تشارترد، بالإضافة إلى مناصب أخرى. وتشمل مسؤولياته الحالية كرئيس تنفيذي للمجموعة رئاسة الشركات واللجان التالية في بنك أبوظبي التجاري بالإضافة لمهام أخرى: شركة أبوظبي التجاري للعقارات وشركة أبوظبي التجاري للخدمات الهندسية ولجنة الإدارة التنفيذية لبنك أبوظبي التجاري ولجنة المخاطر والائتمان في بنك أبوظبي التجاري.

3-3 الأولويات الاستراتيجية للمجموعة الموحدة

إن اندماج بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني وعملية الاستحواذ سيعجل من إستراتيجيات النمو لهذه البنوك بهدف خدمة العملاء بصورة أفضل في أجواء عالمية سريعة التغير.

إذ يوجد لدى كل بنك خدمات كاملة لجلب مكامن القوة الرائدة في الأسواق.

(1) لقد طوّرت بنك أبوظبي التجاري مكانة رائدة في السوق للشركات والمؤسسات بما في ذلك تقديم جملة واسعة من المنتجات والخدمات. إن ما يقدمه البنك من عروض متميزة في قطاع إدارة النقد قد حاز على جوائز متميزة. لقد طوّرت قدرته بالوصول إلى مصادر تمويل الجملة، والاحتفاظ بقاعدة كبيرة من العملاء من الوافدين، كما قام مؤخراً بإعادة تأهيل أنظمة التكنولوجيا الخاصة به من أجل تقديم منصة متكاملة للعملاء من أجل ليتصدر التغييرات التكنولوجية في القطاع المصرفي.

(2) لقد طوّرت بنك الاتحاد الوطني شبكة واسعة من الفروع ذات حضور قوي في المواقع الاستراتيجية وله سجل مشهود في خدمة الحكومة والعملاء من المؤسسات والهيئات والشركات الحكومية في قطاعي الاقراض والودائع بالإضافة إلى حضوره القوي في القطاع خاص بالعملاء من غير المؤسسات في دولة الإمارات العربية المتحدة كما للبنك حضور دولي نوعي.

(3) لقد طوّرت مصرف الهلال شهرة قوية في الأعمال المصرفية الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة وقدم مجالاً واسعاً من المنتجات المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية.

سوف تؤدي المجموعة الموحدة دوراً رئيسياً في المشهد الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث ستمتع بميزة قوية ومكاملة تضعها في موقع متميز لمجابهة التحديات الاقتصادية العالمية. سوف يسهم ازدياد الانتاجية ووفورات الحجم في تحقيق مردودية أكبر وسوف يسمح للمجموعة بأن تكون ذات قدرة تنافسية عالية عند تقديمها للخدمات لعملائها سواء الشركات منهم أو الأفراد، وسواء أكان ذلك في الأعمال المصرفية التقليدية أو الإسلامية، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة في نطاق تمويل العملاء وإلى ازدياد في قدرة فعالية الاستثمار في المحركات الرئيسية للنمو المستقبلي، بما في ذلك نظم الامتثال والتحول الرقمي والامن الإلكتروني الفروع المواكبة للتطورات التكنولوجية.

سوف تزيد المجموعة الموحدة عمليات التمويل في الجملة لتصل إلى شريحة كبيرة وممتامية من العملاء من الشركات والمؤسسات وسيكون ذلك من خلال ترسيخ ميزانية عمومية أكبر وتكلفة تنافسية للتمويل. كما سوف تُعزز الودائع والأعمال المتعلقة بالحسابات الجارية وحسابات التوفير عن طريق توفير عرض إدارة النقد المميز لبنك أبوظبي التجاري إلى قاعدة أكثر اتساعاً، كما ستقوم المجموعة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال تسويق قدراتها، لا سيما القدرات التكنولوجية في رقعة اوسع من السوق.

وفيما يتعلق بأعمال المستهلكين المصرفية، ستعمل المجموعة على تعزيز مكانتها الرائدة في مجال خدمات الافراد من خلال تقديم منتجات مبتكرة، وتجربة متميزة للعملاء، مع إمكانية الوصول متعدد القنوات. وستتوسع المجموعة في مجال القروض وسوق البطاقات والودائع باستخدام ملاحظات او آراء العملاء المستندة إلى البيانات والتوصيل الرقمي، علاوة على توسيع نطاق منتجاتها المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للعملاء من الافراد والشركات (مع التركيز على الحلول الرقمية).

القسم الرابع

معلومات عن بنك أبوظبي التجاري

1.4 مقدمة

1.1.4 التأسيس

بنك أبوظبي التجاري هو شركة مساهمة عامة تأسست في 2 مايو 1985 وذلك بعد اندماج بنك الخليج التجاري المحدود وبنك الإمارات التجاري المحدود والبنك الاتحادي التجاري. وتم تنفيذ الاندماج وفقاً لقرار المجلس التنفيذي رقم (90) لسنة 1985. بنك أبوظبي التجاري مسجل وفقاً لقانون الشركات برقم تسجيل 4 ومرخص من قبل المصرف المركزي ليعمل كبنك تجاري في دولة الإمارات العربية المتحدة. ورقم هاتف بنك أبوظبي التجاري هو +971026210090.

2.1.4 هيكلية رأس المال

يبلغ عدد أسهم رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل لبنك أبوظبي التجاري في تاريخ هذه الوثيقة 5,198,231,209 أسهم بقيمة اسمية قدرها 1.00 درهم إماراتي للسهم الواحد. إن أسهم بنك أبوظبي التجاري مدرجة للتداول في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

3.1.4 المساهمون الرئيسيون

فيما يلي أسماء المساهمين في بنك أبوظبي التجاري ممن يمتلكون نسبة 5% أو أكثر من رأسمال أسهم بنك أبوظبي التجاري اعتباراً من 27 فبراير 2019 (وهو آخر تاريخ عملي قبل نشر هذه الوثيقة).

النسبة المئوية من إجمالي رأس المال الصادر لبنك أبوظبي التجاري	عدد الأسهم	المساهم
62.523%	3,250,079,887	مجلس أبوظبي للاستثمار

4.1.4 تملك الأسهم من قبل المواطنين الإماراتيين وغير المواطنين

في 31 ديسمبر 2018 بلغت ملكية مجلس أبوظبي للاستثمار ما يعادل 62.523% بينما بلغت ملكية المستثمرين الآخرين من مواطني الدولة ما يعادل 21.927% وملكية المستثمرين من غير مواطني الدولة 15.55%.

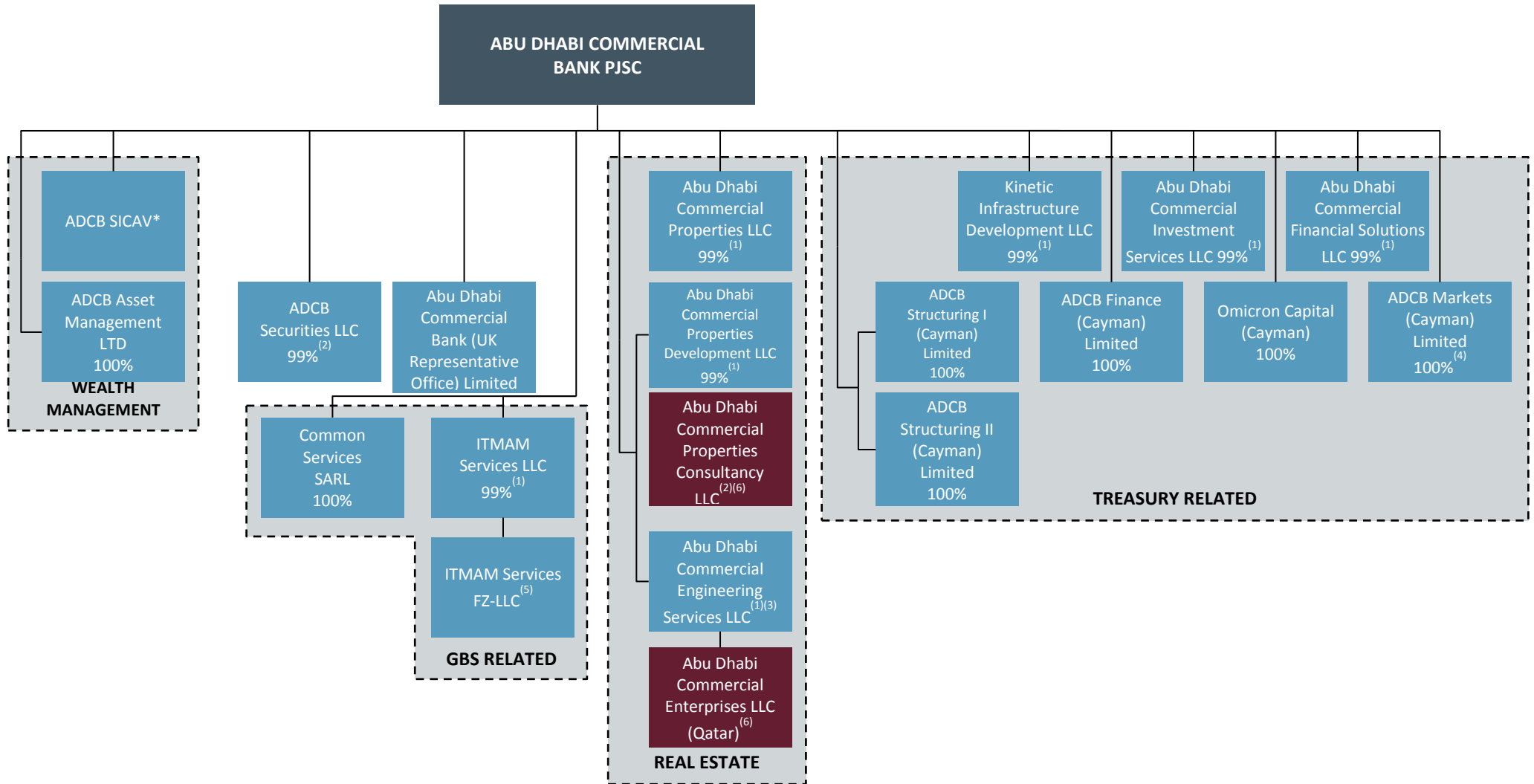
5.1.4 السنة المالية ومدقو الحسابات

السنة المالية لبنك أبوظبي التجاري هي السنة الميلادية المنتهية في 31 ديسمبر من كل عام.

مدقق حسابات بنك أبوظبي التجاري هي شركة ديلويت وتوش (M.E) في الطابق 11، برج السلع، أبوظبي، مربعة سوق أبوظبي العالمي، جزيرة المارية، صندوق بريد رقم 990، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

2.4 هيكل مجموعة بنك أبوظبي التجاري

فيما يلي هيكل مبسط لمجموعة بنك أبوظبي التجاري كما في 27 فبراير 2019 (وهو آخر تاريخ عملي قبل نشر هذه الوثيقة). يُرجى الاطلاع على القسم الفرعي 9.6 من هذه الوثيقة لمزيد من التفاصيل عن الهيكل القانوني لمجموعة بنك أبوظبي التجاري.



(1) 1% ADCB Securities.
 (2) 1% Indirect via ADCPD LLC.
 (3) 99% ADCPD LLC.
 (4) Formerly ADCB Holding (Cayman) Limited.
 (5) 100% owned by Itmam Services LLC.
 (6) 51% owned by Roadster Trading LLC, 49% owned by Abu Dhabi Commercial Engineering

■ Under Liquidation

1-3-4 الخلفية

يُعد بنك أبوظبي التجاري أحد البنوك التجارية الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يقدم مجموعة كبيرة من الاستثمارات للأفراد والاستثمارات التجارية والخدمات المصرفية الإسلامية ومنتجات إدارة الأصول والسمسة وخدماتها. حسب البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والبيانات المالية المتوفرة علناً لأهم المنافسين المحليين لبنك أبوظبي التجاري للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، كان بنك أبوظبي التجاري ثالث أكبر بنك في سوق الإمارات العربية المتحدة من حيث صافي القروض والسلفيات المقدمة إلى العملاء (166 مليار درهم إماراتي)، وثاني أكبر بنك في أبوظبي من حيث إجمالي الأصول (280 مليار درهم إماراتي) وثاني أكبر بنك في سوق أبوظبي من حيث صافي القروض والسلفيات المقدمة إلى العملاء (166 مليار درهم إماراتي).

في 31 ديسمبر 2018، بلغت قيمة ودائع العملاء في بنك أبوظبي التجاري 177 مليار درهم إماراتي. وفي 31 ديسمبر 2018، بلغ إجمالي أصول بنك أبوظبي التجاري 280 مليار درهم إماراتي، وهو ما يمثل 9.7% من سوق الإمارات العربية المتحدة من حيث إجمالي الأصول حسب السجلات الإحصائية الصادرة عن المصرف المركزي لشهر ديسمبر 2018. في 31 ديسمبر 2018، قدم بنك أبوظبي التجاري خدماته إلى أكثر من 860000 عميل من قطاع الأفراد وأكثر من 26000 عميل من قطاع المؤسسات، بشكل أساسي في السوق المحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

توسع بنك أبوظبي التجاري بسرعة ليصبح واحداً من أكبر البنوك التجارية التي تقدم كافة الخدمات المصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة. منذ تأسيس بنك أبوظبي التجاري، تمتلك الحكومة دائماً، بشكل غير مباشر، حصة مسيطرة نسبتها 58.10% على الأقل من أسهم رأس المال فيه. في 27 فبراير 2019 (وهو آخر تاريخ عملي قبل نشر هذه الوثيقة)، امتلكت الحكومة، من خلال مجلس أبوظبي للاستثمار، 62.53% من أسهم رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل.

في 31 ديسمبر 2018، كان لبنك أبوظبي التجاري 49 فرعاً بالإضافة إلى مركزي خدمة وبيع Simplylife وأربعة مراكز مصرفية و376 جهاز صراف آلي (ATM) في دولة الإمارات العربية المتحدة، أغلبها في أبوظبي ودبي، وفرعان في الهند (في مومباي وبنغالور)، وفرع خارجي في جيرسي ومكاتب تمثيل في لندن وسنغافورة. كما يقدم بنك أبوظبي التجاري خدمات للعملاء من الأفراد والشركات عن طريق خدماته المصرفية عبر الإنترنت وأنظمة الخدمات المصرفية عبر الهاتف والرسائل النصية القصيرة وتطبيق الهاتف الخاص ببنك أبوظبي التجاري وعن طريق واحدة من أكبر شبكات البيع في دولة الإمارات العربية المتحدة. علاوة على ذلك، يوفر بنك أبوظبي التجاري مجموعة من المنتجات والخدمات الإسلامية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية تحت اسم "بنك أبوظبي التجاري للصيرفة الإسلامية".

2-3-4 القطاعات الرئيسية

يرد فيما يلي تفصيل لقطاعات الأعمال الأربعة الأساسية لبنك أبوظبي التجاري: (أ) الخدمات المصرفية للأفراد؛ و(ب) الخدمات المصرفية للمؤسسات؛ و(ج) الخزنة والاستثمارات؛ و(د) إدارة الممتلكات.

A. مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

توفر مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد (CBG) خدمات ومنتجات تقليدية ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية للعملاء من الأفراد، حيث تتضمن حسابات الإيداع والمعاملات والقروض الشخصية وقروض السيارات والقروض العقارية وبطاقات الائتمان والتأمين ضد الغير ومنتجات الاستثمار. علاوة على ذلك، تقدم مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد خدمات إدارة الثروات وخدمات السمسة والخدمات المصرفية الخارجية. وتوفر مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد أيضاً الدعم المالي لأعمال الأفراد من أصحاب الثروات وأصحاب الثروات الهائلة عبر وحدة الخدمات المصرفية الخاصة. تشمل مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد خمسة قطاعات أعمال: (أ) أعمال الخدمات المصرفية للأفراد؛ و(ب) أعمال العملاء من القطاع الخاص وإدارة الثروات؛ و(ج) أعمال الخدمات المصرفية الإسلامية؛ و(د) أعمال الحسابات الخاصة؛ و(هـ) مجموعة "الأعمال الجديدة". بالنسبة إلى السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، حققت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد مبلغ 1198 مليون درهم إماراتي أو نسبة 25.0% من صافي أرباح العام لمجموعة بنك أبوظبي التجاري. وأسهمت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد بنسبة 43% (أو 3918 مليون درهم إماراتي) في إجمالي دخل التشغيل للمجموعة والذي بلغ 9181 مليون درهم إماراتي في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018. وحتى 31 ديسمبر 2018، قدمت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد خدماتها إلى أكثر من 860000 عميل.

تتلخص الأعمال الأساسية لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد فيما يلي:

أعمال الخدمات المصرفية للأفراد

تقدم الخدمات المصرفية للأفراد ثلاث مجموعات من الخدمات والمنتجات، وهي "أسباير" و "نادي بريفيج" و "إكسيلنسي" التي تخدم كل منها شرائح العملاء "كبار السن" و "الموسرين الشباب" و "الموسرين كبار السن" على الترتيب. في 31 ديسمبر 2018، كان لدى مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد أكثر من 645000 عميل في "أسباير" وأكثر من 87000 عميل في "نادي بريفيج" وأكثر من 12000 عميل في "إكسيلنسي" وأكثر من 108000 عميل في "SimplyLife". يدخل العملاء الأفراد من قطاع الأعمال المصرفية الإسلامية في بنك أبوظبي التجاري (انظر الفقرة 3 أدناه) ضمن عدد عملاء "أسباير" و "نادي بريفيج" و "إكسيلنسي" و "SimplyLife" المذكور هنا.

أعمال العملاء من القطاع الخاص وإدارة الثروات

يقدم قطاع أعمال العملاء من القطاع الخاص وإدارة الثروات في مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد إلى عملاء المجموعة إمكانية الوصول إلى مجموعة دولية من صناديق الاستثمار المشتركة. ويجمع عرض منتج الأعمال بين الإدارة التقليدية لصندوق استثمار مشترك طويل الأجل وحلول تقديرية مخصصة بدرجة أكبر لإدارة المحفظة وتقديم الاستشارات في مجال الاستثمار إلى جانب خدمات التنفيذ والإيداع التي تغطي حقوق الأسهم والدخل الثابت وصناديق الاستثمار المشتركة والمنتجات المهيكلة. علاوة على ذلك، يدير هذا القطاع أيضاً مجموعة من صناديق الاستثمار المشتركة لمشروعات الاستثمار الجماعي في الأوراق المالية القابلة للتحويل الواقعة في لوكسمبورج. تدير خدمة العملاء من القطاع الخاص في مجموعة بنك أبوظبي التجاري، وهي "خاص" من بنك أبوظبي التجاري، العلاقات المرتبطة بأصحاب الثروات في مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد. توفر الخدمة "خاص" من بنك أبوظبي التجاري خدمات ومنتجات مخصصة للعملاء الأفراد تشمل حلولاً تقديرية وغير تقديرية وحلولاً استشارية لإدارة الثروات ومنتجات أسواق رأس المال والتخطيط لإحلال الموظفين والإقراض المخصص وحلولاً تلاءم نمط الحياة وحلول دفع الأقساط وحلول الخدمات المصرفية للأعمال التجارية والأفراد القائمة على المعاملات.

أعمال الخدمات المصرفية الإسلامية

يقدم قطاع أعمال الخدمات المصرفية الإسلامية خدمات ومنتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية للعملاء من الأفراد والشركات. تشبه مجموعة المنتجات والخدمات المتوفرة في النموذج المتوافق مع الشريعة الإسلامية عروضه التقليدية بما في ذلك الحسابات والودائع ومنتجات التمويل وبطاقات الائتمان والاستثمارات الإسلامية. تشكل هذه الأعمال جزءاً من نظام الخدمات المصرفية الإسلامية لمجموعة بنك أبوظبي التجاري. في 31 ديسمبر 2018، كان لدى قطاع أعمال الخدمات المصرفية الإسلامية لمجموعة بنك أبوظبي التجاري أكثر من 120000 عميل من الأفراد وحوالي 3000 عميل من الشركات. بلغ الدخل من التمويل الإسلامي من أعمال الخدمات المصرفية الإسلامية لمجموعة بنك أبوظبي التجاري في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، 1,277 مليون درهم إماراتي.

الحسابات الخاصة

يوفر قطاع الحسابات الخاصة المعاملات المصرفية وقروض الشركات وتمويل رأس المال العامل لأصحاب الثروات وأعمالهم.

مجموعة الأعمال الجديدة

مجموعة "الأعمال الجديدة" مسؤولة عن توفير فرص أعمال جديدة واستغلالها في دولة الإمارات العربية المتحدة. في عام 2014، كان منتج "SimplyLife" أول مجال عمل جديد يتم طرحه لتلبية احتياجات التمويل للأفراد من المستوى الأدنى في شريحة العملاء "كبار السن". بالإضافة إلى ذلك، في يونيو 2017، أطلقت مجموعة الأعمال الجديدة أعمال "خدمات التحصيل للتجار" والتي تهدف إلى إكمال أعمال إصدار البطاقات في بنك أبوظبي التجاري. ويوفر بنك أبوظبي التجاري خدمات التحصيل للتجار من خلال قنوات متعددة منها نقطة البيع والبيع عبر الهاتف المحمول والتجارة الإلكترونية. ومنذ إطلاق مجال الأعمال الجديد هذا، كسب بنك أبوظبي التجاري أكثر من 2500 تاجر.

المنتجات والخدمات

تشمل المنتجات والخدمات الأساسية التي يوفرها بنك أبوظبي التجاري ما يلي: (أ) حسابات الإيداع والمعاملات؛ و(ب) القروض الشخصية؛ و(ج) قروض السيارات؛ و(د) القروض العقارية؛ و(هـ) بطاقات الائتمان؛ و(و) منتجات الشركات المصرفية والتأمينية الخارجية؛ و(ز) مجموعة منتجات الاستثمار متعدد المصادر.

قنوات المبيعات الخدمة والتوزيع

يمتلك بنك أبوظبي التجاري شبكة من فروع خدمات الأفراد (تشمل مكاتب الصرف) في دولة الإمارات العربية المتحدة، بشكل أساسي في أبوظبي ودبي، بالإضافة إلى شبكة من قنوات التوزيع البديلة، بما في ذلك أجهزة الصراف الآلي وأجهزة إيداع الشيكات والإيداع النقدي ومراكز الاتصال والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف وتطبيق خدمات مصرفية على الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الرسائل النصية القصيرة وخدمة "يوبنك".

B. مجموعة الخدمات المصرفية للمؤسسات

توفر مجموعة الخدمات المصرفية للمؤسسات قروض الشركات وتمويل التجارة وتمويل رأس المال العامل وإدارة السيولة والمعاملات المصرفية وخدمات أسواق رأس المال والخدمات الاستشارية للشركات الصغيرة والمتوسطة والكيانات المؤسسية المحلية والإقليمية ومتعددة الجنسيات والهيئات الحكومية والهيئات ذات الصلة بالحكومة والمؤسسات المالية، بشكل أساسي في دولة الإمارات العربية المتحدة. تشمل القطاعات التي تركز على المنتجات لمجموعة الخدمات المصرفية للمؤسسات ما يلي: (أ) قطاع المعاملات المصرفية، الذي يركز على إدارة النقد (بما في ذلك نظام متطور ومؤتمت) وتمويل التجارة (ومنها نظامان قويان عبر الإنترنت والرقمنة الفعالة) والخدمات المخصصة للعملاء ومنتجات المسؤولية القانونية عن الأضرار مثل الودائع الثابتة؛ و(ب) قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية، والذي يركز على أدوات أسواق رأس المال المقترض التقليدية والإسلامية بما في ذلك خدمات تعهدات الديون وخدمات التوزيع وتمويل الأصول المنظمة وعمليات الاستحواذ وإعادة هيكلة الديون وتقديم الخدمات الاستشارية للشركات وخدمات هيكلة الشركات، كما يُشرف القطاع على إدارة الاستثمارات الاستراتيجية وصندوق البنية الأساسية لمجموعة بنك أبوظبي التجاري ويراقبها ويفهم فرص عمليات الاندماج والاستحواذ والمشروعات المشتركة.

كما تدير مجموعة الخدمات المصرفية للمؤسسات أيضاً عمليات المجموعة بالهند (والتي تتكون من فرعين في مومباي وبنغالور) ومكاتب التمثيل التابعة لمجموعة بنك أبوظبي التجاري في: (أ) المملكة المتحدة (الذي افتتح في لندن عام 2014)؛ و(ب) سنغافورة (الذي افتتح في سبتمبر 2015).

في 31 ديسمبر 2018، كان لدى مجموعة الخدمات المصرفية للمؤسسات أكثر من 26,800 عميل، أغلبهم في دولة الإمارات العربية المتحدة. بالنسبة إلى السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، حققت مجموعة الخدمات المصرفية للمؤسسات مبلغ 3,005 ملايين درهم إماراتي أو نسبة 32.7% من صافي إجمالي الأرباح التشغيلية 9,181 مليون درهم للسنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2018 لمجموعة بنك أبوظبي التجاري.

القطاعات المعنية بالعميل

قطاع الخدمات المصرفية التجارية

يوفر قطاع الخدمات المصرفية التجارية للعملاء من الشركات الصغيرة والمتوسطة (الكيانات التي تحقق عوائد سنوية أقل من 150 مليون درهم إماراتي) منتجات وخدمات تشمل إدارة النقد وتمويل التجارة وتمويل الأعمال/التمويل التجاري وخدمات الإيداع.

قطاع الشركات المتوسطة

يوفر قطاع الشركات المتوسطة مجموعة من الخدمات والمنتجات للشركات متوسطة الحجم، حيث يكون تركيزه الأساسي على الأعمال التجارية النامية (الكيانات التي تحقق عائدات سنوياً بين 150 مليون و500 مليون درهم إماراتي). يعمل القطاع من خلال فريق من مديري العلاقات يوفر للعملاء منتجات الأصول والمسؤولية القانونية عن الأضرار وتمويل التجارة وإدارة النقد وخدمات تمويل الشركات.

قطاعات الشركات الكبرى

توفر قطاعات الشركات الكبرى لدبي وشمال الإمارات وأبوظبي والعين ومجلس تعاون دول الخليج العربي مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية. ويوفر قطاع أعمال مجلس تعاون دول الخليج العربي بصفة خاصة تسهيلات للعملاء المرتبطين بالهند والعملاء في بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى الذين يطلبون خدمات بنك يقع مقره في دولة الإمارات العربية المتحدة، مع التركيز حالياً على المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.

قطاع العملاء من المؤسسات

يتولى قطاع العملاء من المؤسسات مسؤولية إدارة علاقات مجموعة بنك أبوظبي التجاري مع 700 مؤسسة مالية تقريباً (بما في ذلك المؤسسات المالية غير المصرفية) حول العالم. تتضمن هذه المؤسسات المالية البنوك، وشركات الاستثمار والتمويل، ومديري الأصول، والوسطاء لوكلاء ولحسابهم الخاص، وبيوت السلع، وشركات التأمين. يقدم القطاع مجموعة من منتجات تمويل التجارة، والخزائنة، والتمويل، ومنتجات وحلول أخرى لهذه المؤسسات المالية. يتولى القطاع أيضاً مسؤولية الحفاظ على علاقات العملاء الخاصة بحساباتنا لدى المؤسسات (حيث يحتفظ البنك بحساب مع مؤسسات مالية أخرى) وحسابات المؤسسات لدينا (حيث تحتفظ مؤسسات مالية أخرى بحساب لدى البنك). بالإضافة إلى ذلك، يتولى قطاع العملاء من المؤسسات مسؤولية تخصيص التعرض لمجالات أخرى ذات صلة في البنك، بما في ذلك فريق الخزائنة.

الأقسام القائمة على المنتج

قطاع المعاملات المصرفية

يقدم قطاع المعاملات المصرفية الخدمات المصرفية إلى الشركات لدعم الأقسام المعنية بالعملاء في مجموعة الأعمال المصرفية للمؤسسات. يوفر القطاع إدارة النقدية، وخدمات التجارة، ومنتجات تمويل التجارة، إلى جانب المنتجات المتعلقة بالالتزامات مثل الحسابات تحت الطلب والودائع الثابتة والودائع ذات الصلة بسوق المال. تتضمن منتجات القطاع وخدماته الرئيسية: (أ) إدارة النقدية؛ (ب) تمويل التجارة؛ (ج) المنتجات المتعلقة بالالتزامات. يدير القطاع أيضاً خدمات المصادقة للشركات والمودع لديهم في بنك أبوظبي التجاري.

قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية

يوفر قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية بشكل أساسي الخدمات الاستشارية وخدمات التأسيس والهيكلية والاكنتاب وخدمات القروض المشتركة، للشركات والمؤسسات المالية وكذلك الهيئات التي تديرها الحكومات. كما يعمل القطاع مع البنوك الدولية بوصفه منظماً أو مديراً لعروض الدين الدولي المقدمة بواسطة الجهات المصدرة من مجلس التعاون الخليجي. تشمل منتجات القطاع وخدماته الرئيسية المتعلقة بالخدمات المصرفية الاستثمارية: (أ) التمويل القائم على الأصول؛ (ب) أسواق رأس المال المدين؛ (ج) التمويل المنظم وإعادة هيكلة الدين؛ (د) استشارات الشركات وهيكلتها. كذلك يدير القطاع الاستثمارات الإستراتيجية لمجموعة بنك أبوظبي التجاري وبعض استثمارات الملكية الخاصة بمجموعة بنك أبوظبي التجاري.

فريق الدعم

فريق الدعم والمخاطر

يقدم فريق الدعم والمخاطر الدعم لمجموعة الخدمات المصرفية للمؤسسات من خلال تحليل مخاطر الأعمال الأولية، وتحليل الائتمان، ومراقبة المحفظة، وإدارة استثناء الوثائق، وضوابط الجودة والضمان على أنشطة المكاتب الأمامية، إلى جانب إعداد وثائق التمويل قبل إحالة عروض الأعمال إلى قسم الائتمان بالبنك. علاوةً على ذلك، يوفر قطاع دعم الأعمال والمخاطر الدعم في شتى أعمال الخدمات المصرفية للمؤسسات في البنك، لمشاريع التغيير بين القطاعات ومبادرات التغيير على مستوى البنك ومعلومات الرقمنة والإدارة.

قطاعات بنك أبوظبي التجاري بالخارج

عمليات بنك أبوظبي التجاري في الهند

تشرف مجموعة الخدمات المصرفية للمؤسسات على فرع الهند لمجموعة بنك أبوظبي التجاري (بنك أبوظبي التجاري في الهند). تمتلك مجموعة بنك أبوظبي التجاري فرعين في الهند، في مومباي وبنغالور. يوفر هذان الفرعان بشكل أساسي خدمات ومنتجات الخدمات المصرفية للشركات، بما في ذلك منتجات الأصول والالتزامات وتمويل التجارة، إلى عملاء بنك أبوظبي التجاري من الشركات الهندية والإماراتية. تشمل عمليات بنك أبوظبي التجاري في الهند بعض العمليات المصرفية الاستهلاكية المحدودة.

المكاتب التمثيلية

تتمثل مهمة هذه المكاتب التمثيلية أساسًا في إجراء الأبحاث.

C. مجموعة الخزانة والاستثمارات

تدير مجموعة الخزانة والاستثمارات عمليات الأسواق المالية التجارية والمتعلقة بالملكية ومحافظ الأوراق المالية الاستثمارية الخاصة بمجموعة بنك أبوظبي التجاري. بالنسبة إلى السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، حققت مجموعة الخزانة والاستثمارات صافي ربح بلغ 1.830 مليون درهم إماراتي، ما يمثل 37.8% من إجمالي صافي الربح لمجموعة بنك أبوظبي التجاري. ساهمت مجموعة الخزانة والاستثمارات بنسبة 22.1% (أو 2.036 مليون درهم إماراتي) في إجمالي إيرادات التشغيل لمجموعة بنك أبوظبي التجاري البالغة 9.181 مليون درهم إماراتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

قطاع الخزانة

يوفر قطاع الخزانة مجموعة من خدمات الخزانة، بما في ذلك خدمات سوق المال، وسعر الفائدة، وخدمات العملة والسلع، إلى جانب حلول الخزانة المنظمة ومنتجات إدارة المخاطر الأخرى، مع مكافئاتها الإسلامية، للشركات المحلية والأجنبية وصناديق الثروات السيادية والبنوك المركزية، والهيئات الحكومية وهيئات القطاع العام، بالإضافة إلى العملاء ذوي الأرصدة المالية الضخمة والمستثمرين الدوليين والمؤسسات المالية. يتولى قطاع الخزانة مسؤولية إدارة التدفق النقدي والسيولة في مجموعة بنك أبوظبي التجاري، وكذلك مخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر الاستثمار وأسعار الفائدة في مجموعة بنك أبوظبي التجاري، وذلك في نطاق الحدود المخولة له. كما يضمن القطاع أن بنك أبوظبي التجاري يعمل ضمن نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من خلال تنفيذ تحليل يومي للتدفق النقدي وتحقيق تقدم في اختبارات معدل الودائع (بما في ذلك اختبارات نسبة القروض إلى الودائع) ومراقبة معدلات السيولة/التمويل الداخلية. يستخدم قطاع الخزانة أدوات مالية لأغراض تحوط الميزانية من أجل تقليل تعرض المجموعة للتقلبات في العملة وأسعار الفائدة. بالإضافة إلى ذلك، يستخدم قطاع الخزانة في الأنشطة التجارية مشتقات لعرض حلول تحوط للعملاء من أجل تمكينهم من تحويل المخاطر الحالية والمتوقعة أو تعديلها أو تقليلها. في 31 ديسمبر 2018، بلغ إجمالي القيم العادلة الموجبة والقيم الافتراضية للأدوات المالية المشتقة لبنك أبوظبي التجاري 4.447 مليار درهم إماراتي و695.6 مليون درهم إماراتي، على التوالي. لقد نوع قطاع الخزانة في تمويله عبر إدارة السيولة قصيرة الأمد الفعالة من خلال تداول اتفاقات إعادة الشراء ومقايضات الضمان.

قطاع الاستثمارات

يدير قطاع الاستثمارات لدى مجموعة بنك أبوظبي التجاري محفظة الأصول السائلة للمجموعة. كجزء من الالتزام وتقديم تقارير السيولة بشأن نسبة تغطية السيولة الخاصة بقطاع الاستثمارات، يستثمر القطاع في أصول متنوعة قصيرة أو متوسطة الأمد بما يتماشى مع توجيهات اتفاقية بازل الثالثة بشأن الأصول السائلة الممتازة (مثل شهادات الودائع التي يحتفظ بها المصرف المركزي وسندات درجة الاستثمار). في 31 ديسمبر 2018، احتفظت مجموعة بنك أبوظبي التجاري بمحفظة أصول سائلة ممتازة بقيمة 48.6 مليار درهم إماراتي.

في 31 ديسمبر 2018، تم استثمار 85.9% من المحفظة الاستثمارية لمجموعة بنك أبوظبي التجاري في الأوراق المالية المدرجة ذات الدخل الثابت و13.9% في الأوراق المالية الحكومية غير المدرجة ذات الدخل الثابت و0.3% في بنوك ومؤسسات مالية غير مدرجة. تم استثمار مبلغ وقدره 402.1 مليون درهم إماراتي في صناديق الأسهم المدرجة وغير المدرجة والأسهم الخاصة، بشكل أساسي في الإمارات العربية المتحدة.

في 31 ديسمبر 2018، كان بحوزة قطاع الاستثمارات: (1) أوراق مالية لوزارة الخزانة الأمريكية والوكالة الأمريكية بقيمة 4.2 مليار درهم إماراتي؛ (2) محفظة بقيمة 371 مليون درهم إماراتي من الاستثمارات في الأوراق المالية ذات الدخل الثابت الكبير الخاصة بالبنوك المهمة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا؛ (3) محفظة بقيمة 3.17 مليار درهم إماراتي من الاستثمارات في الأوراق المالية ذات الدخل الثابت الكبير الصادرة عن البنوك المهمة في الهند وجمهورية الصين الشعبية وكوريا الجنوبية وماليزيا إلى جانب 392 مليون درهم إماراتي من الاستثمارات في الأوراق المالية وسندات الخزانة الخاصة بحكومة الهند. زادت القيمة الدفترية لإجمالي محفظة الأوراق المالية الاستثمارية التي يديرها قطاع الاستثمارات لدى مجموعة بنك أبوظبي التجاري من 33,059 مليون درهم إماراتي في 31 ديسمبر 2016 إلى 52,362 مليون درهم إماراتي في 31 ديسمبر 2018. بلغت محفظة الأوراق المالية الاستثمارية لدى مجموعة بنك أبوظبي التجاري من خارج الإمارات العربية المتحدة ومجلس التعاون الخليجي نسبة 33.8% من إجمالي محفظة المجموعة في 31 ديسمبر 2018. في 31 ديسمبر 2018، كان بحوزة مجموعة بنك أبوظبي التجاري استثمارات في سندات الدين بسعر عادل من خلال وسائل دخل إجمالي يعادل 51,960.2 مليون درهم إماراتي.

D. إدارة الممتلكات

تتكون مجموعة إدارة الممتلكات من عمليات إدارة العقارات وهي: (أ) أبوظبي التجاري للعقارات ذ م م، وتشمل أنشطتها الأساسية توفير خدمات إدارة العقارات والخدمات الاستشارية، بما في ذلك إدارة المرافق؛ (ب) أبوظبي التجاري للخدمات الهندسية ذ م م، وتشمل أنشطتها الأساسية تقديم الخدمات الهندسية وخدمات التنمية وإدارة المشروعات. بالنسبة إلى السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، حققت مجموعة إدارة الممتلكات صافي ربح بقيمة 104 ملايين درهم إماراتي، ما يمثل 2.1% من إجمالي صافي الربح لمجموعة بنك أبوظبي التجاري. ساهمت مجموعة إدارة الممتلكات بنسبة 2.4% (أو 222 مليون درهم إماراتي) من إجمالي إيرادات التشغيل لمجموعة بنك أبوظبي الإماراتي التي بلغت 9.181 مليون درهم إماراتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

3-3-4 الرقمنة

تم تحديث إستراتيجية بنك أبوظبي التجاري في عام 2017 لتشمل رقمنة العديد من عمليات الأعمال الأساسية الخاصة بالبنك، باعتبار ذلك تركيزاً إستراتيجياً رئيساً على مستوى المؤسسة. ومع ذلك، يلتزم بنك أبوظبي التجاري دائماً بتبني أحدث الابتكارات المصرفية والتقنية لتقديم تجربة مصرفية مريحة إلى عملائه. وفق هذا التركيز الإستراتيجي نحو الرقمنة، خصص بنك أبوظبي التجاري موارد كبيرة لتنمية عروضه الرقمية. يخطط بنك أبوظبي التجاري لمواصلة الاستثمار في الرقمنة إذ إنه يسعى جاهداً إلى الحفاظ على قدرته التنافسية وتزويد عملائه بإمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية عن بُعد وبصورة رقمية.

ينعكس التركيز الإستراتيجي على الرقمنة من خلال إنشاء لجنة التوجيه الرقمي، وهي مجموعة عمل مسؤولة عن الإشراف على مبادرات الرقمنة الخاصة ببنك أبوظبي التجاري، ويرأسها الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتتألف عضويتها حصرياً من أعلى مستويات الإدارة التنفيذية في بنك أبوظبي التجاري.

تشمل مبادرات الرقمنة الحالية الخاصة ببنك أبوظبي التجاري ما يلي:

- **يوبنك (uBank):** يدير بنك أبوظبي التجاري أربعة مراكز مصرفية رقمية بالكامل، تُعرف باسم "يوبنك"، في مواقع في أبوظبي ودبي. تستخدم خدمة "يوبنك" تقنية القياسات الحيوية للمصادقة، كما تستخدم الطاولات والجدران الرقمية التفاعلية، فضلاً عن مرافق عقد المؤتمرات عن طريق الفيديو، التي يمكن للعملاء من خلالها الوصول إلى الإرشادات المالية والدعم. في عام 2017، في مؤتمر "جوائز التميز الدولي في خدمات تمويل الأفراد لعام 2017"، الذي استضافته "The Asian Banker" في طوكيو، حصل بنك أبوظبي التجاري على جائزة "فرع العام" عن مبادرته "يوبنك"؛

- **تطبيقات بنك أبوظبي التجاري للعملاء:** خصص بنك أبوظبي التجاري تطبيقات للعملاء تتيح لهم إجراء معاملات أساسية معينة من خلال أجهزتهم الشخصية، مثل تحويلات الحساب ودفع الفواتير وخدمات إدارة النقدية والسمسرة في الأوراق المالية، بالإضافة إلى الاطلاع على العروض القائمة على الموقع والبحث عن عقارات سكنية وتجارية للإيجار. في 31 ديسمبر 2018، كان لدى بنك أبوظبي التجاري 9 من تطبيقات العملاء، بما في ذلك تطبيق الخدمات المصرفية للجوال؛ وتطبيق الساعة؛ وتطبيق العروض القائمة على الموقع؛ وتطبيق بنك أبوظبي التجاري للبحث عن العقارات؛ وتطبيق بنك أبوظبي التجاري للأوراق المالية ذ م م؛

- **نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية لبنك أبوظبي التجاري:** يتيح نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية لبنك أبوظبي التجاري للعملاء القدرة على إجراء معاملات مصرفية معينة عبر الإنترنت، مثل تحويلات الحساب ودفع الفواتير وفتح الودائع الثابتة وحجز

قروض بطاقات الائتمان والاطلاع على سجل المعاملات وطرح الاستفسارات. في 31 ديسمبر 2018، سجّل ما يزيد عن 520,000 عميل في نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية لبنك أبوظبي التجاري؛

• **الإخطارات بالرسائل القصيرة:** يستطيع عملاء بنك أبوظبي التجاري طلب معلومات متعلقة بالمعاملات التي يتم إجراؤها من خلال تطبيق بنك أبوظبي التجاري للخدمات المصرفية عبر الجوال وتلقي الإخطارات عن المعاملات عبر الرسائل القصيرة. في 31 ديسمبر 2018، سجّل ما يزيد عن 780,000 عميل في الخدمات المصرفية عبر الرسائل القصيرة.

يخطط بنك أبوظبي التجاري لتوسيع مجموعة مبادرات الرقمنة التي تركز على العملاء مع مشروعات متنوعة يُتوقع تنفيذها في المؤسسة قبل حلول عام 2020.

4-3-4 خدمات أعمال المجموعة

تتكوّن خدمات أعمال المجموعة التابعة لبنك أبوظبي التجاري من عدد من أقسام الدعم الأساسية التي تعمل في شبكة بنك أبوظبي التجاري بأكملها. بعد إعادة التنظيم الداخلي التي حدثت في 1 يناير 2016، عندما تم نقل فريق عمليات الفروع داخلياً إلى مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد، وإجراء إعادة تنظيم أخرى في فبراير 2018 بنقل فريق المعلومات والأمن على أرض الواقع إلى قسم إدارة المخاطر، تكوّن قسم خدمات أعمال المجموعة من أكثر من 1800 شخص برئاسة مدير العمليات، ويُشرف على هذا القسم الأقسام الأربعة الأساسية التالية.

إتمام للخدمات ذ م م

إن إتمام هي شركة تابعة مملوكة بالكامل لبنك أبوظبي التجاري وتوفر خدمات المعالجة والعمليات المصرفية (مثل الاقتراض والحساب والثروة والمعاملات وخدمات الاتصال بالعملاء) لجميع فروع مجموعة بنك أبوظبي التجاري. تعد إتمام جزءاً من الهيكل التنظيمي لخدمات أعمال المجموعة، ويحكمها مجلس الإدارة الخاص بها، وجميعهم أعضاء تنفيذيون في بنك أبوظبي التجاري. بعد عملية إعادة التنظيم الداخلية التي تمت عام 2018، قام بنك أبوظبي التجاري بدمج قطاع عمليات المجموعة لخدمات أعمال المجموعة في إتمام، لضم فرق العمليات التابعة لبنك أبوظبي التجارية تحت قيادة واحدة. يضم هيكل إتمام مديراً عاماً وستة قطاعات أساسية لخدمات العمليات تشمل: (1) عمليات الخدمات المصرفية للأفراد؛ (2) خدمات الاتصال بالعملاء؛ (3) عمليات الخدمات المصرفية للمؤسسات؛ (4) عمليات الخزنة والقروض المشتركة؛ (5) الخدمات المشتركة؛ (6) إدارة العمليات التي تتضمن وحدة "طموحة"، وهي مبادرة مركز العمليات الحائزة على الجوائز من بنك أبوظبي التجاري، وجميع العاملين بها من النساء الإماراتيات؛ (7) فريق خدمات الشركات الذي يدير المرافق في جميع ممتلكات بنك أبوظبي التجاري (الفروع والمكاتب) في جميع أنحاء الإمارات.

في عام 2018، استمر القطاع في التركيز على تحسين الخدمات وتقليل المخاطر. وأدى وضع المخاطر القوي والإدارة الاستباقية لها إلى ضمان بقاء أخطاء العمليات وخسائرها عند الحد الأدنى لها عام 2018.

في عام 2017، أبرم بنك أبوظبي التجاري اتفاقيات خدمة مع شركة أكسناتور لتوفير دعم العمليات لبنك أبوظبي التجاري من مقر شركة أكسناتور في الهند. ويتم تقديم الخدمات من موقع واحد في مومباي، الهند. والغرض من الاتفاق مع أكسناتور هو دعم الخدمات الحالية المقدمة لبنك أبوظبي التجاري مع الاستفادة من مزايا التكلفة والفعالية.

4-4 أعضاء مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري اعتباراً في تاريخ هذه الوثيقة من الأشخاص التالية أسماءهم:

الاسم	الوظيفة
سعادة/ عيسى محمد السويدي	رئيس مجلس الإدارة
سعادة/ محمد سلطان غنوم الهاملي	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيدة/ عائشة الحلامي	عضو مجلس الإدارة
السيد/ محمد درويش الخوري	عضو مجلس الإدارة
السيد/ عبد الله خليل المطوع	عضو مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة
مستشار مجلس الإدارة
أمين سر مجلس الإدارة

السيد/ محمد علي الظاهري
الشيخ سلطان بن سرور الظاهري
السيد/ خالد حاجي الخوري
السيد/ علاء عريقات
السيد/ خالد ديماس السويدي
السيد/ فيصل سهيل الظاهري
السيد/ جيري جريمستون
السيد/ سايمون كوبلستون

القسم الخامس
معلومات عن بنك الاتحاد الوطني

1-5 مقدمة

1-1-5 التأسيس

بنك الاتحاد الوطني هو شركة مساهمة عامة تأسست في أبوظبي بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة وقد تأسس البنك في إمارة أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة عام 1982 بموجب المرسوم الأميري رقم 29 لعام 1981 ومسجل لدى السجل التجاري برقم 4941 ومرخص للعمل كبنك تجاري. يقع المركز القانوني لبنك الاتحاد الوطني في مبنى بنك الاتحاد الوطني، شارع الشيخ زايد بن سلطان، ص.ب 3865 أبوظبي، الإمارات العربية، هاتف رقم +971 2 674 1600.

2-1-5 هيكلية رأس المال

يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل لبنك الاتحاد الوطني كما هو في تاريخ هذه الوثيقة 2.751.426.562 سهم بقيمة اسمية قدرها درهم للسهم الواحد. إن أسهم بنك الاتحاد الوطني مدرجة للتداول في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

3-1-5 المساهمون الرئيسيون

أكبر مساهمين معروفين لدى بنك الاتحاد الوطني والحاملين لما يساوي أو يزيد عن 5% من أسهم بنك الاتحاد الوطني هم كما في تاريخ 31 يناير 2019 (وهو آخر تاريخ عملي للحصول على هذه المعلومة قبل نشر هذه الوثيقة):

النسبة المئوية من إجمالي رأس المال الصادر لبنك الاتحاد الوطني	عدد الأسهم	المساهم
50.0%	1.375.918.536	مجلس أبوظبي للاستثمار
10.0%	275.143.203	مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية
60%	1.651.061.739	الإجمالي

4-1-5 تملك الأسهم من قبل المواطنين الإماراتيين وغير المواطنين

بتاريخ 27 فبراير 2019 (وهو آخر تاريخ عملي للحصول على هذه المعلومة قبل نشر هذه الوثيقة)، بلغت نسبة مساهمة المواطنين الإماراتيين نحو 90.51% وبلغت نسبة مساهمة المستثمرين من غير مواطني الدولة 9.49% في رأسمال بنك الاتحاد الوطني.

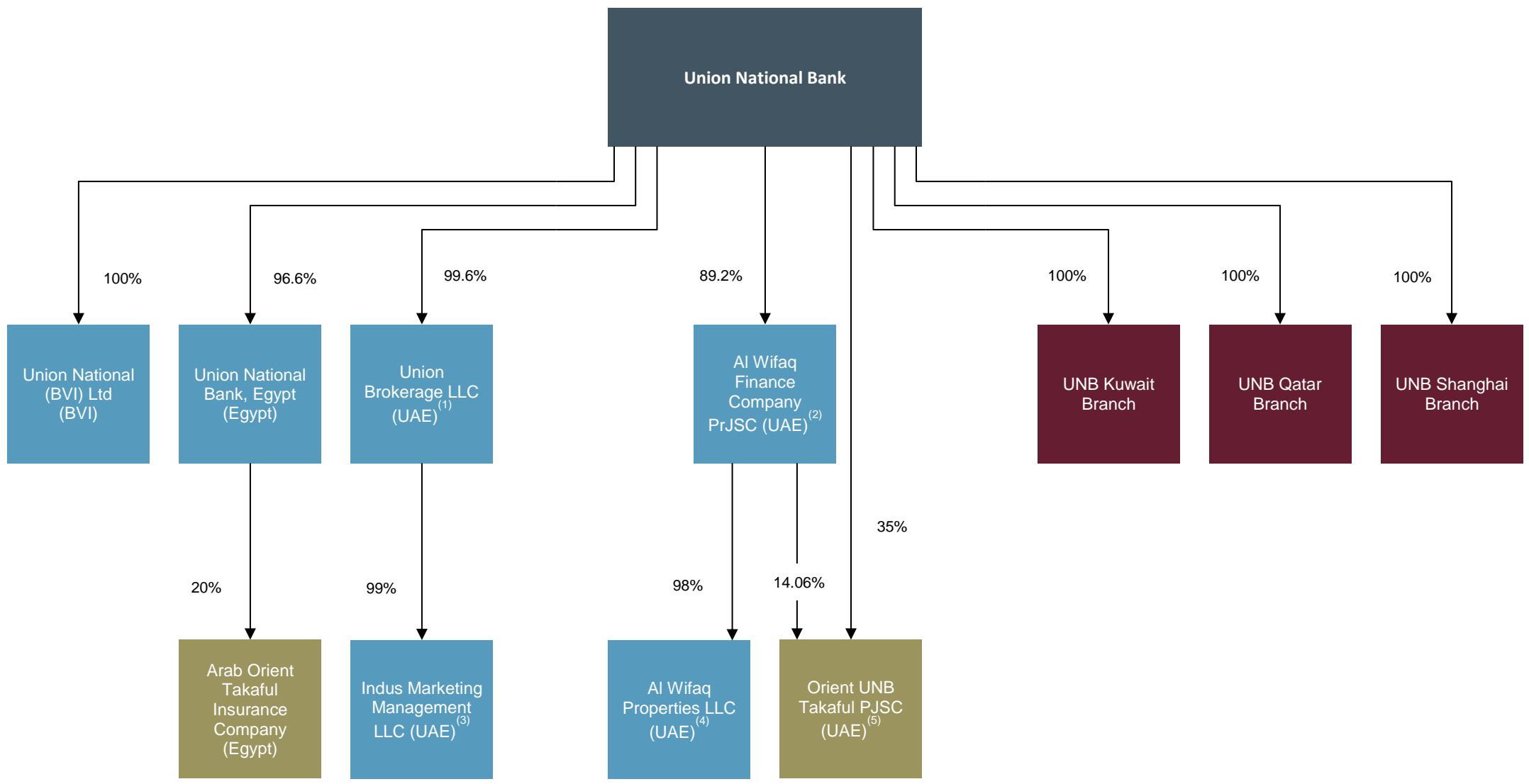
5-1-5 السنة المالية ومدققو الحسابات

السنة المالية لبنك الاتحاد الوطني هي السنة الميلادية التي تنتهي بتاريخ 31 ديسمبر من كل عام.

مدققو حسابات بنك الاتحاد الوطني هم شركة ديلويت وتوش (M.E) ومقرها الطابق 11، برج السلع، مربعة سوق أبوظبي العالمي، جزيرة المارية، ص.ب 990 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

2-5 هيكل مجموعة بنك الاتحاد الوطني

فيما يلي هيكل مبسط لمجموعة بنك الاتحاد الوطني كما في 27 فبراير 2019 (وهو آخر تاريخ عملي قبل نشر هذه الوثيقة).



- Subsidiaries
- Associates
- Overseas Branches

(1) Remaining 0.4% held by a private individual.
 (2) Remaining 10.8% held by a mix of private individuals and corporates.
 (3) Remaining 1% held by a private individual.
 (4) Remaining 2% held by two private individuals, each holding 1%.
 (5) Remaining 34.85% held by Orient Insurance Company PJSC. and 16.09% held by public

يعتبر بنك الاتحاد الوطني أحد البنوك الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يقدم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والمالية والتجارية للعملاء في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر وقطر والكويت والصين. تم تنظيم وإدارة بنك الاتحاد الوطني ضمن القطاعات الرئيسية التالية ويمثل كل منها وحدة أعمال استراتيجية تقدم منتجات وخدمات لأسواق مختلفة:

أ- الخدمات المصرفية الكبرى

تتكون الخدمات المصرفية الكبرى من الخدمات المصرفية المؤسسية والخدمات المصرفية الدولية وخدمات الخزينة والخدمات المصرفية الاستثمارية والخدمات المصرفية الإسلامية.

ب- الخدمات المصرفية المؤسسية

يتكون قطاع الخدمات المصرفية المؤسسية من الأعمال المؤسسية والتمويل العقاري والإقراض المضمون.

يقدم بنك الاتحاد الوطني مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات للمؤسسات في القطاعين الحكومي والخاص وتمتد لمجموعة متنوعة من الشرائح والقطاعات الصناعية.

تقدم وحدة التمويل العقاري والقروض المضمونة التابعة لبنك الاتحاد الوطني ائتمان يتعلق بالمشاريع العقارية والإنشائية ذات الصلة، إذ تنطوي تلك المنتجات والخدمات المقدمة على قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل لتمويل شراء وإنشاء المباني التي عادة ما يتم تأمينها من خلال مخصصات الإيجار وتحديد الالتزامات والرهن العقاري على العقارات.

الفرق

تنقسم الأعمال التجارية المؤسسية إلى فرق خاصة بالسوق مهمتها تقديم خدمات متخصصة لمجموعة من القطاعات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة. تتواجد الفرق المؤسسية هذه في كافة أنحاء دولة الإمارات، حيث تخدم كافة المناطق في دولة الإمارات. يعتمد التكوين الهيكلي للفرق على دمج الموقع الجغرافي للتعامل مع القطاع الصناعي الذي يركز عليه. وتقدم الفرق المؤسسية التابعة لبنك الاتحاد الوطني خدماتها للقطاعات التالية ومنها على سبيل المثال: شركات المقاولات متعددة الجنسيات وشركات المقاولات المحلية والشركات الكبرى والتمويل العقاري والخدمات المصرفية التجارية.

يوجد لكل عميل مؤسسي من عملاء بنك الاتحاد الوطني مدير علاقات مخصص يتم تدريبه وإبلاغه بكامل مجموعة المنتجات والخدمات المعروضة لدى البنك. وبالإضافة إلى ذلك، يركز مدراء العلاقات على تقديم الخدمات لشرائح محددة من الشركات لاعلامهم بمتطلبات السوق وتوضيح المعارف المتخصصة.

الحسابات والتسهيلات

الحسابات: يقدم بنك الاتحاد الوطني لعملائه المؤسسيين خدمات ليست مقومة بالدرهم الإماراتي فقط ولكن أيضا بالدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنه الإسترليني وغيرها من العملات الرئيسية وتنطوي تلك الخدمات على الحسابات الجارية للشركات والودائع الآجلة وخدمات الأموال الإلكترونية وخدمات صرف العملات الأجنبية.

التسهيلات: تنطوي التسهيلات المعروضة على القروض المضمونة (تسهيلات السحب على المكشوف والتسهيلات قصيرة الأجل لتقديم تمويل مقابل المنتجات، بما في ذلك الودائع والضمانات البنكية ومخصصات الإيجار وشهادات الدفع المرحلي والفواتير المعتمدة مقابل طلبات الشراء المحلية) والقروض الآجلة لتمويل رأس المال العامل ومتطلبات تمويل مشاريع العملاء المؤسسيين لبنك الاتحاد الوطني.

وأيضاً، يقدم بنك الاتحاد الوطني تسهيلات التمويل التجاري، بما في ذلك القروض مقابل إيصالات الائتمان لتمكين الشركات من تسوية خطابات الاعتماد وتسهيلات الخصم على الفواتير وتسهيلات شراء الكمبيالات الخارجية والقروض مقابل ائتمان إجمالي وخطابات الاعتماد وخطابات الضمان (بما في ذلك تأمين العطاءات وضمان الأداء وضمانات الدفعات المقدمة وضمانات إصدار المبالغ المستبقة وضمانات الصيانة وضمانات العمل والضمانات المالية وضمانات الدفع/ الشراء وضمان الشحن الملاحي والضمانات الجمركية).

ت- الخدمات المصرفية الدولية

تتكون الخدمات المصرفية الدولية من مجموعة المؤسسات المالية ومجموعة القروض المشتركة ومجموعة التمويل الهيكلي.

مجموعة المؤسسات المالية: تدير تلك المجموعة العلاقات المؤسسية لبنك الاتحاد الوطني مع أكثر من 250 مؤسسة مالية من كافة أنحاء العالم.

مجموعة القروض المشتركة والتمويل الهيكلي: تقوم تلك المجموعة بالتجهيز والاكتتاب والمشاركة والعمل كوكيل في تسهيلات التمويل المشترك والتمويل الهيكلي وكذلك التعامل مع جميع إجراءات وعمليات إعادة هيكلة الشركات الكبيرة.

ث- الخزانة والاستثمارات

تدير مجموعة الخزانة والاستثمارات حالة السيولة في البنك ومخاطر نسبة الفائدة والمخاطر المتعلقة بالعملات الأجنبية في البيانات المالية للبنك بينما تقوم بخفض مخاطر السوق المختلفة والنشاطات المالية الأخرى لتعزيز قاعدة عملاء البنك من خلال الشركات والصناديق السيادية والحكومات والأشخاص ذوي الملاءة المالية والأفراد. وتدير المجموعة أيضاً محفظة الاستثمارات الخاصة بالبنك.

وكما في 31 ديسمبر 2018، تم إدارة السيولة في البنك بشكل فعال من خلال اتباع أعلى معايير السيولة وإغلاقها بنسب تزيد عن الحد الأدنى المطلوب. كما استمر وضع السيولة لدى البنك في الحفاظ على قوته مع أصول سائلة تشكل 28% من إجمالي الأصول في 31 ديسمبر 2018. كما ساهمت مجموعة الخزانة والاستثمارات بنسبة 33.5% من إجمالي صافي أرباح بنك الاتحاد الوطني كما في 31 ديسمبر 2018. واستمرت المجموعة في أن تكون مصدر رئيسي لحلول إدارة المخاطر المالية لعملائها مع الاستفادة من مقدمي الحلول المالية والمخاطر الذين قام البنك بتطوير علاقاته معهم على مر السنين.

أما فيما يتعلق بالاستثمارات، تدير هذه المجموعة المحفظة الخاصة بملكية عقارات البنك والتي تشمل مجموعة واسعة من المنتجات الاستثمارية عبر الأدوات المتوفرة في السوق على مستوى العالم. تم توجيه المحفظة الاستثمارية التي تزيد عن 5.2 مليار دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2018، نحو تعزيز البيانات المالية للبنك والعوائد والإيرادات مع الحفاظ على وضع السيولة. وتقوم المجموعة بالاستثمار في الأصول السائلة ذات الجودة العالية والقيمة التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد في حالة وجود مخاطر وتحديات تتعلق بالسيولة. كما ساعد توسيع نشاط مكتب الريبو في توزيع الأموال لأغراض الميزانية والحفاظ على النسب المطلوبة من الجهات الرقابية والعمل في نفس الوقت على تعظيم العائدات.

ج- الخدمات المصرفية الإسلامية

تتكون الخدمات المصرفية الإسلامية من قسم الخدمات المصرفية الإسلامية في بنك الاتحاد الوطني (ISB) وشركة الوفاق للتمويل.

ونظراً للنمو السريع في التمويل الإسلامي، أسس بنك الاتحاد الوطني قسم الخدمات المصرفية الإسلامية لتلبية احتياجات ومتطلبات عملائه في هذا المجال، إذ يقدم قسم الخدمات المصرفية الإسلامية منتجات وخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتمتد تلك المنتجات والخدمات لتشمل الشركات والعملاء المؤسسيين. ويستكمل قسم الخدمات المصرفية الإسلامية هذه الخدمات بتلك الخدمات التي تقدمها شركة الوفاق للتمويل وهي شركة تمويل إسلامي تابعة لبنك الاتحاد الوطني.

ح- شركة الوفاق للتمويل

تأسست شركة الوفاق للتمويل عام 2006 كشركة تمويل إسلامية وتقدم شركة الوفاق للتمويل (المملوكة بنحو 89.2 من بنك الاتحاد الوطني) منتجات وخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية للاستفادة من سوق التمويل الإسلامي المتنامي في سوقها المحلي وتقدم تلك الخدمات المقدمة في المقام الأول للعملاء المؤسسيين والشركات الصغيرة والمتوسطة.

د- الخدمات المصرفية للعملاء

تتكون الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء من الخدمات الشخصية المصرفية وإدارة الشركات الصغيرة والمتوسطة والأعمال المصرفية الخاصة والثروات.

د- الخدمات المصرفية الشخصية

يقدم بنك الاتحاد الوطني مجموعة من المنتجات المصرفية للأفراد من خلال شبكة فروع وقنوات التوزيع الأخرى.

ذ- القنوات الأساسية

- الفروع وأجهزة الصراف الآلي: يوجد لدى بنك الاتحاد الوطني شبكة تتكون من (75) فرعاً موزعة في جميع أنحاء الإمارات وتقع غالبية الفروع في إمارة أبوظبي ودبي، كما أنشأ بنك الاتحاد الوطني-فرع الإمارات 48 فرعاً في مصر وتلك الفروع تعكس توزيعات السكان والنشاط التجاري.
- يقوم بنك الاتحاد الوطني باستمرار بتحديث شبكة أجهزة الصراف الآلي التابعة له من خلال شراء أجهزة الصراف الآلي الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية، بنك الاتحاد الوطني عضو في شبكة مفتاح الوطني ودول مجلس التعاون الخليجي لأجهزة الصراف الآلي وقد كان لدى بنك الاتحاد الوطني (305) جهاز صراف آلي في الإمارات في 31 ديسمبر 2018.
- مركز الاتصال: في عام 2000، أنشأ بنك الاتحاد الوطني مركز اتصال مركزي في أبوظبي لتلبية الاحتياجات المصرفية اليومية للعملاء في جميع الأوقات. وبالإضافة إلى ذلك، قدم بنك الاتحاد الوطني خدماته المصرفية عام 2005 عبر الهاتف بموجب العلامة التجارية "يوني كول" والتي تقدم مجموعة كاملة من الخدمات المعلوماتية والخدمات المتعلقة بالمعاملات لعملائها بكل سهولة ويسر.
- الخدمات المصرفية عبر الإنترنت: يقدم بنك الاتحاد الوطني لعملائه الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وفي عام 1997، أصبح بنك الاتحاد الوطني أول بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة يقدم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتنطوي التسهيلات المصرفية عبر الإنترنت والتي يقدمها بنك الاتحاد الوطني على الخدمات العامة وخدمات الدفع الأخرى والاستعلام عن الرصيد والتحويلات المالية الخارجية وغيرها من الخدمات.
- خدمات الرسائل النصية القصيرة: في عام 2002، قدم بنك الاتحاد الوطني خدماته المصرفية عبر الرسائل النصية القصيرة. وفي عام 2009 تم استحداث نظام الرسائل النصية القصيرة (Pull and Push).
- خدمات تطبيق الهاتف: في عام 2016 تم اطلاق تطبيق نظام اتصال عبر الهاتف لنظامي أي او اس واندرويد.

ر- الأعمال المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة

يقدم بنك الاتحاد الوطني حلول مالية لعملائه من الشركات الصغيرة والمتوسطة تتراوح من المنتجات المتعارف عليها للشركات إلى خطوط راس المال العامل التقليدي وتشمل المنتجات قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة وقروض المركبات التجارية والقروض المتعلقة بالبيع والإيجار.

ز- وحدة الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات

تقدم وحدة الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات في بنك الاتحاد الوطني خدمات متخصصة لعملاء بنك الاتحاد الوطني الحاليين والمحتملين من خلال الوحدات المتخصصة التالية:

- وحدة الخدمات المصرفية التجارية وأسواق رأس المال: تقدم هذه الوحدة خدمات مالية متكاملة وتقوم بدور استشاري للشركات والبنوك والمؤسسات الأخرى.
- وحدة الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات: تقدم هذه الوحدة خدمات متخصصة لأصحاب الثروات وقادة الصناعة وكبار المسؤولين التنفيذيين في الشركات وغيرهم ممن يبحثون عن فرص وحلول نوعية لإدارة الاستثمار والثروات.

س- الحسابات والتسهيلات

- الحسابات والودائع: لا يقدم بنك الاتحاد الوطني حسابات بالدرهم الإماراتي فقط ولكن يقدمها أيضاً بالدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنيه الأسترليني وغيرهم من العملات الرئيسية الأخرى وكذلك يقدم بنك الاتحاد الوطني مجموعة من الحسابات الجارية والادخارات والودائع الأجلة وشهادات الادخار وخدمات التحويل كما يشمل ما يقدمه البنك الاتحاد الوطني منتجات مبتكرة متنوعة، بما في ذلك خدمات رائدة حائزة على جوائز في السوق مثل: حساب التوفير اليومي وسعر فائدة سريع على الودائع وخدمة الادخار على الإنترنت وشهادات الأول الادخارية التي يتم فيها منح العملاء فرصة الفوز بجوائز السحوبات الشهرية. وبالإضافة إلى ذلك، لدى بنك الاتحاد الوطني حسابات ومنتجات وخدمات محددة تستهدف النساء والشباب والأطفال.
- القروض: يقدم بنك الاتحاد الوطني تسهيلات إقراض متنوعة مثل القروض لمواطني دولة الإمارات وقروض للأجانب وقروض السيارات وقروض الرهن العقاري.
- البطاقات: يقدم بنك الاتحاد الوطني مجموعة من بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم والتي تشمل البطاقات ذات العلامات التجارية المشتركة واسترداد النقد.
- التأمين المصرفي: في عام 2014، دخل بنك الاتحاد الوطني في شراكة استراتيجية مع شركة أورينت للتأمين لتوزيع منتجات شركة أورينت للتأمين من خلال فروع بنك الاتحاد الوطني في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة. وفي البداية، قام بنك الاتحاد الوطني بتوزيع منتجات التأمين المتعلقة بـ "الأمراض الخطيرة" وتوسعت مجموعة المنتجات المعروضة منذ ذلك الحين لتشمل العناية بالنساء وتعليم الأطفال ومنتجات التوفير والتأمين على الحياة. تقوم شركة أورينت للتأمين بتوفير منتجات التأمين بحيث لا يقوم إلا بنك الاتحاد الوطني بتوزيع تلك المنتجات.
- وبالإضافة إلى ذلك، قام بنك الاتحاد الوطني بشكل مشترك مع شركة أورينت للتأمين (جزء من مجموعة الفطيم) لتأسيس شركة تأمين جديدة على الحياة اسمها "شركة أورينت بنك الاتحاد الوطني للتكافل ش.م.ع". وقد قام بنك الاتحاد الوطني بشراء 47.5% من أسهم شركة أورينت بنك الاتحاد الوطني للتكافل ش.م.ع ومنذ انطلاق خدماتها في 2017 تقدم شركة أورينت بنك الاتحاد الوطني للتكافل مجموعة من منتجات التأمين المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

4-5 أعضاء مجلس الإدارة

فيما يلي أسماء أعضاء مجلس إدارة بنك الاتحاد الوطني في تاريخ هذه الوثيقة:

المنصب	الاسم
رئيس مجلس الإدارة	معالي/ الشيخ نهيان مبارك آل نهيان
نائب رئيس مجلس الإدارة	معالي/ محمد بن ضاعن الهاملي
عضو مجلس الإدارة	سعادة/ مطر محمد الطاير

السيد/ عبدالواحد الفهيم	عضو مجلس الإدارة
السيد/ خليفة سلطان أحمد سلطان السويدي	عضو مجلس الإدارة
السيد/ حسين جاسم ناصر النويس	عضو مجلس الإدارة
السيد/ خلفان سعيد جمعة الكعبي	عضو مجلس الإدارة
السيد/ يوسف عبد العزيز الهرمودي	عضو مجلس الإدارة
السيد/ أحمد جاسم الزعابي	عضو مجلس الإدارة

القسم السادس
معلومات عن مصرف الهلال

1.6 مقدمة

1.1.6 التأسيس

تأسس مصرف الهلال في أبوظبي في 18 يونيو 2007 كشركة مساهمة عامة بموجب المرسوم الاميري رقم (21) لسنة 2007. وبموجب نظامه الأساسي، يجوز لمصرف الهلال تنفيذ جميع الأنشطة المصرفية والاستثمارية والتجارية والخدمية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. تتولى الهيئة الشرعية في مصرف الهلال التي يتم تعيينها من قبل مجلس إدارة مصرف الهلال المسؤولية عن الإشراف على أنشطة مجموعة الهلال ومراجعة هذه الأنشطة للتأكد من التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية وقواعدها. يقع مكتب مصرف الهلال المسجل في صندوق بريد رقم 63111، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ورقم هاتفه 2 499 (0) +971 4444.

2.1.6 هيكلية رأس المال

يبلغ رأس المال المصرح به لمصرف الهلال 4 مليار درهم إماراتي ورأس المال المصدر 3,500,000,000 درهم موزع على 3,500,000,000 درهم سهم بقيمة اسمية قدرها درهم واحد لكل سهم. أسهم مصرف الهلال غير مدرجة للتداول.

3.1.6 المساهمون الرئيسيون

المساهم الوحيد في مصرف الهلال هو مجلس أبوظبي للاستثمار. وكان المجلس قد قدم مساهمة مالية أولية بقيمة مليار درهم إماراتي في العام 2008 لبدء عمليات مصرف الهلال، واستثمر مليار درهم إضافي في العام 2009 و 590 مليون درهم في مارس 2011 و 250 مليون درهم في كل من أبريل وسبتمبر 2012 ومن ثم 410 مليون في يونيو 2018. وكما في 31 يناير 2009، بلغ إجمالي المساهمات الرأسمالية التي قدمها مجلس أبوظبي للاستثمار ورأس المال المدفوع بالكامل لمصرف الهلال 3.50 مليار درهم.

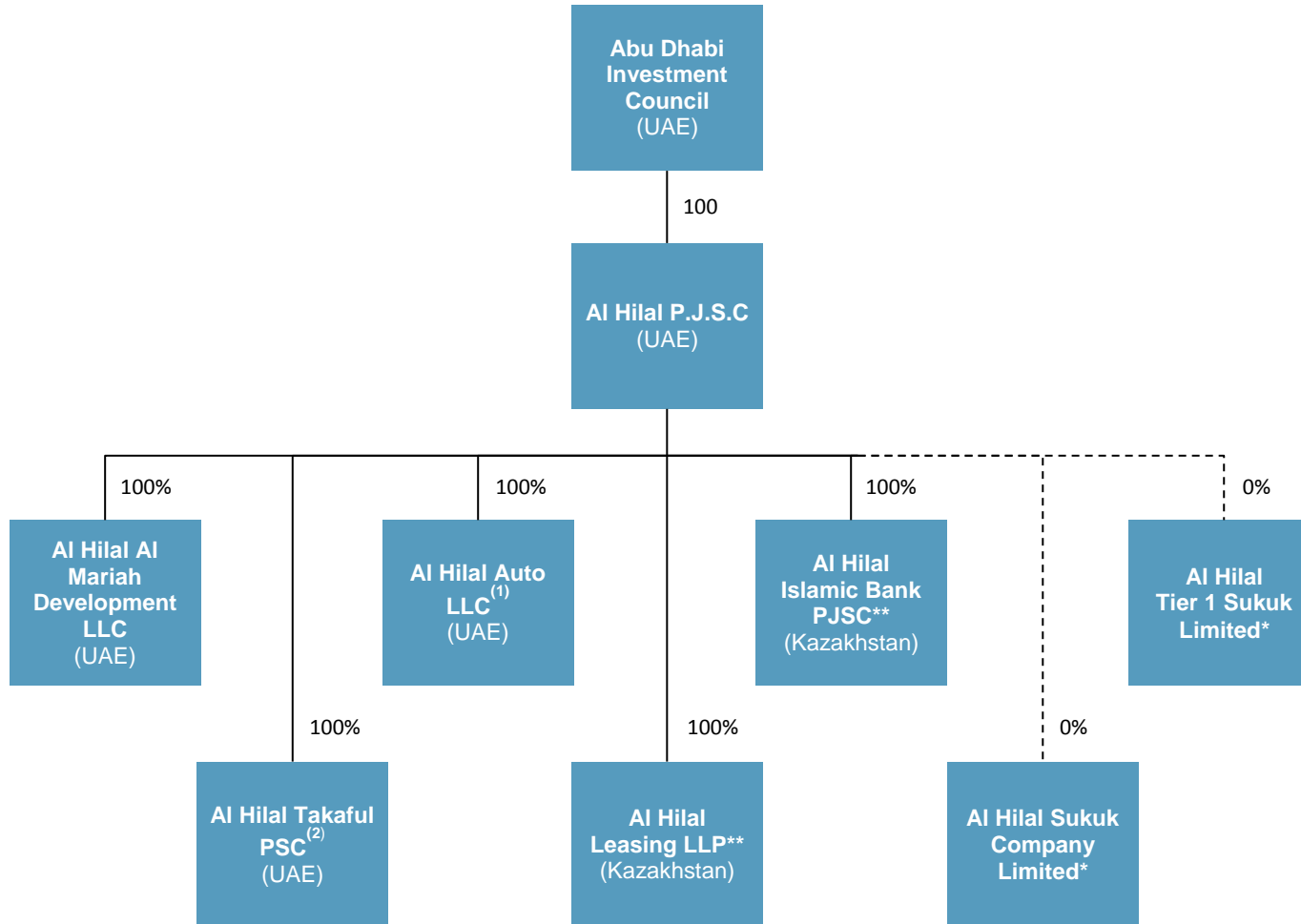
4.1.6 السنة المالية والمدققون

السنة المالية لمصرف الهلال هي السنة التقويمية التي تنتهي في 31 ديسمبر.

مدققو حسابات مصرف الهلال هم إرنست أند يونغ الشرق الأوسط (فرع أبوظبي) الواقعة في برج نيشن تور 2، شارع الكورنيش، صندوق بريد 136، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

2.6 هيكلية مجموعة الهلال

فيما يلي هيكل مبسط لمجموعة مصرف الهلال كما في 27 فبراير 2019 (كونه آخر تاريخ عملي قبل نشر هذه الوثيقة):



Notes:

(1) AI Hilal Auto LLC is being wound down. No corporate information has been provided.

(2) Sale of AI Hilal Takaful PSC will be completed shortly. No corporate information has been provided.

* AI Hilal Sukuk Company Limited and AI Hilal Tier 1 Sukuk Limited are controlled but not owned by AI Hilal. MapleFS Limited is the shareholder of each entity.

** Entity being diligenced by Local Counsel.

3.6 وصف الأعمال

مجموعات الأعمال الرئيسية الثلاث التي تدير مجموعة الهلال من خلالها عملياتها هي مجموعة الخدمات المصرفية للمجموعات ومجموعة الخدمات المصرفية للأفراد ومجموعة الخزينة المصرفية. يدير المكتب الرئيسي لمصرف الهلال في أبوظبي هذه المجموعات التي تعمل من خلال فروع مصرف الهلال في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة. وكما في 31 ديسمبر 2018، تم عرض شركة الهلال للتكافل التي بدأت عملياتها في 11 نوفمبر 2008 وقدمت خدمات التأمين الإسلامي والتكافل من خلال المجموعة، للبيع. على الرغم من أنه تم توقيع اتفاقية بيع وشراء الهلال تكافل إلا أن إتمام البيع معلق على تحقق عدد من الشروط التنظيمية.

في 31 ديسمبر 2018، كانت مجموعة الهلال تمتلك 18 فرعاً و 116 جهاز صراف آلي في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة. وكان مصرف الهلال هو أول مصرف إسلامي يباشر عملياته في كازاخستان حيث باشر بعملياته هناك في 17 مارس 2010 من خلال شركة تابعة ومملوكة بالكامل باسم الهلال كازاخستان الذي يقع مقره الرئيسي في مدينة ألماتي ويدير فرعين إضافيين في مدينتي أستانا وشيمكنت. يقدم الهلال كازاخستان الخدمات المصرفية للمجموعات والأفراد فقط.

حققت عمليات مجموعة الهلال أرباحاً حيث بلغ صافي أرباح مجموعة الهلال لعام 2018 حوالي 105.8 مليون درهم. بلغ إجمالي أصول الشركة في 31 ديسمبر 2018 ما قيمته 43.6 مليار درهم، كما سجل إجمالي معدل كفاية رأس مال بموجب الإطار بازل 3 ما نسبته 17.32٪ كما في نفس التاريخ.

أ. الخدمات المصرفية للمجموعات

يتم تنظيم مجموعة الخدمات المصرفية للمجموعات على نطاق واسع في وظائف تغطية العملاء والمؤسسات المالية والمعاملات المصرفية وإدارة الأعمال. ومن خلال تولي هذا الاختصاص، يتم تجهيز المصرفيين المعنيين بالعلاقات المتصلة بتغطية العملاء بمجموعة من المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تتضمن العديد من عروض التمويل وخدمات المعاملات المصرفية والخدمات ذات الصلة بالخزينة لعملائهم المحليين والإقليميين والدوليين. يقدم فريق إدارة الأعمال في المجموعة الدعم للمساعدة في مجموعة الأنشطة التي تقدمها مجموعة الخدمات المصرفية للمجموعات:

- يقدم المصرفيون المعنيون بالعلاقات المتصلة بتغطية العملاء والخدمات المصرفية للمجموعات للشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة والكيانات المتصلة بالحكومة. ويقدم الفريق مجموعة واسعة من حلول التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي يمكن تخصيصها لتناسب مع متطلبات التمويل المخصصة للعملاء بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تمويل المشاريع وتمويل الاستحواذ على الأصول وتمويل العقود ورأس المال العامل. كما تقوم مجموعة الخدمات المصرفية للمجموعات بإنتاج وتوزيع أنواع مختلفة من منتجات سوق رأس المال وحلول التمويل الجماعي على المستويين المحلي والدولي وتقدم حلول المطلوبة لبعض العملاء.

- فريق المؤسسات المالية والأسواق العالمية هو وحدة ضمن مجموعة الخدمات المصرفية للمجموعات تعمل على تطوير وتنسيق العلاقات مع البنوك التجارية والبنوك المركزية وصناديق التقاعد وصناديق الثروة السيادية والوكالات متعددة القوميات ومديري الأصول على المستويين المحلي والدولي. تشمل مجموعة المنتجات والخدمات المعروضة للعلاقات المصرفية المرسلات لمنتجات التمويل التجاري والحلول التمويلية قصيرة ومتوسطة الأجل وخدمات الوصاية على الحسابات المصرفية.

- يتولى فريق خدمات المعاملات تلبية متطلبات العملاء المتصلة بالمعاملات المصرفية، ويقدم الخبرة في مجال هيكله المعاملات التجارية ويوفر الحلول لمختلف الأدوات والمنتجات من أجل خلق قيمة لعمليات التداول التي ينفذها العملاء.

- تقدم خدمات إدارة الأعمال الدعم في المقام الأول لقطاع الأعمال في مجموعة الخدمات المصرفية للمجموعات بما في ذلك تطوير المنتجات والحوكمة الإجرائية الداخلية وإدارة المعاملات والوظائف المكتبية ونظام معلومات الإدارة الداخلي.

ب. مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

تبنت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد أسلوباً مقسماً لاستهداف عملائها من مختلف عملاء الخدمات المصرفية للأفراد (بما في ذلك بالرجوع إلى مستويات مختلفة من الدخل والثروة الشخصية وغير ذلك من الاعتبارات الديموغرافية التي تعكس مستويات مختلفة من الطلب على المنتجات والخدمات المصرفية)، مع التركيز بشكل خاص على الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية. تركز

مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد على تنمية قاعدة ودائعها وزيادة مجموعة منتجات وخدمات الإيداع والتمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. تشمل المنتجات المصرفية الرئيسية التي تقدمها مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد ما يلي:

• حسابات الودائع

تقدم مجموعة الهلال خدمات الحسابات الجارية وحسابات التوفير، بما في ذلك حسابات الودائع لأجل القائمة على مبدأ الوكالة والمضاربة، والتي تشمل كل منها قيام مجموعة الهلال باستثمار المبالغ المودعة من قبل العميل نيابة عنه.

• التسهيلات التمويلية

تشمل التسهيلات التمويلية التي تقدمها مجموعة الهلال منتجات التمويل الشخصي والعقاري وتمويل المركبات، بالإضافة إلى منتجات أخرى مصممة لتلبية متطلبات التمويل المحددة لعملائها باستخدام مجموعة متنوعة من هياكل التمويل الإسلامي بما في ذلك المراجعة والمساومة والاستصناع والإجارة.

• بطاقات الائتمان

تقدم مجموعة الهلال نوعين مختلفين من البطاقات الائتمانية التي تستند إلى هيكل الأجرة الإسلامي (يتم تطبيق رسوم ثابتة على الخدمة المقدمة) وهيكل المراجعة/التورق السلعي الإسلامي (الذي يتضمن شراء وبيع السلع ذات الصلة على أساس الدفع المؤجل مقابل ربح محدد).

• خطة بانكا تكافل

أطلقت مجموعة الهلال خطة توفير مرتبطة بوحدة التكافل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بالتعاون مع شركة فورورد يو إيه جي وشركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان). يمكن للعملاء الاستثمار في الخطة من خلال تقديم مساهمات منتظمة أو مقطوعة. توفر الخطة حماية رأس المال بنسبة 100٪ عند الاستحقاق.

• صناديق الاستثمار

كما تقدم مجموعة الهلال ثلاثة صناديق استثمار مشترك لعملائها هي: صندوق الأسهم الخليجية وصندوق الصكوك العالمية وصندوق الهلال العالمي المتوازن. تتم إدارة كل من هذه الصناديق من قبل فريق استشارات الثروات والاستثمارات في مصرف الهلال. تعمل شركة إنفست إيه دي كمستشار استثمار فيما يتعلق بصندوق الأسهم الخليجية، بينما تعمل سي أي أم بي برينسيبال لإدارة الأصول الإسلامية - ماليزيا كمستشار استثمار فيما يتعلق بصندوق الصكوك العالمية وتقدم شركة كريديت سويس - زيوريخ المشورة الاستثمارية فيما يتعلق بصندوق الهلال العالمي المتوازن.

• برنامج المكافآت جود

في نوفمبر 2016، أطلقت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد برنامج ولاء على مستوى المجموعة من أجل التأسيس لمشاركة العملاء. يقدم البرنامج نقاط كمكافآت للعملاء مقابل الإنفاق اليومي على بطاقات الائتمان والخصم. كما يتم استخدام عملة "جود" كجزء من حملات محددة لزيادة أرصدة المدخرات وبدء العلاقات المترتبة على تحويل الرواتب إلى المصرف. يمكن استبدال نقاط الجود بمجموعة من المكافآت مثل التحويل الفوري لبرنامج أميال ضيف الاتحاد وحجز الرحلات الجوية والفنادق والتسوق عبر الإنترنت ودفع فواتير الخدمات العامة. فاز برنامج مكافآت جود بجائزة "أفضل برنامج ولاء جديد" التي تقدمها بانكر ميدل إيست في العام 2017.

وللاستفادة من علاقة مصرف الهلال القوية مع الكيانات المرتبطة بالحكومة، قدمت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد في العام 2018 عرض للخدمات المصرفية التنفيذية مع التركيز بشكل واضح على دفع علاقات البنك الاستراتيجية الجديدة التي ستدعم الهدف الرئيسي للبنك المتمثل في تحفيز بناء العلاقات مع البنك من خلال عمليات تحويل الرواتب إلى البنك وزيادة نسبة الخدمات المقدمة للعملاء الجدد وزيادة حصته في محفظة العملاء.

بالإضافة إلى ذلك، أطلق الهلال في العام 2018 سلسلة بطاقات ماستركارد العالمية الائتمانية التي يتم تقديمها مع امتيازات وترقيات تتعلق بالسفر. تشمل المزايا إمكانية الوصول إلى محطة الأشخاص المهمين للغاية في مطار أبوظبي الدولي وخدمة الواي فاي

العالمية المجانية ونقاط مكافآت جود الإضافية التي يمكن استبدالها بأميال ضيف الاتحاد وخيارات الطيران والتسوق الأخرى وخصومات الفندق وإمكانية الدخول المجاني إلى صالة المطار والمكافآت والإقامة المجانية في فنادق ومنتجات خمس نجوم وتأمين السفر وتأشيرات السفر.

كما في 31 ديسمبر 2018، قدم مصرف الهلال خدمات مصرفية للأفراد لأكثر من 115,000 عميل من خلال شبكة من 16 فرعاً و 115 جهاز صراف آلي / وحدات إيداع النقد / الشيكات في الإمارات العربية المتحدة. بالإضافة إلى شبكة التوصيل المادي، يسعى مصرف الهلال أيضاً وبجد إلى توسيع قنوات التوزيع البديلة.

ج. مجموعة الخزينة المصرفية:

تتولى مجموعة الخزينة المصرفية خمسة أدوار هي:

- إدارة متطلبات السيولة والتمويل لمجموعة الهلال؛
- تنفيذ وإدارة الأنشطة الاستثمارية لمجموعة الهلال؛
- تقديم خدمات الخزينة المستندة إلى الرسوم والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية لعملاء مصرف الهلال من القطاع الحكومي والعام، والمؤسسات والشركات والأفراد ذوي الملاءة المالية؛
- إدارة تعرض مجموعة الهلال لمخاطر السوق؛ و
- تطوير منتجات وخدمات جديدة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

تشمل المنتجات والخدمات التي تقدمها مجموعة الخزينة المصرفية، على سبيل المثال لا الحصر، معاملات صرف العملات الأجنبية الآجلة/الآجلة المرنة وحلول إيداع السلع على أساس المربحة والإيداع بمبدأ الوكالة وحلول الاستثمار ومقايضة معدلات الربح ومقايضة العملات خارج السوق والوساطة في الصكوك.

تضم مجموعة الخزينة المصرفية ثلاث دوائر رئيسية هي:

• إدارة التداول بالخزينة

تتولى هذه الإدارة عملية إدارة الأنشطة المتعلقة بالصرف الأجنبي وأسواق المال والخزينة في مصرف الهلال، وهي مسؤولة عن ضمان الامتثال لجميع المتطلبات التنظيمية للمصرف المركزي وجميع المقاييس الداخلية. تعمل إدارة التداول بالخزينة من خلال مكتبين متخصصين هما:

(أ) مكتب أسواق المال: يتولى هذا المكتب المسؤولية عن مراقبة وإدارة السيولة اليومية.

(ب) مكتب صرف العملات الأجنبية: تولى هذا المكتب إدارة تنفيذ مجموعة الهلال لعمليات صرف العملات الأجنبية من أجل تقليل مخاطر العملات.

• إدارة الاستثمارات

تتولى هذه الإدارة المسؤولية عن إدارة محفظة الصكوك ذات الأصول السائلة عالية الجودة وخدمات السمسرة في الصكوك. يتمثل الهدف الأساسي من محفظة الاستثمارات في مجموعة الهلال في دعم بيانات السيولة في الميزانية العمومية. تتكون غالبية محفظة الاستثمار من استثمارات الصكوك المدرجة (التي تشمل على شهادات الصناديق المتوافقة مع الشريعة الإسلامية).

• إدارة عمليات بيع وهيكل الخزينة

تتولى هذه الإدارة عملة إدارة علاقات مجموعة الهلال مع العملاء الحاليين لمجموعة الخدمات المصرفية للمجموعات ومجموعة الخدمات المصرفية للأفراد من خلال تقديم مجموعة من حلول التخفيف من المخاطر والمنتجات الأساسية والمهيكلية.

4.6 مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة مصرف الهلال، كما في تاريخ هذه الوثيقة، من الأشخاص التالية أسماؤهم:

الاسم	المنصب
علاء محمد عريقات	الرئيس
محمد ناجي جياش	عضو
أروب موكاباداي	عضو
ديباك كوهلر	عضو
كيفين تايلور	عضو
صديقة عباس جعفر	عضو
سعود محمد الجاسم	عضو

القسم السابع
معلومات مالية تاريخية

الجزء أ
معلومات مالية تاريخية عن بنك أبوظبي التجاري

السنتان المنتهيتان في 31 ديسمبر 2017 و 31 ديسمبر 2018

تتوفر البيانات المالية الموحدة لبنك أبوظبي التجاري عن السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017 و 31 ديسمبر 2018 على الموقع الإلكتروني لبنك أبوظبي التجاري على العنوان www.adcb.com وقد تم الإشارة إليها في هذه الوثيقة للرجوع إليها كجزء من هذه الوثيقة. وقد تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وغيرها من متطلبات إعداد التقارير الإلزامية. قامت شركة ديلويت بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وأصدرت تقارير مراجعة الحسابات عن البيانات المالية للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2017 و 31 ديسمبر 2018 دون إبداء أي تحفظات.

الجزء ب

معلومات مالية تاريخية عن بنك الاتحاد الوطني

السنتان المنتهيتان في 31 ديسمبر 2017 و 31 ديسمبر 2018

تتوفر البيانات المالية الموحدة لبنك الاتحاد الوطني عن السنتين المنتهيتين في 31 مارس 2017 و 31 ديسمبر 2018 على الموقع الإلكتروني لبنك الاتحاد الوطني على العنوان www.unb.com وقد تم الإشارة إليها في هذه الوثيقة للرجوع إليها كجزء من هذه الوثيقة. وقد تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وغيرها من متطلبات إعداد التقارير الإلزامية. قامت شركة ديلويت بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وأصدرت تقارير مراجعة الحسابات عن البيانات المالية للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2017 و 31 ديسمبر 2018 دون إبداء أي تحفظات.

الجزء ج

معلومات مالية تاريخية عن مصرف الهلال

السنتان المنتهيتان في 31 ديسمبر 2017 و 31 ديسمبر 2018

تتوفر (أو ستكون متوفرة قريباً) البيانات المالية الموحدة لمصرف الهلال عن السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2017 و 31 ديسمبر 2018 على الموقع الإلكتروني لمصرف الهلال على العنوان www.alhilaalbank.ae وقد تم الإشارة في هذه الوثيقة للرجوع إليها كجزء من هذه الوثيقة. وقد تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وغيرها من متطلبات إعداد التقارير الإلزامية. قامت شركة أرنست ويونج بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وأصدرت تقارير مراجعة الحسابات عن البيانات المالية للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2017 و 31 ديسمبر 2018 دون إبداء أي تحفظات.

الجزء د

المعلومات المالية المبدئية التقديرية الموجزة الموحدة

توضح المعلومات المالية المبدئية التقديرية الموجزة الموحدة التالية والإيضاحات ذات الصلة ("المعلومات المالية المبدئية التقديرية") التأثيرات على بيان المركز المالي للدمج (الإندماج) بين بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع. وشركاته التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ "بنك أبوظبي التجاري") وبنك الاتحاد الوطني ش.م.ع. وشركاته التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ "بنك الاتحاد الوطني") إلى جانب الاستحواذ اللاحق على مصرف الهلال وشركاته التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ "مصرف الهلال"). سيحتفظ الكيان بعد عملية الدمج بالسجلات القانونية لبنك أبوظبي التجاري.

تتألف المعلومات المالية المبدئية التقديرية من بيان المركز المالي المبدئي التقديري الموجز الموحد غير المدقق لبنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2018، كما لو أن الدمج قد تم في 31 ديسمبر 2018، وبيان الدخل المبدئي التقديري الموجز الموحد غير المدقق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، بالإضافة إلى إيضاحات حول المعلومات المالية المبدئية التقديرية غير المدققة.

يتمثل الغرض من هذه المعلومات المالية المبدئية التقديرية في إظهار الآثار الجوهرية التي كانت ستترتب على دمج بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني والاستحواذ اللاحق على مصرف الهلال على بيان المركز المالي الموحد التاريخي في حال كانت المجموعة متواجدة بالفعل بهيكلها التنظيمي الناتج عن الدمج كما في 31 ديسمبر 2018 وعلى بيان الدخل الموحد التاريخي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

تم عرض المعلومات المالية المبدئية التقديرية للمجموعة على أساس بعض الافتراضات المبدئية، وتم إعدادها لأغراض التوضيح فقط. نظراً لطبيعة هذه المعلومات المالية المبدئية التقديرية الموجزة الموحدة، يعبر بيان المركز المالي المبدئي التقديري الموجز الموحد وبيان الدخل المبدئي التقديري الموجز الموحد عن حالة افتراضية، ولذلك فهي قد لا تعكس الواقع الفعلي للمركز المالي للمجموعة. علاوة على ذلك، لا تكون هذه المعلومات المالية المبدئية التقديرية ذات معنى إلا بمصاحبة البيانات المالية الموحدة التاريخية لبنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال كما في 31 ديسمبر 2018 وللجنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ.

تم إعداد المعلومات المالية المبدئية التقديرية استناداً إلى الأرقام المستخلصة من البيانات المالية الموحدة المدققة لبنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال كما في 31 ديسمبر 2018. من الجدير بالذكر أنه تم إعداد البيانات المالية الموحدة لهذه البنوك بما يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

لقد تم إعداد المعلومات المالية المبدئية على أساس السياسات المحاسبية لبنك أبوظبي التجاري كونه الطرف المستحوذ من الناحية المحاسبية. تم الإفصاح عن هذه السياسات المحاسبية في البيانات المالية الموحدة لبنك أبوظبي التجاري كما في 31 ديسمبر 2018. تم بيان الأسس والافتراضات المستخدمة عند إعداد هذه المعلومات المالية المبدئية التقديرية في هذا المستند (راجع الإيضاحات حول المعلومات المالية المبدئية التقديرية).

ان الغرض من المعلومات المالية المبدئية التقديرية هي توضيح تأثير دمج أعمال بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال في 31 ديسمبر 2018. لا تمثل المعلومات المالية المبدئية التقديرية المركز والأداء المالي الذي كان من الممكن ملاحظته في حال تم الدمج المشار إليه في وقت سابق.

لا تأخذ المعلومات المالية المبدئية التقديرية في الاعتبار آثار الوفورات المتوقعة أو التكاليف المتكبدة لتحقيق هذه الوفورات الناتجة عن عملية الاستحواذ/الدمج. ولا تعطي المعلومات المالية المبدئية التقديرية أي مؤشر عن النتائج والوضع المالي المستقبلي لأنشطة المجموعة.

وفقاً للمعيار رقم 3 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "دمج الأعمال"، تم تحديد بنك أبوظبي التجاري كطرف المستحوذ، وقامت المجموعة باستخدام طريقة الاستحواذ كأساس محاسبي لاحتساب الدمج والاستحواذ، وعليه يترتب تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة المستحوذ عليها في تاريخ الاستحواذ، وبيان أثر الفرق بين قيمها العادلة وسعر الشراء، كما الشهرة التجارية أو أرباح ناتجة عن الاستحواذ. لم يتم الانتهاء من أعمال تحديد القيم العادلة ("تخصيص سعر الشراء") كما في تاريخ هذا المستند.

وفقاً لشروط عملية الإندماج، سيقوم بنك أبوظبي التجاري بإصدار 0,5966 سهم للبنك مقابل كل سهم من أسهم بنك الاتحاد الوطني، مما يعادل إجمالي 1,641,546,697 سهم جديد يتم إصدارها لحملة أسهم بنك الاتحاد الوطني. في تاريخ إعلان الإندماج الموافق 29 يناير 2019، تمثل هذه النسبة علاوة بالغة 0,6٪ مقارنة بسعر سهم بنك الاتحاد الوطني البالغ 5,29 درهم في يوم التداول السابق. ووفقاً لسعر سهم بنك أبوظبي التجاري البالغ 8,16 درهم يوم 31 ديسمبر 2018 يمثل هذا الإصدار سعر استحواذ يبلغ 13,395 مليون درهم. هذا وقد بلغت صافي موجودات بنك الاتحاد الوطني 16,807 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2018.

سيتم الإستحواذ على مصرف الهلال من قبل الكيان المتكون من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني، بعد عملية الدمج القانونية، مقابل سعر استحواذ يبلغ 1,000 مليون درهم تقريباً من خلال إصدار سندات دين إلزامية التحويل يتم تحويلها إلى أسهم في الكيان. هذا وقد بلغت صافي موجودات مصرف الهلال 3,653 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2018.

انتظاراً لنتائج عملية تخصيص سعر الشراء ووفقاً للتقييم المبدئي للإدارة لقد تم تخصيص الفروقات بين القيم الدفترية وسعر الاستحواذ إلى عدد من الموجودات ويتم احتساب اي مبالغ متبقية على انها شهرة تجارية.

سوف يتم تحديد القيمة العادلة بشكل إجمالي بتاريخ الاستحواذ. وقد يترتب على ذلك إختلاف، قد أو قد لا يكون جوهري، في القيم المنسوبة إلى الموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة المستحوذ عليها عن تلك القيم الواردة في المعلومات المالية المبدئية التقديرية.

لقد تم إعداد وتجميع المعلومات المالية المبدئية التقديرية من قبل بنك أبوظبي التجاري، وقد تم مراجعتها من قبل كى بي إم جي لتضمينها في هذه الوثيقة. وبما أن بنك أبوظبي التجاري هو الكيان القانوني المستمر بعد الدمج (ومن ذلك الوقت ستطبق سياساته المحاسبية ومعاييره للمخاطر على المجموعة الموحدة). لم يقم بنك الاتحاد الوطني بالتحقق من تعديلات القيمة العادلة المبدئية للمعلومات المالية المبدئية التقديرية.

بيان المركز المالي المبدئي التقديري الموجز الموحد
كما في 31 ديسمبر 2018

القيم المبدئية التقديرية الموحدة ألف درهم	الإيضاح	التعديلات المبدئية التقديرية ألف درهم	مصرف الهلال ألف درهم	بنك الاتحاد الوطني ألف درهم	بنك أبوظبي التجاري ألف درهم	
						الموجودات
33,317.150		-	6.841.491	6.885.702	19.589.957	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية، صافي
26.941.745	1	(44.833)	3.162.990	4.196.512	19.627.076	ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك، صافي
2.203.800		-	-	-	2.203.800	إبداعات الشراء العكسي، صافي
377,293	1	(22.587)	29.882	309.864	60.134	أوراق مالية بغرض المتاجرة
4,773,040	1	(21.298)	21.267	325.824	4.447.247	أدوات مالية مشتقة
73,941,966	1	(928,008)	3.542.840	18.964.900	52.362.234	استثمارات في أوراق مالية
260,339,569	2 ، 1	(6.486.121)	28.068.723	72.331.205	166.425.762	قروض وسلفيات للعملاء، صافي
394,359		-	86.168	103.033	205.158	استثمار في شركة زميلة
2,528,424		-	55.230	1.896.523	576.671	استثمارات عقارية
15,284,962	1	(9.230)	384.513	1.578.785	13.330.894	موجودات أخرى، صافي
2,003,879		-	705.208	316.066	982.605	ممتلكات ومعدات، صافي
565,445	4 ، 2	465,850	-	80.795	18.800	شهرة تجارية وموجودات غير ملموسة
747,429		-	747.429	-	-	موجودات محتفظ بها للبيع
423,419,061		(7.046.227)	43.645.741	106.989.209	279.830.338	إجمالي الموجودات
						المطلوبات
9,067,789		-	2.596.009	3.400.372	3.071.408	أرصدة مستحقة للبنوك
5,851,233	1	(21.298)	29.856	146.764	5.695.911	أدوات مالية مشتقة
285,417,201		-	31.323.715	77.439.629	176.653.857	ودائع العملاء
3,279,302		-	-	-	3.279.302	أوراق تجارية باليورو
50,232,395	1	(934.018)	3.023.059	5.115.605	43.027.749	قروض
18,131,169	1	(9.230)	913.274	1.930.557	15.296.568	مطلوبات الأخرى
270,414		-	270.414	-	-	مطلوبات متعلقة بالموجودات المحتفظ بها للبيع
372,249,503		(964.546)	38.156.327	88.032.927	247.024.795	إجمالي المطلوبات
						حقوق الملكية
6,839,778	5 ، 3	(4.609.879)	3.500.000	2.751.426	5.198.231	رأس المال
14,173,473	5 ، 3	11.753.474	-	-	2.419.999	علاوة إصدار
6,865,281	5 ، 1	(1.971.921)	(46.977)	2.024.908	6.859.271	احتياطيات أخرى، صافي من أسهم الخزينة
14,328,461	5 ، 1	(12.230.349)	200.141	12.030.627	14.328.042	أرباح مستحقة
1,000,000	3	1.000.000	-	-	-	سندات دين إلزامية للتحويل
7,813,244	5 ، 1	(23.006)	1.836.250	2.000.000	4.000.000	سندات رأس المال
51,020,237		(6.081.681)	5.489.414	18.806.961	32.805.543	حقوق الملكية المنسوبة إلى مساهمي البنك
149,321	5	-	-	149.321	-	حصص غير مسيطرة
51,169,558		(6.081.681)	5.489.414	18.956.282	32.805.543	إجمالي حقوق الملكية
423,419,061		(7.046.227)	43.645.741	106.989.209	279.830.338	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

تتوفر المزيد من المعلومات التوضيحية في الإيضاحات حول المعلومات المالية المبدئية التقديرية

بيان الدخل المبدئي التقديري الموجز الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

القيم المبدئية التقديرية الموحدة ألف درهم	الإيضاح	التعديلات المبدئية التقديرية ألف درهم	مصرف الهلال ألف درهم	بنك الاتحاد الوطني ألف درهم	بنك أبوظبي التجاري ألف درهم	
14,922,366	1	(32,008)	-	4.639.433	10.314.941	إيرادات الفوائد
(6,174,759)	1	26,839	-	(1.998.936)	(4.202.662)	مصاريف الفوائد
8,747,607		(5,169)	-	2.640.497	6.112.279	صافي إيرادات الفوائد
3,418,406	1	(3,098)	1.837.104	307.654	1.276.746	إيرادات تمويلات إسلامية
(1,066,278)	1	8,267	(754.747)	(149.897)	(169.901)	توزيعات أرباح إسلامية
2,352,128		5,169	1.082.357	157.757	1.106.845	صافي إيرادات التمويلات الإسلامية
11,099,735		-	1.082.357	2.798.254	7.219.124	إجمالي صافي إيرادات الفوائد والتمويلات الإسلامية
2,067,666		-	119.704	553.386	1.394.576	صافي إيرادات الرسوم والعمولات
553,915	1	(1,259)	23.162	100,207	431.805	صافي إيرادات المتاجرة
(288,291)		-	-	(231.832)	(56.459)	صافي خسائر من استثمارات عقارية
322,451		-	34.071	95,981	192.399	إيرادات أخرى من العمليات
13,755,476		(1,259)	1.259.294	3.315.996	9.181.445	إيرادات العمليات
(5,050,608)		-	(725.074)	(1.242.033)	(3.083.501)	مصاريف العمليات
8,704,868		(1,259)	534.220	2.073.963	6.097.944	أرباح العمليات قبل مخصصات انخفاض القيمة
(2,491,597)		-	(399.327)	(826.483)	(1.265.787)	مخصصات انخفاض القيمة
6,213,271		(1,259)	134.893	1.247.480	4.832.157	أرباح العمليات بعد مخصصات انخفاض القيمة
3,403		-	(2.723)	(3.944)	10.070	الحصة في أرباح/ (خسائر) الشركات الزميلة
6,216,674		(1,259)	132.170	1.243.536	4.842.227	الأرباح قبل الضريبة
(60.330)		-	-	(57.957)	(2.373)	مصروف ضريبة الدخل الخارجية
6,156,344		(1,259)	132.170	1.185.579	4.839.854	صافي أرباح السنة من العمليات المستمرة
(30.219)		-	(30.219)	-	-	العمليات المتوقفة
6,126,125		(1,259)	101.951	1.185.579	4.839.854	صافي الخسائر من العمليات المتوقفة
						صافي أرباح السنة
6,131,218		(1,259)	101.951	1.190.672	4.839.854	منسوب إلى:
(5.093)		-	-	(5.093)	-	مساهمي البنك
6,126,125		(1,259)	101.951	1.185.579	4.839.854	حصص غير مسيطرة
						صافي أرباح السنة

تتوفر المزيد من المعلومات التوضيحية في الايضاحات حول المعلومات المالية المبدئية التقديرية

إيضاحات حول المعلومات المالية المبدئية التقديرية

أسس عرض المعلومات المالية المبدئية التقديرية

قامت المجموعة بتطبيق طريقة محاسبية الاستحواذ طبقاً للمعيار رقم 3 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "دمج الأعمال". يتطلب المعيار رقم 3 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تحديد الطرف المستحوذ في أي عملية دمج أعمال وتطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالاستحواذ. لغرض هذه المعلومات المالية المبدئية التقديرية، تم تحديد بنك أبوظبي التجاري على أنه الطرف المستحوذ من وجهة النظر المحاسبية (حيث أن مساهمي بنك أبوظبي التجاري سوف يمتلكوا 76٪ من أسهم بنك أبوظبي التجاري بعد الدمج). سوف يتم تفعيل الدمج من خلال قيام بنك أبوظبي التجاري بإصدار حوالي 1.642 مليون سهم بواقع درهم واحد لكل سهم إلى مساهمي بنك الاتحاد الوطني في معاملة مقابضة أسهم يتم بموجبها استبدال كل 0,5966 سهم من أسهم بنك أبوظبي التجاري بسهم واحد من أسهم بنك الاتحاد الوطني. علاوة على ذلك، سوف يستحوذ الكيان بعد الدمج على 100٪ من حقوق ملكية مصرف الهلال مقابل مبلغ وقدره 1,000 مليون درهم من خلال إصدار سندات دين غير مضمونة إلزامية التحويل يتم تحويلها إلى أسهم في بنك أبوظبي التجاري مباشرة بعد الاستحواذ.

تم استخلاص المعلومات المالية المبدئية التقديرية الموحدة للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018 من البيانات المالية الموحدة المدققة لبنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال كما في 31 ديسمبر 2018. تم إعداد وعرض المعلومات المالية المبدئية التقديرية على أساس السياسات المحاسبية لبنك أبوظبي التجاري المفصّل عنها في بياناته المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018. إن السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل بنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال والمبينة في بياناتهم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 لا تختلف بصورة جوهرية عن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل بنك أبوظبي التجاري.

تم إعادة تصنيف بعض البنود للموائمة في عرض بيان المركز المالي المبدئي التقديري الموجز الموحد لبنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال وبالخصوص:

أ. تم إعادة تصنيف الحساب الجاري لمصرف الهلال لدى البنوك من النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية إلى ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك؛

ب. تم عرض الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (أوراق مالية بغرض المتاجرة) لبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال بصورة منفصلة عن الاستثمارات في أوراق مالية؛

ج. تم عرض الموجودات والمطلوبات المالية المشتقة لبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال بصورة منفصلة عن الموجودات الأخرى؛

د. تم عرض استثمارات بنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال في شركات زميلة بصورة منفصلة عن الموجودات الأخرى؛

هـ. تم إعادة تصنيف الضمانات قيد البيع لدى بنك الاتحاد الوطني من الموجودات الأخرى إلى الاستثمارات العقارية؛

و. تم عرض الاستثمارات العقارية لمصرف الهلال بصورة منفصلة عن الموجودات الأخرى؛ و

ز. تم عرض الشهرة التجارية لبنك أبوظبي التجاري بصورة منفصلة عن الموجودات الأخرى.

تم إعادة تصنيف بعض البنود للموائمة في عرض بيان الدخل والإيرادات الشاملة الأخرى المبدئي التقديري الموجز الموحد لبنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال وبالخصوص:

أ. تم عرض إيرادات مصرف الهلال من أنشطة التمويل الإسلامي والإيرادات من الإجارة والإيرادات من استثمارات والإيرادات من استثمارات الوكالة ضمن الإيرادات التمويلات الإسلامية؛

ب. تم إعادة تصنيف إيرادات توزيعات الأرباح لدى مصرف الهلال من إيرادات الاستثمار إلى الإيرادات الأخرى من العمليات؛

ج. تم إعادة تصنيف الدخل من الأوراق المالية بغرض المتاجرة والاستثمارات في الأوراق المالية من صافي إيرادات الاستثمار إلى صافي إيرادات المتاجرة والإيرادات الأخرى من العمليات على التوالي؛

د. تم عرض حصة بنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة بصورة منفصلة عن الإيرادات الأخرى من العمليات؛

- هـ. تم عرض صافي أرباح بنك الاتحاد الوطني من التعامل في العملات الأجنبية والأدوات المشتقة ضمن صافي إيرادات المتاجرة؛
- و. تم إعادة تصنيف أرباح أو خسائر مصرف الهلال من صرف العملات الأجنبية من الرسوم والعمولات إلى صافي إيرادات المتاجرة؛
- ز. تم عرض تكاليف الموظفين ومصروفات الاستهلاك والمصروفات التشغيلية الأخرى لبنك الاتحاد الوطني ضمن مصاريف العمليات؛
- ح. تم عرض الاستهلاك لدى مصرف الهلال ضمن مصاريف العمليات؛ و
- ط. تم إعادة تصنيف مكافآت أعضاء مجلس إدارة مصرف الهلال من الإيرادات الشاملة الأخرى إلى مصاريف العمليات.

إيضاحات حول المعلومات المالية المبدئية التقديرية (تابع)

أسس عرض المعلومات المالية المبدئية التقديرية (تابع)

تستند التعديلات المبدئية التقديرية التي تم إجراؤها لأغراض المعلومات المالية المبدئية التقديرية إلى المعلومات المتاحة والتقديرات الأولية فضلاً عن بعض الافتراضات المبدئية للمجموعة المبينة في هذه الإيضاحات المبدئية التقديرية. لا تتضمن المعلومات المالية المبدئية التقديرية أي وفورات محتملة للتكاليف أو أي تعديلات اعتبارية أو أي مصروفات مستقبلية إضافية قد يتم تكبدها نتيجة الدمج والاستحواذ. علاوة على ذلك، لا تتضمن المعلومات المالية المبدئية التقديرية الآثار المحتملة أو المستقبلية المترتبة على أي إجراءات تصحيحية محتملة قد تفرضها السلطات أو الجهات التنظيمية المختصة على المجموعة بخصوص عملية الدمج.

لأغراض المعلومات المالية المبدئية، يفترض أنه قد تم الانتهاء من عملية الدمج والاستحواذ كما في 31 ديسمبر 2018. لم يتم تعديل المعلومات المالية المبدئية التقديرية لبيان أي تكاليف متعلقة بالاستحواذ.

التعديلات المبدئية

فيما يلي التعديلات المبدئية التقديرية المدرجة ضمن المعلومات المالية المبدئية التقديرية:

1. لتسجيل عملية شطب الأرصدة الداخلية بين بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال: تم تسوية أرصدة الحسابات والمعاملات الداخلية في بيانات المركز المالي وبيانات الدخل بين بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال.

2. لتسجيل التعديلات المتعلقة بالقيم العادلة لصادفي موجودات بنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال التي تم الاستحواذ عليها:

بنك الاتحاد الوطني ألف درهم	مصرف الهلال ألف درهم	
16.956.282	3.653.164	القيمة الدفترية لصادفي الموجودات كما في 31 ديسمبر 2018 *
(149.321)	-	ناقصاً: بنود حقوق الملكية التي سيتم الاحتفاظ بها عقب الدمج والاستحواذ: حصص غير مسيطرة
16.806.961	3.653.164	القيمة الدفترية المعدلة لصادفي الموجودات كما في 31 ديسمبر 2018
(3.877.790)	(2.653.164)	ناقصاً: تعديلات القيمة العادلة المبدئية ** القروض والسلفيات إلى العملاء، صافي (أ) الشهرة التجارية لعمليات بنك الاتحاد الوطني في مصر (ب)
(80.795)	-	إجمالي تعديلات القيمة العادلة المبدئية
(3,958,585)	(2.653.164)	
12.848,376	1.000.000	القيمة العادلة المعدلة لصادفي الموجودات كما في 31 ديسمبر 2018

* تم احتساب القيمة الدفترية لصادفي الموجودات التي تم الاستحواذ عليها بعد خصم سندات الشق الأول من رأس المال لدى بنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال ولم يتم الأخذ بعين الاعتبار أي علاقة قائمة بين أطراف المجموعة.

** انتظاراً لنتائج عملية تخصيص سعر الشراء، فإن التعديلات على القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات كما يتطلب المعيار رقم 3 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تستند على الفحص المبدئي للمستحوذ. وسوف يتم تحديد القيمة العادلة بشكل كلي بتاريخ الاستحواذ وقد يترتب على ذلك قيم مختلفة للموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة المستحوذ عليها، والتي قد أو قد لا تكن مادية.

أ. القروض والسلفيات، صافي

ترجع تعديلات القيمة العادلة للقروض والسلفيات بصورة رئيسية إلى إعادة تقييم تعرضات معينة ضمن محفظة الائتمان.

ب. الشهرة التجارية لعمليات بنك الاتحاد الوطني في مصر.

لقد تم الافتراض بأن الشهرة التجارية لعمليات بنك الاتحاد الوطني في مصر لا قيمة لها.

إيضاحات حول المعلومات المالية المبدئية التقديرية (تابع)

أسس عرض المعلومات المالية المبدئية التقديرية (تابع)

3. لتسجيل عملية إصدار أسهم بنك أبوظبي التجاري إلى مساهمي بنك الاتحاد الوطني وإصدار سندات دين إلزامية التحويل إلى مساهمي مصرف الهلال:

لأغراض المعلومات المالية المبدئية التقديرية، تم احتساب سعر الاستحواذ على أساس معاملة مقايضة أسهم يتم بموجبها استبدال كل 5966,0 سهم من أسهم بنك أبوظبي التجاري بسهم واحد من أسهم بنك الاتحاد الوطني بينما يكون سعر الاستحواذ على مصرف الهلال 1,000 مليون درهم كما هو موضح أدناه. قد يتأثر سعر الاستحواذ بالتغيرات في سعر أسهم بنك أبوظبي التجاري كما في تاريخ المعاملة مما قد يترتب عليه تغير في قيمة الشهرة التجارية.

بنك الاتحاد الوطني	مصرف الهلال	
2.751.426		أسهم بنك الاتحاد الوطني القائمة (ألف وحدة)
0،5966		مضروبة في: معدل المقايضة*
1.641.547		عدد الأسهم التي سيصدرها بنك أبوظبي التجاري (ألف وحدة)**
		مضروبة في: سعر إغلاق سهم بنك أبوظبي التجاري كما في
	8،16	31 ديسمبر 2018 (بالدرهم)
	13.395.021	إجمالي السعر (ألف درهم)**
		سندات الدين إلزامية التحويل التي سيتم إصدارها إلى مساهمي
		مصرف الهلال (ألف درهم)***
1.000.000		
1.000.000	13.395.021	إجمالي سعر الاستحواذ كما في 31 ديسمبر 2018

* مقربة إلى أربعة منازل عشرية

** مقربة

*** إن سندات الدين إلزامية التحويل غير مضمونة ولا تحمل سعر فائدة. سيتم تحويل هذه السندات إلى أسهم في بنك أبوظبي التجاري بعد الدمج عقب عملية الاستحواذ مباشرة وقد تم احتسابها على أنها أدوات حقوق ملكية.

تم احتساب السعر المدفوع من خلال إصدار أسهم جديدة وسندات دين إلزامية التحويل في بيان المركز المالي المبدئي التقديرى الموحد على النحو التالي:

ألف درهم	
1.641.547	رأس المال
11.753.474	علاوة إصدار
1.000.000	سندات دين إلزامية التحويل
14.395.021	

4. لتسجيل الزيادة في إجمالي سعر الاستحواذ البالغة 1.547 مليون درهم عن صافي موجودات بنك الاتحاد الوطني كما في 31 ديسمبر 2018:

بنك الاتحاد الوطني	مصرف الهلال	
ألف درهم	ألف درهم	
13.395.021	1.000.000	السعر كما في 31 ديسمبر 2018
(12.848.376)	(1.000.000)	ناقصاً: القيمة العادلة المبدئية المعدلة للموجودات المستحوذ عليها كما في
		31 ديسمبر 2018
546.645	-	الشهرة التجارية/الموجودات غير الملموسة (قبل الاحتساب التام
		للقيمة العادلة لصادفي الموجودات المستحوذ عليها)

لم يتم تقسيم هذا المبلغ بين الشهرة التجارية والموجودات غير الملموسة إلى حين التبين من نتائج عملية تخصيص سعر الشراء.

إيضاحات حول المعلومات المالية المبدئية التقديرية (تابع)

أسس عرض المعلومات المالية المبدئية التقديرية (تابع)

5. إن الأرباح المستبقة الموحدة وأرصدة حقوق الملكية الأخرى في تاريخ الاندماج المبدئي التقديرى تمثل أرصدة بنك أبوظبى التجارى قبل الدمج باستثناء ما يلي:

أ. سندات الشق الأول من رأس المال لبنك الاتحاد الوطنى ومصرف الهلال؛ و

ب. الحصص غير المسيطرة المتعلقة بالشركات التابعة لبنك الاتحاد الوطنى المستمرة فى المجموعة.

تقرير تأكيد المحاسب المستقل حول إعداد المعلومات المالية المبدئية التقديرية الموحدة
المضمنة في وثيقة العرض على المساهمين

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة
بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع
ص.ب 939
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

السادة أعضاء مجلس الإدارة
بنك الاتحاد الوطني ش.م.ع .
ص.ب 3865
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

التقرير حول إعداد المعلومات المالية المبدئية التقديرية المجمعة - المضمنة في وثيقة العرض على المساهمين

لقد قمنا بإنجاز ارتباط التأكيد الخاص بنا لإصدار تقرير حول المعلومات المالية المبدئية التقديرية المجمعة لبنك أبوظبي التجاري ش.م.ع. ("البنك") والموضح في القسم 7 من الباب د من النسخة الإنجليزية لوثيقة العرض على المساهمين ("الوثيقة") التي يتعين إصدارها في أو حوالي 6 مارس 2019 بشأن عملية الدمج المقترحة ("عملية الدمج") للبنك وبنك الاتحاد الوطني ش.م.ع. عن طريق عملية اندماج، والاستحواذ اللاحق للبنك على مصرف الهلال ش.م.ع. ("مصرف الهلال"). تتألف المعلومات المالية المبدئية التقديرية من بيان المركز المالي المبدئي التقديري الموحد وبيان الدخل المبدئي التقديري الموجز الموحد كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والإيضاحات ذات الصلة. إن الأسس التي استندت عليها إدارة البنك عند إعداد المعلومات المالية المبدئية التقديرية المجمعة الموحدة موضحة في القسم 7 من الباب د من النسخة الإنجليزية للوثيقة.

تم إعداد المعلومات المالية المبدئية التقديرية من قبل إدارة البنك لتوضيح أثر عملية الدمج الموضحة في القسم 7 من الباب د من النسخة الإنجليزية للوثيقة على المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2018، كما لو أن عملية الدمج قد تمت في 31 ديسمبر 2018. كجزء من هذه العملية، قامت إدارة البنك باستخلاص المعلومات حول المركز المالي ودخل البنك وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال من البيانات المالية الصادرة لكل من البنك وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، والتي تم نشر تقارير مراجعة بشأنها.

مسؤولية إدارة البنك عن المعلومات المالية المبدئية التقديرية

تتحمل إدارة البنك مسؤولية إعداد المعلومات المالية المبدئية التقديرية وفقاً للأسس الموضحة في القسم 7 من الباب د من النسخة الإنجليزية للوثيقة.

استقلاليتنا ومراقبتنا للجودة

لقد قمنا بالإمتثال بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تقوم الشركة بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة، وبالتالي فإننا تحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالإمتثال بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

مسؤوليات المحاسب

تتخصص مسؤولياتنا في إبداء رأي حول ما إذا كانت المعلومات المالية المبدئية التقديرية المجمعة قد تم إعدادها، من كافة النواحي المادية، من قبل إدارة البنك وفقاً للأسس المذكورة في القسم 7 من الباب د من النسخة الإنجليزية للوثيقة.

لقد قمنا بتنفيذ ارتباطنا وفقاً للمعيار الدولي حول ارتباطات التأكيد 3420 "ارتباطات التأكيد لإصدار تقرير حول إعداد المعلومات المالية المبدئية التقديرية في نشرات الاكتتاب"، الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكد.

يقتضي هذا المعيار من المحاسب تخطيط وتنفيذ الإجراءات للحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت إدارة البنك قد التزمت، من كافة النواحي المادية، عند إعداد المعلومات المالية المبدئية التقديرية بالمعايير المبيّنة في القسم 7 من الباب د من النسخة الانجليزية للوثيقة.

لغرض هذا الارتباط، إننا غير مسؤولين عن تحديث أو إعادة إصدار أي تقارير أو آراء حول أي معلومات مالية تاريخية قد تم استخدامها عند إعداد المعلومات المالية المبدئية التقديرية، كما أننا لم نقم، في سياق هذا الارتباط، بتنفيذ أي أعمال تدقيق أو مراجعة للمعلومات المالية المستخدمة في إعداد المعلومات المالية المبدئية التقديرية.

إن الغرض الوحيد من المعلومات المالية المبدئية التقديرية المضمنة في نشرة الإصدار هو توضيح تأثير حدث أو معاملة جوهرية على المعلومات المالية غير المعدلة للكيان كما لو أن الحدث أو المعاملة قد تمت في تاريخ سابق تم اختياره لأغراض التوضيح. وبناءً على ذلك، فإننا لا نقدم أي تأكيد على أن النتيجة الفعلية للحدث أو المعاملة عند الدمج القانوني كانت لتعرض كما تم تقديمها.

يتضمن ارتباط التأكيد المعقول للتقرير حول ما إذا كانت المعلومات المالية المبدئية التقديرية قد تم تجميعها، من كافة النواحي الجوهرية، على أسس المعايير المطبقة، على القيام بإجراءات لتقييم ما إذا كانت المعايير المطبقة المستخدمة من قبل إدارة البنك في إعداد المعلومات المالية المبدئية التقديرية توفر أساساً معقولة لتقديم التأثيرات الجوهرية المنسوبة مباشرة إلى الحدث أو المعاملة والحصول على أدلة كافية ومناسبة حول:

- أن التعديلات المبدئية التقديرية ذات الصلة تعطي التأثير المناسب لتلك المعايير ؛ و
 - أن المعلومات المالية المبدئية التقديرية تعكس التطبيق الصحيح لتلك التعديلات على المعلومات المالية غير المعدلة.
- تعتمد الإجراءات المختارة على حكم المحاسب، مع مراعاة فهم المحاسب لطبيعة البنك والحدث والمعاملة التي تم من أجلها إعداد المعلومات المالية المبدئية التقديرية، وظروف أخرى ذات صلة بالارتباط.
- يتضمن الارتباط أيضاً تقييم العرض المجمع للمعلومات المالية المبدئية التقديرية.
- هذا و نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.
- في رأينا، إن المعلومات المالية المبدئية التقديرية قد تم إعدادها، من كافة النواحي المادية، وفقاً للأسس الموضحة في القسم 7 من الباب د من وثيقة العرض على المساهمين حول المعلومات المالية المبدئية التقديرية.

أساس القيود على التوزيع

تم تقديم تقريرنا الى أعضاء مجلس إدارة البنك وبنك الاتحاد الوطني ش.م.ع. على أساس أنه جزء من الوثيقة. لا يتعين الإفصاح عن هذا التقرير لأي طرف آخر أو الاقتباس منه أو الإشارة إليه دون موافقتنا الخطية المسبقة.

كى بي إم جي لوار جلف ليمتد
6 مارس 2019

القسم الثامن عوامل المخاطرة

عند اتخاذ قرار بشأن التصويت لصالح القرارات الخاصة التي سيتم اقتراحها في الجمعيات العمومية أو ضدها، يجب على مساهمي بنك أبوظبي التجاري ومساهمي بنك الاتحاد الوطني قراءة هذه الوثيقة بعناية وأن يأخذوا بعين الاعتبار عوامل المخاطرة المبينة في هذا القسم. قد تكون هناك مخاطر إضافية وعوامل ريبية غير معروفة حالياً لبنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني أو تلك التي يعتبرها كل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ثانوية، ولكن قد يكون لها أثراً سلبية على المجموعة الموحدة.

1- المخاطر المتعلقة بعملية الاندماج

(أ) سواء تم توحيد الأعمال أم لم يتم، فإن الإعلان عن عملية الاندماج (أو توحيد الأعمال) المقترحة يمكن أن يسبب إرباكاً للأعمال التجارية لكل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال، ما قد يؤثر سلباً على نتائجهم المالية وعلى وجه التحديد:

- قد ينصرف اهتمام وتركيز إدارة كل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال عن عمليات الأعمال التجارية نحو إنهاء عملية الاندماج؛
 - قد يواجه الموظفون الحاليون والمستقبليون بعض الشكوك بخصوص وظائفهم المستقبلية ضمن المجموعة الموحدة، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على كل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال في المحافظة على مدراء تنفيذيين وموظفين رئيسيين آخرين أو تعيينهم؛
 - وقد يختار العملاء الحاليون والمستقبليون عدم الدخول في تعاقدات ومشاريع مع بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال لحين تنفيذ الاندماج أو تحقيق الفوائد المتوقعة من الاندماج.
- في حال أخفق بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال في إدارة تلك المخاطر بشكل فعال، فقد تتأثر أعمالهم التجارية ونتائجهم المالية بصورة سلبية.

(ب) قد تقوم الجهات التنظيمية بتأخير تنفيذ عملية الدمج أو منعها أو وضع شروط إضافية لها، الأمر الذي قد يقلل من الفوائد المرجوة من عملية الاندماج (أو توحيد الأعمال)

تعرض عملية الاندماج إلى مخاطر معينة وعوامل ريبية بما في ذلك فشل بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال في الحصول على القرارات والمقررات والتصاريح والموافقات ذات الصلة (بما في ذلك الجهات التنظيمية أو الحكومية أو غير ذلك)، وهو الأمر الضروري لتنفيذ عملية الاندماج. قد يؤدي أي تأخير في الحصول على التصاريح المطلوبة إلى تأخير تنفيذ عملية الاندماج، والذي يتوقع كل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني تنفيذه حالياً في النصف الأول من عام 2019. إن عدم القدرة على تنفيذ عملية الاندماج كما هو محدد قد يؤدي إلى عدم حصول بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني و/أو مصرف الهلال على الفوائد المتوقعة من عملية الاندماج. وتتطلب عملية الاندماج استلام الموافقات والتصاريح من الجهات التنظيمية في دولة الإمارات العربية المتحدة (وتشمل المصرف المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع ودائرة التنمية الاقتصادية في إمارة أبوظبي ووزارة الاقتصاد) وكذلك الجهات التنظيمية في الخارج (وتشمل مفوضية الخدمات المالية في جيرسي، والهيئة التنظيمية لمركز قطر المالي والبنك الصيني واللجنة التنظيمية للتأمين والمصرف المركزي المصري). على الرغم من أن بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال يعتزمون السعي الحثيث للحصول على الموافقات والتصاريح التنظيمية المطلوبة، ورغم أن أي منها لا يرى سبب قد يعيق حصولها على التصاريح المطلوبة في الوقت المناسب، فإنه قد لا يتم منح هذه التصاريح، أو قد يتم تأخيرها أو قد يتم وضع شروط إضافية. إن أي تأخير أو عدم إصدار الموافقات لبدء عملية الاندماج أو وضع شروط إضافية في العملية قد يلغي الفوائد المتوقعة من الاندماج أو قد يؤدي إلى تكبد تكاليف إضافية للصفقة، أو إلى فقدان الدخل أو إلى ظهور الآثار الأخرى المرتبطة بالشكوك التي سوف تحوم حول عملية الاندماج.

(ج) قد تواجه المجموعة الموحدة صعوبات في دمج الأعمال التجارية القائمة التي يقوم بها كل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال

تتطوي عملية الاندماج على دمج ثلاث جهات أعمال كان يتم تشغيلها سابقاً بشكل مستقل. تتضمن التحديات المحتملة الناتجة عن توحيد الأعمال ما يلي:

- ضرورة تنسيق المهام الإدارية والهيكلية والأنظمة والخدمات وتوحيدها والتعامل مع الفروق في ثقافات الأعمال التجارية للشركات الثلاث؛
- مهمة اندماج إدارة بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال وموظفيها، ورفع معنويات الموظفين والاحتفاظ بهم وتحفيز الموظفين الرئيسيين؛
- التقييم الدقيق للالتزامات والمسؤوليات الأخرى التعاقدية والمالية والتنظيمية والبيئية المرتبطة باستثمارات كل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال (خاصة المتعلقة بمصرف الهلال) (المتوافقة مع الشريعة الإسلامية))، بما في ذلك التنفيذ الملائم لأعمال الرقابة المالية والرقابة الداخلية وإعداد البيانات المالية التي تتفق مع السياسات المحاسبية لبنك أبوظبي التجاري في توقيتها المناسب؛
- إصدار أحكاماً دقيقة على تحركات السوق والعوامل الديموغرافية واحتمالات النمو والبيئة التنافسية (بما في ذلك تقييم المخاطر والشكوك وإدارتها عند دخول أسواق جديدة والاستحواذ على أعمال تجارية جديدة)؛
- والحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة من السلطات والهيئات الحكومية والتنظيمية ذات الصلة والاحتفاظ بها.

قد تؤدي عمليات توحيد العمليات إلى مخاطر مالية وإدارية وتشغيلية، بما في ذلك انقطاع، أو فقدان الزخم بأنشطة عمل تجاري أو أكثر لبنك أبوظبي التجاري و/أو بنك الاتحاد الوطني و/أو مصرف الهلال وفقدان الموظفين الرئيسيين. كما أن انصراف اهتمام وتركيز الإدارة في كل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال وأي تأخيرات أو مصاعب تواجهها البنوك فيما يتعلق بعملية الاندماج ودمج عمليات الأعمال التجارية، يمكن أن يكون له آثار سلبية على النشاط التجاري وعلى نتائج العمليات والوضع المالي أو التوقعات الخاصة بالمجموعة الموحدة بعد الاندماج. وعلاوة على ذلك، إذا لم تستطع إدارة بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال دمج عمليات الشركات بنجاح، فقد تتأثر استراتيجية النمو والربحية المستقبلية للمجموعة الموحدة سلباً وقد لا تتحقق الفوائد المتوقعة من الاندماج خاصة الفوائد المحددة.

ضمن القسم الفرعي 2.5 في هذه الوثيقة. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي مصاعب دمج الأعمال التجارية إلى الإضرار بسمعة المجموعة الموحدة، ما قد يؤدي إلى فقدان العملاء والموظفين الرئيسيين. كما تتوقع المجموعة الموحدة تحمل بعض التكاليف غير المتكررة المرتبطة بدمج الأعمال التجارية لبنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال، بما في ذلك التكاليف المحتملة المرتبطة بتغيير العلامة التجارية للشركات والأتعاب الخاصة بالمستشارين الماليين والمحاسبين والقانونيين والتكاليف الأخرى ذات الصلة. إذا لم ينجح الدمج، فلن تحقق المجموعة الموحدة الفوائد المتوقعة للدمج، ومن ثم، قد لا تتمكن من تعويض تكاليف الدمج هذه بمرور الوقت. وعلى وجه الخصوص، قد يكون من الأصعب دمج العمليات والأعمال التجارية الخاصة بمصرف الهلال نتيجة لمتطلبات ضمان توافق تلك العمليات والأعمال التجارية مع الشريعة الإسلامية حيثما ينطبق ذلك. وعلاوة على ذلك، لا يزال الموقف التنظيمي وموقف المنظمين تجاه الأعمال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في حالة تغير مستمر ويمكن أن تؤثر أي متطلبات لتنفيذ مزيد من الفصل بين الأعمال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والأعمال البنكية التقليدية تأثيراً مادياً سلبياً على قدرة المجموعة الموحدة على زيادة الموارد والاستفادة من أوجه التوفير المرتبطة بالاستحواذ.

(د) في حالة عدم تحقيق الشروط أو الإجراءات المطلوبة لتحقيق عملية توحيد الاعمال (والمبينة في القسم العاشر من هذه الوثيقة) فقد لا تتم عملية توحيد الاعمال أو قد يتم تأجيلها

يشترط لإتمام الاندماج تحقق عدد من الشروط التي تم تحديدها في القسم العاشر من هذه الوثيقة وفي اتفاقية الاندماج واتفاقية بيع الأسهم وشرائها وسيترتب على عدم تحقيق تلك الشروط احتمال عدم تحقيق عملية الاندماج. علاوة على ذلك، ولغرض تنفيذ عملية الاندماج، فإنه يشترط تحقق المتطلبات الإجرائية الواردة في قانون الشركات (المبينة في الجزء ب من القسم العاشر من هذه الوثيقة). في حال عدم تحقق أي من تلك المتطلبات، فلن تتم عملية الاندماج (أو سيتأخر تنفيذ عملية الاندماج في حالات معينة). قد يكون لأي من الأحداث المذكورة أعلاه تأثيراً سلبياً على القيمة الحالية لأسهم كل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني.

قد تخفق المجموعة الموحدة في تحقيق وفورات في التكلفة المتوقعة وفرص النمو وفوائد الاندماج والفوائد الأخرى المتوقعة من عملية الاندماج

قد تخفق المجموعة الموحدة في تحقيق الفوائد التي تتوقعها من عملية الاندماج. سوف يعتمد نجاح عملية الاندماج بشكل جزئي على قدرة المجموعة الموحدة في تحقيق وفورات في التكلفة المتوقعة وفوائد الاندماج، وفرص النمو الناتجة عن اندماج الأعمال التجارية لكل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال. تتوقع المجموعة الموحدة أن تستفيد من الاندماج الناجم عن اتحاد القدرات وترشيد العمليات والكوادر وزيادة الفاعليات من نمو الحجم وتكامل السوق والنمو الذاتي. وعلى وجه الخصوص، قد تتأثر قدرة المجموعة الموحدة في تحقيق المنافع المالية المتوقعة وتوقيت هذا الإنجاز بمجموعة من العوامل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- المناطق الجغرافية الواسعة لعملياتها وما ينتج عنه من تعقيدات محتملة لدمج فروع بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال ومكاتبها الإقليمية؛
- صعوبة تنفيذ خطط المجموعة الموحدة لتوفير النفقات؛
- التحديات المرتبطة بدمج الأعمال التجارية وعمليات بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال وعلى وجه الخصوص، القدرة على توحيد العمليات الجديدة مع العمليات القائمة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة وإدارة الأعمال الأكبر حجماً على نحو متزايد؛
- التحديات المرتبطة بدمج الأعمال التجارية الإسلامية؛
- والأحداث غير المتوقعة، بما في ذلك حدوث تغييرات كبيرة في الأسواق التي يعمل بها بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال.

قد تتكبد المجموعة الموحدة تكاليف أعلى مما هو متوقع في عمليات الدمج والمعاملات والتكاليف المرتبطة بعملية الاندماج ومن المتوقع أن يتكبد كل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال تكاليف التنفيذ التي تصل إلى 800 مليون درهم تقريباً وذلك بهدف تحقيق توفير في عمليات التشغيل المتوقعة. بالإضافة إلى ذلك، سوف يتكبد بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال تكاليف الأتعاب القانونية والمحاسبية ورسوم الصفقة والتكاليف الأخرى المتعلقة بعملية الاندماج. كما أن بعض هذه التكاليف مستحقة الدفع بصرف النظر عن إتمام عملية الاندماج من عدمها، وقد تكون هذه التكاليف أعلى مما هو متوقع. إن معدلات التوفير في التكاليف المتوقعة الناجمة عن دمج الأعمال التجارية لكل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال الواردة في هذه الوثيقة يعتمد على التقييم الأولي المتوقع الذي قام به مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني، وقد يتم تعديله بعد مزيد من تخطيط الدمج المفصل. ومن ثم، فإن ثمة خطورة تتمثل في عدم تحقيق المنافع المالية المقدرتها نتيجة لأخطاء غير متوقعة في تلك التقديرات. لا يتحمل بنك أبوظبي التجاري أو بنك الاتحاد الوطني أو أي شخص آخر أي مسؤولية عن النتائج الخاصة بتلك التقديرات في هذا السياق، ولا توجد أي نية نحو تحديث بيانات الاندماج أو أي من البيانات المستقبلية في هذه الوثيقة باستثناء ما يكون مطلوباً بموجب القوانين واللوائح النافذة.

كما تبرز خطورة أخرى تتمثل في أن التوفير في تلك التكاليف قد لا يتحقق في الوقت أو بالطريقة أو المبالغ المتوقعة حالياً، هذا إن تحقق على الإطلاق، نتيجة لعدد من العوامل الداخلية والخارجية.

ورغم اعتقاد بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني بأن استبعاد التكاليف بالإضافة إلى تحقيق الكفاءات الأخرى المتعلقة باندماج الأعمال التجارية سوف يعوض تكاليف التنفيذ والاستحواذ هذه بمرور الوقت، فقد لا تتحقق هذه الفوائد الصافية ضمن الجدول الزمني المتوقع. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون بعض التكاليف أعلى مما هو متوقع بمرور الوقت ويمكن بالتالي أن تحد من الفوائد الصافية للاتحاد وتؤثر على الوضع المالي و/أو نتائج العمليات الخاصة بالمجموعة الموحدة. بالإضافة إلى ذلك وعلى الرغم من أن البنك المتحد يمكنه الوصول إلى حدود أعلى للمجموعة بموجب اللوائح التنظيمية المعمول بها للبنك المركزي، لأن بعض عملاء بنك أبوظبي التجاري هم بالفعل عملاء لدى بنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال، لن يُسمح للبنك الدامج في أن يزيد من تعرضه لهؤلاء المقرضين.

ورغم أن العمل قد جرى لتطوير خطط لتحقيق المنافع المالية والفوائد الأخرى من الاندماج، فإنه لم يتم الانتهاء من إعداد تلك الخطط، ولا يمكن تنفيذها إلا بعد إتمام عملية توحيد الأعمال بين البنكين. وفي حالة عدم قدرة المجموعة الموحدة على

تحقيق تلك الأهداف بنجاح، فإن الفوائد المتوقعة من عملية الاندماج قد لا تتحقق بشكل كامل، أو قد لا تتحقق على الإطلاق، أو قد تستغرق وقتاً أطول من المتوقع لتحقيقها.

(و) قد لا تعكس نسبة تبادل الأسهم الثابتة للاندماج قيمة السوق

في حالة تنفيذ الاندماج، سيحصل مساهمو بنك الاتحاد الوطني على أسهم في بنك أبوظبي التجاري على أساس نسبة تبادل الأسهم الثابتة (يرجى مراجعة القسم الفرعي 2.2 في هذه الوثيقة للحصول على تفاصيل نسبة التبادل). قد تختلف القيمة السوقية لأسهم بنك أبوظبي التجاري وقت حدوث الاندماج بصورة كبيرة عن قيمتها المبينة في هذه الوثيقة، والتي تعكس القيمة في تاريخ الوثيقة (وقد يكون ذلك سبباً من بين عدة أمور أخرى للمخاطر المرتبطة بتشغيل الأعمال التجارية لبنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني بشكل اعتيادي، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، إبرام عقود جوهرية جديدة).

(ز) قد تواجه أسعار تداول أسهم بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني تقلبات حتى حدوث الاندماج

نظراً للمعلومات المتوفرة في السوق حول عملية الاندماج، فمن المحتمل حدوث تقلبات متزايدة في سعر أسهم كل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني حتى إتمام الاندماج.

(ح) المخاطر المتعلقة بتكاليف الاندماج

من المتوقع أن يتكبد بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني نفقات غير اعتيادية وغير متكررة مرتبطة بالاندماج، بما في ذلك أتعاب المستشارين الماليين والمحاسبين والمحامين والتكاليف الأخرى ذات الصلة. وفي حال عدم حصول الاندماج أو تأخيره، فإن التكاليف الإجمالية المتكبدة بخصوص الاندماج على الشكل المبين في البند 8-8 من هذه الوثيقة قد لا يعكس التكاليف الفعلية التي قد يتكبدها كل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني بشكل نهائي.

(ط) المخاطر المتعلقة بتكاليف صفقة الاندماج

من المتوقع أن يتكبد بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال بعض النفقات غير المتكررة المرتبطة بالاندماج، بما في ذلك أتعاب المستشارين الماليين والمحاسبين والمحامين والتكاليف الأخرى ذات الصلة. وفي حال عدم حدوث الاندماج أو تأخيره، فإن التكاليف الإجمالية المتكبدة بخصوص الاندماج قد لا تعكس التكاليف الفعلية التي قد يتكبدها كل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال بشكل نهائي.

(ي) المخاطر المتعلقة بنسبة التبادل

تم احتساب نسبة التبادل على أساس، من بين أمور أخرى، بعض المعلومات المالية الداخلية وغيرها من البيانات المتعلقة بالأعمال التجارية والأفاق المالية للبنوك، بما في ذلك بعض التأثيرات الشكلية للمجموعة على البيانات المالية الخاصة بالبنوك وبعض التقديرات التي أعدتها إدارة كل من البنوك. عند حساب نسبة التبادل، فقد تم افتراض بأن هذه التوقعات المالية والتقديرات والآثار الشكلية وحسابات الدمج تم إعدادها بشكل معقول على أساس يعكس توفر أفضل التقديرات والأحكام المتاحة في الوقت الحالي عند إدارة البنوك المعنية فيما يتعلق بالأداء المستقبلي للبنوك، مثل التأثيرات المبدئية لتقديرات الدمج. كما استنتج أن توحيد الأعمال سيتحقق بالكميات والفترات الزمنية المتوقعة إذا ثبت أن جميع هذه الافتراضات أو أي من هذه الافتراضات غير صحيحة، فقد يؤثر هذا بشكل جوهري على تقييم البنوك ونسبة التبادل، وقد لا يعكس بدقة قيم الشركات المعنية.

2- المخاطر المتعلقة بأسهم بنك أبوظبي التجاري

(أ) قد ينخفض السعر السوقي لأسهم بنك أبوظبي التجاري نتيجة الاندماج و/أو الاستحواذ

قد ينخفض سعر أسهم بنك أبوظبي التجاري في السوق (بما في ذلك أسهم بنك أبوظبي التجاري الجديدة) في حال:

- عدم نجاح توحيد أعمال بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال؛
- لم تحقق المجموعة الموحدة الفوائد المرجوة من الاندماج بالسرعة المتوقعة أو للمدى المتوقع من قبل المحللين الماليين أو المستثمرين؛

- أو لم يتوافق تأثير الاندماج على النتائج المالية مع توقعات المحللين الماليين أو المستثمرين.

(ب) التقلب بشكل عام لأسعار أسهم بنك أبوظبي التجاري وتحقيق عائد الاستثمار

قد يتعرض سعر تداول أسهم بنك أبوظبي التجاري بعد إتمام الاندماج لعدد كبير من التقلبات تجاوباً مع عدد من العوامل، وقد تكون متعلقة بالمجموعة الموحدة أو غيرها من العوامل، كالتباين في نتائج التشغيل، والتغيرات في التقديرات المالية، والتغيرات في التصنيف الائتماني، وتوصيات محللي الأوراق المالية، والتقارير الإعلامية والإخبارية المتعلقة بالاتجاهات في أسواق المجموعة الموحدة. وقد تؤثر هذه العوامل بصورة سلبية على سعر تداول أسهم بنك أبوظبي التجاري بغض النظر عن الأداء التشغيلي للمجموعة الموحدة. لذلك يجب على مساهمي بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني أن يعوا أنّ قيمة أسهم بنك أبوظبي التجاري (بما في ذلك أسهم بنك أبوظبي التجاري الجديدة) والعائد الذي قد يتحقق منها قد يزيد أو ينقص كما هو الحال في أي استثمار في أي أوراق مالية مدرجة.

(ج) المخاطر المتعلقة بأنماط التداول في أسهم بنك أبوظبي التجاري بالمقارنة مع أنماط التداول التاريخية

يجب أن يأخذ مساهمو بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني بعين الاعتبار أن أنماط التداول التاريخية لأسهم بنك أبوظبي التجاري مستقلة عن، وقد تختلف تماماً عن أنماط التداول في، أسهم بنك أبوظبي التجاري بعد إتمام الاندماج.

(د) قد تؤثر عمليات بيع أسهم بنك أبوظبي التجاري المستقبلية التي يتم القيام بها من قبل المساهمين الأساسيين في بنك أبوظبي التجاري على سعر السوق لأسهم بنك أبوظبي التجاري.

(هـ) قد تؤثر أي عملية بيع لأعداد كبيرة من أسهم بنك أبوظبي التجاري المملوكة لمساهمين أساسيين في بنك أبوظبي التجاري بعد الاندماج سلبياً على سعر السوق لأسهم بنك أبوظبي التجاري.

3- المخاطر المتعلقة بأعمال المجموعة الموحدة

(أ) قد تواجه المجموعة الموحدة مستوى عالياً من حالات التخلف عن السداد من جانب العملاء والأطراف الأخرى نتيجة التغييرات السلبية التي تطرأ على كل من القروض وإمكانية الاسترداد المتأصلة في أعمالها.

نتيجة للتطورات الاقتصادية والسياسية المعاكسة في السنوات الأخيرة، أثرت التغييرات السلبية التي طرأت على كل من مستويات ثقة المستهلك، وإنفاق المستهلك، ومستويات السيولة، ومعدلات الإفلاس، وأسعار العقارات التجارية والسكنية، من بين عوامل أخرى، تاريخياً على العملاء والأطراف الأخرى لدى البنوك، كما أثرت سلباً في بعض الحالات على قدرتهم على سداد القروض أو غيرها من الالتزامات. وهذا بالإضافة إلى زيادة تقلبات السوق وقلة توفر الشفافية في التسعير، حيث كان لها تأثيراً تاريخياً سلبياً على حجم المخاطر الائتمانية لدى البنك.

ومن الجدير بالذكر أنه لا يزال المناخ الاقتصادي العالمي متقلباً حتى تاريخ تحرير هذه الوثيقة. وعلى الرغم من أنّ الأسعار العالمية للمنتجات المرتبطة بمادة الهيدروكربون بدأت في التعافي من مستوى الانخفاض القياسي المسجل في شهر يناير 2016، إلا أنّ ثقة المستثمر في الدين العالمي وأسواق الأوراق المالية (وفي المقابل، أداء هذه الأسواق) لا تزال غير مستقرة. وعلى وجه التحديد، أدى التصويت على استفتاء "المغادرة" الذي عُقد في شهر يناير 2016 بشأن عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي وانتخاب دونالد جون ترامب رئيساً للولايات المتحدة إلى فترات من الأداء المنخفض والمرتفع (على النحو السائد) بدرجة كبيرة في الأسواق المالية، بما في ذلك على سبيل المثال، الأداء العالي لأسواق الأوراق المالية الأمريكية منذ أن تولت إدارة ترامب مقاليد الحكم. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يستمر التأثير البالغ "لخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي" في الأحوال السياسية العامة والظروف الاقتصادية الكلية في المملكة المتحدة وجميع أنحاء الاتحاد الأوروبي حتى تصبح الشروط المحددة لخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي أكثر وضوحاً.

وعلى المستوى الإقليمي، وبصرف النظر عن التصحيح الجزئي الذي أُجري في أسعار النفط الخام العالمي في الفترة بين عامي 2016 و 2018، لا تزال الاقتصادات المنتجة للنفط في دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك، الإمارات العربية المتحدة، متأثرة بالعجز الزائد في الميزانية وانخفاض الإيرادات المالية وما ترتب على ذلك من خفض الإنفاق العام الملحوظ في الفترة بين عامي 2016 و 2018.

(ب) المساهم الرئيسي

سيمثل مجلس أبوظبي للاستثمار (المملوك كلياً من الحكومة)، المساهم الرئيسي لدى المجموعة الموحدة حيث سيمتلك ما يقرب من 60.2% من رأس مال أسهم المجموعة الموحدة. بفضل حيازة الأسهم هذه، تستطيع الحكومة التأثير على أعمال المجموعة الموحدة بشكل ملحوظ من خلال قدرتها على التحكم في الإجراءات التي تتطلب تصديق المساهم. في حال نشوء ظروف تتعارض فيها مصالح الحكومة مع مصالح المجموعة الموحدة، يجب تغليب المصالح الحكومية على مصالح المجموعة الموحدة.

بالإضافة إلى ذلك، ستتضمن قائمة كبار العملاء للمجموعة الموحدة الكيانات التابعة للحكومة التي تركز أعمالها، إلى حد كبير، على إنفاق الحكومة وسياساتها. على الرغم من السياسة التي ينتهجها بنك أبوظبي التجاري حالياً تتمثل في تسعير الصفقات التي تُعقد مع الأطراف التابعة للمساهم الحائز على الأكثرية أو المنتسبة إليه بأسعار السوق، وتنفيذها، بخلاف ذلك، على أساس مبدأ الاستقلالية وإخضاعها لإجراءات وقبود التصديق على القرض أو الحساب نفسها التي يطبقها بنك أبوظبي التجاري على الصفقات مع الأطراف غير التابعة أو المنتسبة إلى الحكومة، فإنه قد لا تتوفر الضمانات بشأن تقديم بعض هذا الائتمان أو الدعم الائتماني المذكور أو جميعه إلى الأطراف المعنية بموجب الأساس والشروط السالفة الذكر. في بعض الحالات، يحق للمجموعة الموحدة الدخول في صفقات مع الكيانات المذكورة بهدف إقامة علاقات مشتركة تحقق المنافع المتبادلة على المدى الطويل، حتى وإن لم تتمكن المجموعة الموحدة من تحقيق أقصى قدر من المنفعة على المدى القصير من هذه الصفقات. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن بنك أبوظبي التجاري لم يواجه أي ضغوط من قبل المساهم الحائز على الأكثرية حتى الآن لإجراء معاملات بشروط أكثر انحيازاً، مع الكيانات المملوكة للحكومة أو الكيانات القانونية الخاضعة للرقابة، أو للحيد عن السياسات وإجراءات المتبعة لديه فيما يخص الإقراض والائتمان، فإنه لا يوجد ما يضمن أن المجموعة الموحدة لن تتعرض لضغط لمزاولة بعض الأنشطة غير الأساسية، أو المشاركة في أنشطة بهامش ربح أقل مما تنتهجه، أو توفير التمويل لبعض الشركات أو الكيانات بموجب شروط منحازة أو غير قائمة على السوق. قد يكون للأنشطة المذكورة تأثيراً سلبياً بدرجة بالغة في أعمال المجموعة الموحدة أو نتائج العمليات والمركز المالي.

(ج) سوف تواجه المجموعة الموحدة منافسة كبيرة في أعمالها

يشهد القطاع المصرفي منافسة شديدة. سوف تواجه المجموعة الموحدة منافسة من مختلف البنوك والمؤسسات المالية المحلية ومتعددة الجنسيات. وقد يؤثر ذلك على أعمال المجموعة الموحدة ونتائج عملياتها. كما أن الأداء المالي للمجموعة الموحدة قد يتأثر من خلال الظروف الاقتصادية العامة. كما تواجه المجموعة الموحدة منافسة من قبل كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية. وفقاً لتقرير المصرف المركزي الصادر بتاريخ 30 سبتمبر 2017، مُنح 48 بنكاً تجارياً مختلفاً (من بينها 22 بنكاً تم تأسيسها محلياً و 26 بنكاً أجنبياً) ترخيصاً لإدارة أعمالها داخل دولة الإمارات العربية المتحدة (باستثناء المركز المالي الدولي في دبي (DIFC)). كانت السوق المصرفية في الإمارات العربية المتحدة سوقاً محمية نسبياً بموجب حواجز تنظيمية وحواجز أخرى ضد دخول المؤسسات المالية الأجنبية. ومع ذلك، يجب إزالة بعض هذه الحواجز أو تسهيلها في المستقبل، سواء أكان ذلك طواعية أو نتيجة التزامات الإمارات العربية المتحدة المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية أو مجلس التعاون الخليجي (GCC) أو أي من الكيانات المشابهة الأخرى، ومن المحتمل أن يؤدي هذا إلى بيئة أكثر تنافسية بالنسبة إلى المجموعة الموحدة وغيرها من المؤسسات المالية المحلية. قد يكون لهذا تأثير سلبي في أعمال المجموعة الموحدة والمركز المالي ونتائج العمليات والتوقعات. كما أن المخاطر الناتجة عن التغييرات في نوعية الائتمان وإمكانية تحصيل المبالغ المستحقة من المقترضين والأطراف الأخرى تُعد من المخاطر المعتادة في الأنشطة المصرفية. كما أن التغييرات ذات الآثار السلبية في الأحوال الاقتصادية العالمية أو الناجمة عن المخاطر الهيكلية في الأنظمة المالية، يمكن أن تؤثر على انتعاش وقيمة أصول المجموعة الموحدة ويتطلب ذلك زيادة في احتياطات المجموعة الموحدة. وتشمل الأوراق المالية والضمانات والتأمين التي تقلل من مستوى مخاطر الائتمان لتكون ضمن إستراتيجيتها والرغبة في المخاطرة. ومع ذلك، لا يمكن أن يكون هناك أي ضمان في أن تلك التدابير سوف تحد أو تستبعد هذه المخاطر التي تتعرض لها المجموعة الموحدة.

ستواجه المجموعة الموحدة منافسة من قبل عدد من البنوك الدولية في الخدمات الاستشارية في مجال الاستثمار والاستثمار البنكي والخدمات الاستشارية للمؤسسات والخدمات المالية وغيرها من الخدمات. في قطاعات العملاء الحكوميين والشركات الكبرى، ستواجه المجموعة الموحدة منافسة من قبل البنوك الدولية، ومن المتوقع أن تزيد هذه المنافسة في الإمارات العربية المتحدة بمرور الوقت. على الرغم من أن المجموعة الموحدة ستسعى للتعاون مع بعض البنوك الدولية من الدرجة الأولى، خاصة في ضمان الأوراق المالية وتوزيعها، فإنها ستتنافس معها في مجالات أخرى، خاصة في مجال

الخدمات الاستشارية للمؤسسات وعمليات الخزانة التي تتمتع فيها هذه البنوك بتاريخ طويل من العمليات الناجحة في المناطق الأخرى.

إذا كانت المجموعة الموحدة غير قادرة على التنافس بنجاح، فيمكن أن يؤثر ذلك سلباً على الأعمال التجارية للمجموعة الموحدة ونتائج العمليات والمركز المالي.

(د) قد تختلف نتائج المجموعة الموحدة التشغيلية بشكل كبير عن مسودة المعلومات المالية غير المدققة الواردة في هذه الوثيقة

يتضمن الجزء د من القسم السابع من هذه الوثيقة مسودة معلومات مالية غير مدققة تحتوي على الميزانية العامة للمجموعة للمجموعة الموحدة كما لو كانت عملية الاندماج قد تمت بتاريخ 31 ديسمبر 2018. وقد تم عرض مسودة الميزانية العامة للاستئناس بها فقط ودون الإخلال بالقيود الواردة في القسم السابع، وهذا لا يعني بالضرورة أن هذه النتائج سوف تكون مماثلة للعمليات أو المركز المالي المجمع لو أن الاندماج تم فعلاً بتاريخ 31 ديسمبر 2018، كما أنه لا يجوز اعتبار هذه النتائج كمؤثر على نتائج العمليات في الفترات المستقبلية. بناءً عليه، فإن نتائج المجموعة الموحدة والظروف المالية قد تختلف بشكل جوهري عن تلك المبينة في مسودة المعلومات المالية غير المدققة الواردة في هذه الوثيقة.

(هـ) قد تتأثر ربحية المجموعة الموحدة ووضع رأسمالها بمدى كفاية مخصصات انخفاض القيمة من السلفيات غير القابلة للاسترداد وتلك المشكوك في تحصيلها

سوف تراعي المجموعة الموحدة مخاطر الخسائر المتصلة بالقروض والسلفيات من خلال مخصصات للديون غير قابلة للاسترداد وتلك المشكوك في تحصيلها. ومن خلال المراجعة الدورية والنظر في سلفياتها، سوف تحدد المجموعة الموحدة مدى انخفاض قيمة السلفيات غير القابلة للاسترداد وتلك المشكوك في تحصيلها عن طريق النظر، بين عوامل أخرى، في أحوال السوق العامة والمستوى الائتماني للسلفيات، وضمانات دعم السلفيات وأداء عملائها بالنسبة للترامتهم معها.

وتتعرض كمية الخسائر مستقبلياً للتغيير في الأحوال الاقتصادية والتجارية وغيرها، ومن التغييرات في سعر الفائدة الذي قد يكون خارج سيطرة المجموعة الموحدة، وقد تتخطى هذه الخسائر تقديراتها الأصلية. ورغم أن المجموعة الموحدة سوف تهدف إلى عمل تخفيض معقول في السلفيات غير القابلة للاسترداد والمشكوك في تحصيلها، إلا أنها لا يمكن أن تتكهن على وجه كامل بمقدار هذه الخسائر أو إعطاء ضمانات بأن تدابيرها سوف تكون كافية في المستقبل. كما أن خسائر القروض المفرطة يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على الأداء المالي للمجموعة الموحدة.

(و) المخاطر المتعلقة بدخل المجموعة الموحدة وقدرتها على دفع أرباح الأسهم

قد تتأثر أعمال المجموعة الموحدة وعوائدها بسبب الاستثمارات والنفقات الرأسمالية ونفقات التشغيل سواء بالأحداث التي تتحكم فيها أو تلك الخارجة عن سيطرتها. وقد يؤثر ذلك على ربحية أعمال المجموعة الموحدة، وعلى احتياطياتها القابلة للتوزيع، ومن ثم، على حصص الأرباح المستحقة للمساهمين. بالإضافة إلى ذلك، قد تصبح قدرة المجموعة الموحدة على دفع الأرباح مقيدة أيضاً بسبب الشروط التنظيمية الخاصة برؤوس الأموال والنسب بين رأس المال والمخاطرة المفروضة على المجموعة الموحدة من وقت لآخر من المصرف المركزي والجهات التنظيمية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة أو الوكالات الحكومية الأخرى، بالإضافة إلى اعتبارات وكالة التقييم السائدة من ناحية التقييم الائتماني للمجموعة الموحدة.

(ز) قد يؤثر الإخفاق في جذب موظفين أكفاء للقيام بأدوار رئيسية والاحتفاظ بالكفاءات القائمة سلباً على قدرة المجموعة الموحدة على أداء أعمالها

يعتمد النجاح المستقبلي للمجموعة الموحدة بشكل كبير على قدراتها في جذب الموظفين المحترفين الذين يتمتعون بكفاءة عالية والاحتفاظ بهم. حيث إن المنافسة كبيرة على ذلك النوع من الموظفين في العديد من قطاعات ومجالات العمل الذي تنشط فيه المجموعة الموحدة. إن قدرة المجموعة الموحدة على اجتذاب والاحتفاظ بموظفين رئيسيين وبشكل خاص كبار المسؤولين يعتمد على عدد من العوامل، بما في ذلك ظروف السوق السائدة والرواتب والعلوات المتاحة من قبل الشركات التي تنافس للحصول عليه. وليس هناك ضمان بأن المجموعة الموحدة ستتمكن بالضرورة من الاحتفاظ بخدمات كبار الموظفين الذين يُعتمد عليهم لتنفيذ استراتيجية أعمالها وتعريف ومواصلة فرصها ومبادراتها الاستراتيجية. وبشكل خاص، قد تتكبد المجموعة الموحدة تكاليف استبدال موظفين تنفيذيين في مناصب عليا أو نتيجة لعدم قدرتها على الاحتفاظ بموظفين مهمين، مما يؤثر سلباً على قدرة المجموعة الموحدة في حال عدم تمكنها من استبدال أولئك الأشخاص في الوقت المناسب. علاوة على ذلك، قد ينجم عن خسارة ما يلي: (أ) خسارة التركيز التنظيمي؛ (ب) تنفيذ ضعيف للعمليات؛ (ج) المناسب.

عجز عن تحديد المبادرات الإستراتيجية المحتملة وتنفيذها. وقد يؤدي هذا، من بين عوامل أخرى، إلى خفض الدخل المحتمل، ما قد يؤثر مادياً بالسلب في أعمال المجموعات الموحدة أو الوضع المالي أو نتائج العمليات أو الفرص.

وسيقود المجموعة الموحدة في اتخاذ قراراتها بشأن الموارد البشرية الحد الأدنى للحكومة الاتحادية للموظفين الإماراتيين، كما هو محدد في السياسة الاتحادية بخصوص التوطين. إن تعذر على المجموعة الموحدة تلبية الحد الأدنى للموظفين الإماراتيين المذكور في سياسة التوطين أو تجاوزه، فقد تخضع إلى العقوبات القانونية، المحسوبة حسب سياسة التوطين. وبسبب قوانين العمل الإماراتية.

(ح) المخاطر المرتبطة باعتماد أنشطة المجموعة الموحدة على معلوماتها وأنظمة التقنيات الخاصة بها التي قد تخضع لقرصنة إلكترونية

ستعتمد المجموعة الموحدة على تكنولوجيا المعلومات (IT) المتطورة لمعالجة عدد كبير من المعاملات بدقة وفي الوقت المناسب، بالإضافة إلى تخزين بيانات العمل والتشغيل ومعالجتها. يلعب التشغيل المناسب للرقابة المالية وإدارة المخاطر والتحليل الائتماني والإبلاغ الائتماني والحسابات وخدمة العملاء وأنظمة تكنولوجيا المعلومات الأخرى بالإضافة إلى شبكات التواصل بين الفروع ومراكز معالجة البيانات الرئيسية للمجموعة الموحدة دوراً هاماً في أعمال المجموعة الموحدة وقدرتها على المنافسة بكفاءة. وقد يؤثر أي إخفاق أو عجز أو عرقلة لتكنولوجيا المعلومات هذه، بما فيها ما يحدث كنتيجة لهجوم إلكتروني، مادياً بالسلب في المجموعة الموحدة. وقد نفذت المصارف تدابير أمنية ورقابية لمحاولة تأمين إمكانات تكنولوجيا المعلومات لديها من خلال تقييم أنواع مختلفة من الأحداث أو الحوادث وتحليل الآثار أو النتائج المحتملة التي يجب أن تحدث. وقد وضعت أيضاً خططاً لاستمرارية العمل والتعافي من الكوارث لضمان قدرتها على إجراء عمليات العمل الهامة بشكل مستمر وتجنب الخسائر في حال حدوث عرقلة خطيرة في العمل.

وعلى الرغم من أن المصارف تعتقد أنها تنفذ برامج وبروتوكولات مناسبة للأمان وللاستمرارية العمل، فلا يتسنى لها التأكد من أنها كافية لمنع المشكلات أو لضمان عدم عرقلة العمليات بشكل كبير نتيجة لذلك. وقد تؤثر أي من هذه المشكلات أو النتائج تأثيراً مادياً سلبياً على أعمال المجموعة الموحدة أو وضعها المالي أو نتائج العمليات أو الفرص. وكما هو الحال في المؤسسات المالية الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي وفي جميع أنحاء العالم، يستمر تهديد معلومات المجموعة الموحدة وبيانات عملائها بالهجمات الإلكترونية في ازدياد. ومن بين من يستهدفون أنظمة الكمبيوتر في جميع أنحاء العالم النشطاء والدول المنبوذة والمجرمون. كما أن المخاطر التكنولوجية والأمن المعلوماتي تتغير بسرعة وتحتاج إلى توجه واستثمارات مستمرة. ومع التعقيدات المتزايدة ونطاق الهجمات الإلكترونية المحتملة، فإنه من الممكن أن تؤدي تلك الهجمات المستقبلية إلى انتهاكات أمنية جسيمة.

بالإضافة إلى هذا، من الممكن أن تخفق أنظمة تكنولوجيا المعلومات وشبكات التواصل الخاصة بالمجموعة الموحدة لأسباب أخرى، الكثير منها خارج عن سيطرة المجموعة الموحدة كلياً أو جزئياً بما في ذلك إخفاقات الأجهزة والبرامج والكوارث الطبيعية وانقطاعات الطاقة الممتدة وفيروسات أجهزة الكمبيوتر والتدخلات الضارة.

ستعتمد المجموعة الموحدة على جهات خارجية لتقديم الخدمات لعناصر معينة في عمليات العمل الخاصة بها. وقد يؤدي أي تعطل أو تراجع لأداء هذه الجهات الخارجية أو إخفاق أنظمة المعلومات والتكنولوجيا الخاصة بها إلى إفساد جودة عمليات المجموعة الموحدة وقد يؤثر في سمعتها.

بالإضافة إلى هذا، لا يمكن إعطاء ضمان بأنه سيكون بإمكان الجهات الخارجية المقدمة للخدمات والأنظمة المحددة من المجموعة الموحدة تقديم الخدمات التي تم التعاقد معها من أجلها، على سبيل المثال، كنتيجة للإخفاق في توفير الإمكانات أو الخدمات ذات الصلة أو بسبب تغير المتطلبات التنظيمية. وأي إخفاق للجهة الخارجية المقدمة للخدمات والأنظمة في توفير الخدمات المتعاقد عليها في الوقت المناسب أو عدم توفيرها على الإطلاق أو في توفير الخدمات المتعاقد عليها بالتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها وعلى مستوى مناسب ومقبول قد يؤدي إلى ضرر بالسمعة وادعاءات وخسارات وسيكون لها تأثير مادي سلبي في أعمال المجموعة الموحدة ونتائج عملياتها ووضعها المالي.

(ط) إذا أخفقت المجموعة الموحدة في الامتثال إلى لوائح مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات وغيرها من اللوائح ذات الصلة المعمول بها، فقد تواجه تطبيق غرامات أو إلحاق الضرر بسمعتها

سيكون على المجموعة الموحدة الامتثال إلى قوانين مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب المعمول بها، والعقوبات واللوائح الأخرى. وتتطلب هذه القوانين واللوائح من المجموعة الموحدة، من بين أشياء أخرى، تبني ودعم

سياسات وإجراءات "اعرف عميلك" (KYC) والإبلاغ عن المعاملات المريبة والكبيرة (AML) إلى السلطات التنظيمية المختصة. وقد تبنت المصارف سياسات وإجراءات KYC/AML وتراجعها بانتظام في ضوء أي تطورات تنظيمية وسوقية ذات صلة. إلى الحد الذي قد تخفق عنده المجموعة الموحدة في الامتثال إلى القوانين واللوائح المعمول بها، تتمتع الوكالات الحكومية ذات الصلة التي ترفع المجموعة الموحدة إليها التقارير بالقوة والسلطة لفرض غرامات وعقوبات أخرى على المجموعة الموحدة. إضافةً إلى هذا، قد تعاني أعمال المجموعة الموحدة وسمعتها إذا استخدم العملاء المجموعة الموحدة لغسيل الأموال أو لأي أغراض أخرى غير قانونية. وعلاوة على ذلك، اختلفت تاريخياً سياسات الامتثال لدى المصارف الثلاث وستتطلب المواءمة كجزء من تكامل المجموعة الموحدة. بالإضافة إلى هذا، تم تعريف بيئة امتثال ضعيفة نسبياً لدى الهلال. وبالتبعية، قد يكون لهذا تأثيراً ضاراً على مواءمة المجموعة الموحدة لسياساتها وإجراءاتها ما قد يؤثر بدوره سلبياً على امتثال المجموعة الموحدة إلى القوانين واللوائح المعمول بها.

(ي) قد يؤدي سوء تصرف الموظفين إلى أضرار تلحق بالمجموعة الموحدة يصعب اكتشافها

قد يشترك موظفو المجموعة الموحدة في تشويه أو سوء تصرف أو ممارسة غير مناسبة قد تعرض المجموعة الموحدة إلى خسارة مالية مباشرة أو غير مباشرة وإضرار بسمعتها. وقد تتضمن هذه الممارسات اختلاس أموال العملاء والاشترك في ممارسات فاسدة أو غير قانونية للحصول على أعمال إضافية أو الإفصاح عن معلومات سرية بخصوص العملاء عن قصد أو سهواً أو عدم اتباع الإجراءات الداخلية. وفيما يخص بيئة امتثال الهلال الضعيفة نسبياً تاريخياً، تم تحديد أدلة على سوء تصرف وممارسات غير مناسبة من الموظفين السابقين في الهلال. وبالإضافة إلى ذلك، قد لا يكون هناك ما يضمن أن تكون التدابير المنفذة لمكافحة سوء تصرف الموظفين ناجحة في المستقبل.

وقد تعرض هذه التصرفات من الموظفين المجموعة الموحدة إلى الخسائر المالية الناجمة عن الحاجة إلى تعويض العملاء أو المستثمرين المشتركين أو شركاء العمل الآخرين الذين عانوا من الخسارة كنتيجة للغرامات أو العقوبات التنظيمية الأخرى وقد تضرر بسمعة المجموعة الموحدة، ما قد يؤثر مادياً بالسلب في نتائج أعمال المجموعة الموحدة ووضعها المالي.

(ك) نشاط المجموعة الموحدة سوف يتضمن مخاطر تشغيلية

تعتمد قدرة المجموعة الموحدة على إدارة المخاطر التشغيلية، بما فيها قدرتها على الامتثال إلى اللوائح المعمول بها جميعها، إلى حد كبير على احتفاظها بأنظمة وإجراءات الامتثال والتدقيق ورفع التقارير، وعلى قدرتها على جذب الموظفين المؤهلين لإدارة هذه الأنظمة والإجراءات ومراقبتها والاحتفاظ بهم. على الرغم من أن المجموعة الموحدة ستخضع إلى الإشراف من السلطات المنظمة، ومنها نشاط الفحص المنتظم وستنفذ عمليات تدقيق داخلي منتظمة، يتعذر على المجموعة الموحدة التأكد من أن هذه الأنظمة والإجراءات ستصبح فعالة بشكل كامل في جميع الأحوال، وخاصةً في حال سوء تصرف الموظف عن قصد أو أي عمليات احتيال أخرى تُرتكب ضد المجموعة الموحدة. في حال عدم الامتثال الحقيقي أو المزعم إلى اللوائح المعمول بها، قد تخضع المجموعة الموحدة إلى التحقيقات والإجراءات القضائية أو الإدارية التي قد تتسبب في عقوبات قوية أو قضايا مدنية للأضرار. وقد تؤثر أي منها تأثيراً مادياً سلبياً على أعمال المجموعة الموحدة.

(ل) المخاطر المرتبطة بأسعار الفائدة

المخاطر المرتبطة بأسعار الفائدة هي المخاطر التي تنشأ عن فرق التوقيت في تاريخ الاستحقاق و/أو إعادة تسعير أصول المجموعة الموحدة والتزاماتها وأدواتها المالية المشتقة. يؤدي عدم التطابق في إعادة التسعير إلى تعريض المجموعة الموحدة إلى تقلبات غير متوقعة في الفوائد المقبوضة أو القيمة الاقتصادية المقدرة. من الممكن أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة أو التغيرات في العلاقة بين أسعار الفائدة قصيرة الأجل وطويلة الأجل أو التغيرات في العلاقة بين الأنواع المختلفة من أسعار الفائدة في سعر الفائدة المفروضة على الأصول التي تدر فائدة إلى درجات مختلفة من سعر الفائدة المدفوعة في الالتزامات التي تترتب فائدة عليها. وقد يزيد هذا التأثير إذا تعذر على المجموعة الموحدة تسوية التغيرات في السعر فيما يتعلق بنسب الأسعار الثابتة لمحفظه القروض. في البيئة التي يزيد فيها سعر الفائدة، تكون قدرة المجموعة الموحدة على كسب أرباح أعلى على أصولها التي تدر فائدة بسعر ثابت محدودة بفترات استحقاق هذه الأصول. ستحدد كيفية إدارة المجموعة الموحدة لتقلبات سعر الفائدة، إلى حد ما، تأثير هذه التقلبات في صافي فائدة المجموعة الموحدة وإيرادات الأرباح.

وقد يسهم أي نقص في السيولة في الأسواق التي تعتبر من مصادر تمويل المجموعة المتحدة في زيادة تكاليف الاقتراض الهامشية للمجموعة المتحدة. وبالمثل، قد تؤثر أيضاً أي زيادة في الأسعار المرجعية بين المصارف على قيمة أصول معينة تخضع إلى التغييرات في أسعار الفائدة المعمول بها.

وتتأثر أسعار الفائدة بعوامل متعددة خارجة عن سيطرة المجموعة الموحدة، منها سياسات المصارف المركزية مثل المصرف المركزي والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وعوامل سياسية والأوضاع الاقتصادية الدولية والمحلية. على سبيل المثال، رفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة في ديسمبر 2015 للمرة الأولى منذ عام 2006. وفي ديسمبر 2016، أعلن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن زيادة في السعر بنسبة 0.25% مع زيادات إضافية قيمتها 0.25% ثم الإعلان عنها في مارس 2017 ويونيو 2017 وديسمبر 2017. ومنذ ديسمبر 2017، ارتفع سعر الفائدة أكثر، بزيادة من 1.25%-1.50% في ديسمبر 2017 إلى 2.25% - 2.50% في ديسمبر 2018. ويتوقع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي زيادات إضافية في سعر الفائدة لعام 2019 مع سعر فائدة متوقع يتراوح من 2.9% إلى 3.4% في نهاية الربع الثالث من 2019.

وإذا تطور مسار تحركات سعر الفائدة الأمريكية كما هو متوقع، فسوف يؤثر سلباً على تكاليف الاقتراض لدى المجموعة الموحدة. بالإضافة إلى هذا، في بيئة يزيد فيها سعر الفائدة، من الممكن أن تزيد تكاليف فائدة المجموعة المتحدة بشكل كبير كنتيجة لأسعار الفائدة المرتفعة مستحقة الدفع على أي من ودائع الأجل الموجودة في المصرف ولميل بين العملاء إلى تحويل ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير ذات الفائدة المنخفضة إلى ودائع أجل. قد تزيد تكاليف التمويل الهامشية للمجموعة الموحدة كنتيجة لعدة عوامل، منها التدهور الزائد للأحوال في الأسواق المالية أو فقدان الثقة بين المؤسسات المالية. إذا أخفقت المجموعة الموحدة في نقل هذه الزيادة في تكاليف التمويل لعملائها في الوقت المناسب أو لم تنقلها على الإطلاق بسبب السوق أو المنافسة أو حالات أخرى، فمن الممكن أن يكون لهذا تأثير مادي سلبي على أعمالها ونتائج عملياتها ووضعها المالي.

تدير المصارف مخاطر سعر الفائدة عن طريق مراقبة عدم تطابق سعر الفائدة وباستخدام أدوات مشتقة (مثل مبادلات سعر الفائدة ومبادلات سعر الفائدة بين العملات) لإدارة المخاطر. ستخضع عمليات المجموعة الموحدة إلى خطر تقلبات سعر الفائدة إلى حد استحقاق الأصول التي تدر فائدة (شاملة الاستثمارات) والالتزامات التي تترتب فائدة عليها أو إعادة تسعيرها في أوقات مختلفة أو بمبالغ مختلفة. في حال تعويم أسعار الأصول والالتزامات، ستعرض المجموعة الموحدة أيضاً إلى خطر أساسي، وهو الفرق بين خصائص إعادة التسعير لمؤشرات السعر العائم المختلفة. ويدير المصرف بشكل استباقي الوضع الحساس لسعر الفائدة، استناداً إلى تحركات سعر الفائدة الفعلية والمتوقعة، من أجل زيادة إيرادات الفوائد إلى الحد الأقصى.

كما أن الانخفاض في المستوى العام لمعدلات الفائدة يمكن أن يؤثر على المجموعة الموحدة من خلال، ضمن أشياء أخرى، زيادة السداد السابق لأوانه على محفظة قروضها وزيادة المنافسة على الودائع. فإذا لم تتمكن المجموعة الموحدة لأي أسباب كانت من إعادة تسعير أو تعديل أسعار الفائدة على ودائعها بكيفية عاجلة أو فعالة أو في حال ما إذا ارتفعت أسعار الفائدة نتيجة لأسباب اقتصادية أو غيرها، فسوف يتأثر هامش دخل الفائدة لدى المجموعة الموحدة والذي يمكن أن يكون له تأثير مادي سلبي على نشاطها ووضعها المالي ونتائج عملياتها.

المخاطر المتعلقة بالائتمان

(م)

إن المخاطر الناتجة عن التغييرات السلبية وقدرة استرداد القروض والسندات والمبالغ المستحقة من الأطراف الأخرى تُعد من الأمور الشائعة في مجموعة كبيرة من أنشطة المجموعة الموحدة، وخصوصاً في أنشطتها الخاصة بالإقراض والاستثمار. يمكن لمخاطر الائتمان أن تنشأ عن تدهور في التصنيف الائتماني لمقرضين أو جهات إصدار أو أطراف أخرى معينة تتعامل معها المجموعة الموحدة أو من التراجع العام في الأحوال الاقتصادية المحلية أو العامة التي يمكن أن تؤثر على قابلية الاسترداد وقيمة أصول المجموعة الموحدة وتتطلب زيادة في احتياطات المجموعة الموحدة لمواجهة التعرض لمخاطر القروض والأوراق المالية والائتمانات الأخرى.

وقد تزيد أيضاً مخاطر ائتمان المجموعة الموحدة نظراً لأن بعض المدينين غير قادرين أو لا ينوون تقديم جودة البيانات المالية وكميتها التي تطلبها من المجموعة الموحدة. وعلى الرغم من أن المجموعة الموحدة ستطلب إفصاحاً منتظماً لمعلومات العميل المالية، فلن يقدم بعض العملاء، أو أنهم غير قادرين على تقديم، خصوصاً العملاء المتعاملين بالتجزئة والشركات الصغيرة إلى متوسطة الحجم، جودة المعلومات أو كميتها التي تطلبها المجموعة الموحدة علاوة على ذلك، قد لا تقدم هذه المعلومات المالية دائماً صورة كاملة ومتجانسة للوضع المالي لكل عميل. على سبيل المثال، لا يلزم تقديم البيانات المالية لعملاء المجموعة الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي أو مراجعتها وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة

الحسابات. وقد يتسبب عدم إتاحة الكمية المناسبة أو الجودة الكافية من البيانات المالية فيما يخص بعض العملاء في إخفاق المجموعة الموحدة في تقييم الوضع المالي والجدارة الائتمانية بدقة لبعض العملاء، مما يؤدي إلى زيادة في اضمحلال القيمة، وخصوصاً في أوقات تدهور الأوضاع الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، قد تزيد مخاطر ائتمان المجموعة الموحدة أيضاً كنتيجة لتطبيق معيار المحاسبة IFRS 9 (سار اعتباراً من 1 يناير 2018)، والذي يقدم نموذج "خسارة ائتمان متوقعة" لقياس نقص قيمة الأصول المالية، حيث لم يعد من الضروري أن يحدث الحدث الائتماني قبل التعرف على خسارة الائتمان.

(ن) مخاطر السيولة النقدية

المخاطر المتعلقة بالسيولة أو التمويل هي مخاطر من شأنها أن تجعل المجموعة المشتركة تواجه صعوبة في الوفاء بجميع التزامات التمويل المتوقعة وعمليات سحب الودائع التي قد تنشأ نتيجة ذلك. تتضمن هذه المخاطر كلاً من المخاطر الناتجة عن عدم القدرة على تمويل الأصول عند الاستحقاقات وبالعمادات المناسبة، والمخاطر الناتجة عن عدم القدرة على تصفية الأصول بسعر معقول وفي إطار زمني ملائم من أجل الوفاء بمتطلبات التمويل.

تتحكم البنوك في مخاطر السيولة عن طريق الوصول إلى قاعدة تمويل متنوعة. تُجمع الأموال باستخدام مجموعة كبيرة من الأدوات بما في ذلك ودائع العملاء وودائع الأسواق المالية والأوراق التجارية المقبولة والتسهيلات الثنائية والقروض المشتركة متوسطة الأجل ورأس المال. تراقب الإدارة بيانات الاستحقاق في البنوك لضمان الحفاظ على السيولة الكافية. يعزز هذا الأمر من مرونة التمويل، ويحد من الاعتماد على مصدر واحد للأموال، كما يُقلل من تكلفة الحصول على الأموال. ستكون لجنة الأصول والخصوم التابعة للمجموعة المشتركة (ALCO) مسؤولة عن مراجعة سياسات السيولة وإجراءاتها، والموافقة عليها.

قد يُعرض العجز في الجزء المتعلق بالوصول إلى الأموال أو الوصول إلى الأسواق التي تُجمع منها الأموال في المجموعة المشتركة وضع المجموعة المشتركة في الأصول السائلة إلى الخطر، كما يتسبب في عجز المجموعة المشتركة عن تمويل عملياتها كما ينبغي.

يكون هذا الخطر متصلاً في العمليات المصرفية، ويمكن إبرازه عن طريق عدد من العوامل الخاصة بالمؤسسات، بما في ذلك الاعتماد المفرط على مصدر معين في التمويل (بما في ذلك - مثلاً - التمويل قصير الأجل والتمويل السريع) والتغيرات في التصنيفات الائتمانية أو الظواهر على نطاق السوق مثل اضطرابات الأسواق والكوارث الكبرى. شهدت أسواق الائتمان في جميع أنحاء العالم انخفاضاً حاداً في السيولة في الربع الأخير من عام 2008 والنصف الأول من عام 2009. ومن ذلك الحين، تعرّضت الأسواق لتقلبات متزايدة، ولا تزال المؤسسات المالية تواجه انخفاضاً في السيولة. ارتفع أيضاً معدل إدراك المخاطر الناتجة عن الأطراف الأخرى ارتفاعاً ملحوظاً منذ الربع الأخير من عام 2008، وأدى هذا الأمر إلى حدوث انخفاضات من وقت لآخر في بعض مصادر السيولة التقليدية، مثل أسواق الدين ومبيعات الأصول واسترداد الاستثمارات. قد يكون الوصول إلى مصادر السيولة التقليدية هذه من قبل المجموعة المشتركة مقيداً، أو لا يكون متاحاً إلا بتكلفة أعلى.

بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي الشك أو التقلبات في أسواق رأس المال أو الائتمان إلى الحد من قدرة المجموعة المشتركة على إعادة تمويل الالتزامات المستحقة بتمويل طويل الأجل، أو قد تزيد من تكلفة هذا التمويل. سيعتمد الوصول إلى أي تمويل إضافي قد تحتاج إليه المجموعة المشتركة على مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك الظروف السائدة في السوق وتوافر الائتمان عموماً وللمقترضين في مجال صناعة الخدمات المالية على وجه الخصوص والوضع المالي للمجموعة المشتركة وتصنيفات الائتمان والقدرة الائتمانية.

اعتمدت البنوك اعتماداً تاريخياً على ودائع العملاء - التي تكون في الغالب قصيرة الأجل بطبيعتها - لتلبية معظم احتياجات التمويل لديها. يخضع توافر الودائع إلى تقلبات ناتجة عن عوامل خارجة عن سيطرة المجموعة المشتركة، بما في ذلك إمكانية فقدان الثقة والضغط التنافسي، ومن الممكن أن يؤدي هذا الأمر إلى تدفق كبير للودائع في غضون فترة زمنية قصيرة.

إذا قام جزء كبير من المودعين في المجموعة المشتركة بسحب ودائعهم الموجودة تحت الطلب، أو لم يقوموا بترحيل الودائع إلى أجل استحقاق أبعد، فقد يتعين على المجموعة المشتركة البحث عن مصادر أخرى للتمويل، أو قد تضطر إلى بيع الأصول للوفاء بمتطلبات التمويل لديها. ليست هناك أي ضمانات تُفيد بأن المجموعة المشتركة ستكون قادرة على الحصول على تمويل إضافي عند الحاجة أو بأسعار لن تؤثر في قدرة المجموعة المشتركة على التنافس بفاعلية. إذا اضطرت المجموعة المشتركة إلى بيع الأصول للوفاء بمتطلبات التمويل لديها، فقد تعاني من خسائر مادية بسبب هذا

الأمر. في الحالات القصوى، إذا كانت المجموعة المشتركة غير قادرة على إعادة تمويل ودائع العملاء أو استبدالها بمصادر تمويل بديلة لتلبية احتياجاتها من السيولة، فإنّ هذا الأمر سيكون له تأثير سلبي ملموس في أعمال المجموعة المشتركة وتوقعاتها - من خلال الودائع أو الأسواق الموجودة بين البنوك أو أسواق رأس المال الدولية أو من خلال مبيعات الأصول - ويحتمل أن يؤدي ذلك إلى إفلاسها.

علاوة على ذلك، قد لا يكون التدفق النقدي الناتج عن عمليات المجموعة المشتركة كافيًا في جميع الأوقات لتلبية التزاماتها التعاقدية والمتعلقة بالسداد المحتمل.

إذا كان التدفق النقدي الناتج عن عمليات المجموعة المشتركة غير كافٍ للوفاء بالتزاماتها التعاقدية والمتعلقة بالسداد المحتمل على المدى القصير والمتوسط والتي أصبحت مستحقة، فمن الممكن أن تواجه المجموعة المشتركة مشكلات في السيولة. يمكن أن تحدث هذه المشكلات في السيولة إذا كانت السيولة المتاحة لدى المجموعة المشتركة غير كافية لتمكينها من سداد الدين المفروض عليها أو الوفاء بالتزامات القروض أو الوفاء بالتزامات السداد الأخرى الموجودة داخل الميزانية أو خارجها في تواريخ محدّدة، حتى إذا استمرت المجموعة المشتركة في استقبال ودائع جديدة من العملاء أو عائدات من التموليات الجديدة أو تدفقات الإيرادات المستقبلية الخاصة بها. يمكن أن تنشأ أيضاً هذه المشكلات في السيولة في حالة وجود تدفق غير متوقّع من ودائع العملاء أو في حالة حدوث انخفاض جوهري في قيمة محفظة الأوراق المالية السائلة لدى المجموعة المشتركة أو في حالة عدم قدرة المجموعة المشتركة على تأمين تمويل قصير الأجل بمعدلات مقبولة تجارياً لسد هذه الفجوة في التمويل.

ستُحدّد لجنة الأصول والخصوم التابعة للمجموعة المشتركة نسب السيولة وتراقبها، وستعمل على مراجعة سياسات إدارة السيولة لدى المجموعة المشتركة وتحديثها بانتظام، كما ستسعى للتأكد من أنّ المجموعة المشتركة في وضع يسمح لها بالوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها. من ناحية أخرى، ستقوم المجموعة المشتركة بإجراء تحليل استحقاقات الأصول والالتزامات بانتظام لتحديد احتياجاتها المستمرة من التمويل ولضمان الحفاظ على وجود سيولة كافية عبر فترة زمنية محدّدة. ستلتقي لجنة المخاطر والائتمانات التابعة لمجلس إدارة المجموعة المشتركة بتحديثات منتظمة بشأن السيولة لدى المجموعة المشتركة في ظل ظروف السوق العادية والمرهقة على حد سواء، فضلاً عن تطوير الإستراتيجيات المتعلقة بضمان توافر السيولة لفترات زمنية محدّدة في ظل سيناريوهات الضغط.

اعتمد المصرف المركزي سياسة تتمثل في العرض التدريجي والمرحلي لرأس المال ومعايير السيولة الخاصة بمؤسسات الائتمان، والتي أقرتها لجنة بازل المعنية بالإشراف على البنوك (لجنة بازل) ردّاً على الأزمة المالية العالمية التي شهدتها عام 2008 (الإصلاحات المنصوص عليها في اتفاق بازل الثالث). باعتبارها جزءاً من هذا العرض التدريجي لاتفاق بازل الثالث في الإمارات العربية المتحدة، أبلغ المصرف المركزي بعض البنوك في الإمارات العربية المتحدة (المتضمّنة في المجموعة المشتركة) بأنّها سيسري عليها نسبة تغطية السيولة الواردة في اتفاق بازل الثالث (LCR) وصافي معدل التمويل الثابت (NSFR) كما هو محدّد في الاتفاق (وتكون البنوك ملزمة بإبلاغ المصرف المركزي).

تكون نسبة تغطية السيولة مقياساً أدخلته لجنة بازل المعنية بالإشراف على البنوك كجزء من الإصلاحات المنصوص عليها في اتفاق بازل الثالث لقياس قدرة البنك على إدارة التدفق المستمر من أموال العملاء في حالة الضغط الشديد على مدار 30 يوماً. تُحسب النسبة عن طريق أخذ رصيد المؤسسة المالية من الأصول السائلة عالية الجودة - التي تتضمن فئات أصول منخفضة المخاطر وقابلة للتداول بشدة، تم تصميمها لتوفير مصادر كبيرة للسيولة في سيناريو الضغط هذا - وقسمتها على صافي التدفقات النقدية المتوقّعة خلال فترة الثلاثين يوماً التالية مباشرة. تتطلّب نسبة تغطية السيولة أن تمتلك البنوك ما يكفي من الأصول السائلة عالية الجودة في مخزن السيولة لتغطية الفرق بين التدفقات النقدية المتوقّعة والتدفقات النقدية المغطاة المتوقّعة على مدار 30 يوماً من فترة الضغط. تتطلّب الإصلاحات المنصوص عليها في اتفاق بازل الثالث أن تساوي أدنى قيمة للنسبة 100% (على سبيل المثال، ينبغي أن يساوي مخزون المؤسسة من الأصول السائلة عالية الجودة إجمالي صافي التدفقات النقدية على الأقل) بينما أقر المصرف المركزي نسبة تغطية سيولة على البنوك ذات الصلة في الإمارات العربية المتحدة بطريقة تدريجية، مع وضع معيار أولي بنسبة 60% عند بدء الامتثال لنسبة تغطية السيولة، وبقية لا تقل عن 100% اعتباراً من 1 يناير 2019.

وفقاً للإصلاحات المنصوص عليها في اتفاق بازل الثالث، يُعرّف صافي معدل التمويل الثابت على أنّه مقدار التمويل الثابت المتاح بالنسبة إلى مبلغ التمويل الثابت المطلوب. ينبغي أن تساوي هذه النسبة 100% على الأقل باستمرار. يُعرّف "التمويل الثابت المتاح" على أنّه جزء من رأس المال والالتزامات، والذي يُتوقع أن يكون موثقاً به على مدار فترة زمنية يُحددها صافي معدل التمويل الثابت، الذي يمتد إلى عام واحد. إنّ مقدار هذا التمويل الثابت المطلوب لمؤسسة معيّنة عبارة عن وظيفة من خصائص السيولة والاستحقاقات المتبقية من الأصول المختلفة التي تحتفظ بها تلك المؤسسة بالإضافة إلى تلك الخاصة بالتعويضات خارج الميزانية. بناءً على ذلك، ووفقاً لتوجيهات المصرف المركزي، ستقوم المجموعة

المشتركة بمراقبة موضعي السيولة والاستقرار لديها من خلال الامتثال لنسبة تغطية السيولة وصافي معدل التمويل الثابت وإعداد تقارير بشأنهما.

فيما يتعلّق بتقييم دورة الحياة، على وجه الخصوص، قد يؤثر الشرط الخاص بالحفاظ على مخزن كبير من الأصول السائلة عالية الجودة سلباً في بضعة أعمال أساسية في المجموعة المشتركة، أي الخدمات المصرفية الخاصة بالمستهلكين والبيع بالجملة، وخاصة في ضوء التكلفة المتأصلة للحفاظ على محفظة الأوراق المالية الخاصة بالأصول السائلة عالية الجودة ذات الحجم والجودة الكافيين لتغطية افتراضات التدفق التنظيمية المضمّنة في نسبة تغطية السيولة. إذا اختارت المجموعة المشتركة تخفيف هذه التكاليف الإضافية عن طريق إقرار رسوم انتقائية على الإيداع أو حد أدنى من معدلات الإقراض، فقد يؤثر هذا أيضاً في الأعمال الأخرى في المجموعة المشتركة (بما في ذلك المستهلك والبيع بالجملة)، وقد يؤدي إلى فقدان ودائع العملاء التي تُعد أحد مصادر التمويل الرئيسية في المجموعة المشتركة، و/أو صافي تدفقات الأموال الجديدة و/أو انخفاض حصة السوق في محفظة الأوراق المالية للقروض المحلية. بسبب التكاليف المتأصلة المرتبطة بالامتثال لنسبة تغطية السيولة والحفاظ على محفظة أوراق مالية كافية من الأصول السائلة عالية الجودة، قد تكون المجموعة المشتركة في وضع سيئ من حيث القدرة على المنافسة مع أقرانها من المؤسسات المالية في الإمارات العربية المتحدة التي لا تراقب السيولة من خلال نسبة تغطية السيولة، وهذا الأمر قد يكون له تأثير سلبي ملموس في أعمالها ونتائج عملياتها ووضعها المالي. وبالإضافة إلى ذلك، إذا تخلّفت المجموعة المشتركة عن الوفاء بالتزاماتها التعاقدية والمتعلقة بالسداد المحتمل، فإنّ هذا التخلف سيكون له تأثير سلبي ملموس في أعمالها ونتائج عملياتها ووضعها المالي.

فيما يتعلّق بالامتثال إلى صافي معدل التمويل الثابت، ثمة بعض مصادر "التمويل الثابت المتاح" التي يتم التعامل معها بشكل أفضل عن غيرها. وتتضمن أمثلة هذه المصادر ودائع العملاء وقروض التجزئة (ذات الاستحقاق المتبقي لأكثر من عام واحد)، وتستثنى - على سبيل المثال - التمويل بالجملة قصير الأجل (ذا الاستحقاق المتبقي لأقل من عام واحد) والتمويل من أصول لا تنتمي إلى الأصول السائلة عالية الجودة (مثل الأصول المشتقة المستثمرة في التجارة). نظراً لالتزام المزيد من البنوك بهذه النسب، فإنّ التزامها قد يؤدي عن غير قصد إلى تشويه السوق في الإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي يكون له تأثير سلبي ملموس على أعمال المجموعة المشتركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي. علاوة على ذلك، يكون بنك أبوظبي التجاري هو البنك الوحيد من بين البنوك الثلاثة التي طلب منها المصرف المركزي الالتزام بصافي معدل التمويل الثابت. وبناء على ذلك، فإنّ الدمج بين أعمال بنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال قد يزيد من احتمال الفشل من جانب بنك أبوظبي التجاري في مواصلة الامتثال لنسب التمويل المُطبّقة. وأخيراً، قد يؤدي الامتثال لصافي معدل التمويل الثابت من جانب المجموعة المشتركة إلى إثارة التحدّيات في التمويل عند مستويات مُربحة، يمكن أن يكون لها أيضاً تأثير ضار في الوضع المالي للمجموعة المشتركة.

(س) المخاطر القانونية

تتمثّل المخاطر القانونية في خطر التعرّض لخسائر تحدث نتيجة إجراء قانوني أو تنظيمي يُبطل أداء المجموعة المشتركة أو أي من أطرافها الأخرى أو يُعيقه بموجب الشروط المنصوص عليها في اتفاقياتها التعاقدية. تسعى البنوك في الوقت الحالي إلى الحد من هذه المخاطر من خلال استخدام وثائق ذات معايير موحّدة تمت مراجعتها كما ينبغي إلى جانب الحصول على المشورة القانونية المناسبة فيما يتعلّق بوثائقها غير القياسية. على الرغم من اتخاذ تدابير للحد من المخاطر القانونية، فإنّ المخاطر لا يمكن القضاء عليها تماماً؛ وخصوصاً فيما يتعلّق بتخفيف الإجراءات التنظيمية التي يمكن أن تُبطل - على سبيل المثال - بعض التزامات السداد التي يُنط بها الأطراف الأخرى التابعة للمجموعة المشتركة. وإذا تم اتخاذ هذه الإجراءات التنظيمية، فمن الممكن أن يكون لها تأثير سلبي ملموس على الوضع المالي للمجموعة المشتركة.

(ع) مخاطر العملات

ستتعرّض المجموعة المشتركة لمخاطر تقلبات العملات الأجنبية من خلال إجراء المعاملات بالعملات الأجنبية (وخصوصاً فيما يتعلّق بالتينج الكازاخستاني والجنبيه المصري). ينتج عن المعاملات التجارية التي تقوم بها المجموعة المشتركة مكاسب وخسائر بالعملات الأجنبية، وسيتم ذكرها في بيان الدخل المجمع. تعمل البنوك حالياً على ضمان بقاء التعرّض التجاري بالعملات الأجنبية عند مستوى مقبول، وذلك عن طريق شراء العملات الأجنبية وبيعها بأسعار فورية أو عن طريق التحوّط عند الاقتضاء.

ومع ذلك، فإنّ البنوك لا يمكنها الحد من جميع المخاطر فيما يتعلّق بالتعرّض التجاري بالعملات الأجنبية. على سبيل المثال، بالنسبة إلى بنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال (وهما بنكان يتعاملان تجارياً بالتينج الكازاخستاني والجنبيه

المصري)، إذا كان ثمة تغيّر كبير وضار وغير متوقّع في قيمة هاتين العملتين الأجنبيتين على وجه الخصوص، فقد يكون لهذا الأمر تأثير سلبي ملموس في بيان الدخل المجمع الخاص بالمجموعة المشتركة.

(ف) مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تُفيد بأنّ الحركة في عوامل مخاطر السوق (على سبيل المثال، أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وفروق الائتمان وأسعار الأسهم) من شأنها أن تؤثر في دخل المجموعة المشتركة أو قيمة أدواتها المالية. تفصل البنوك حالياً تعرّضها إلى محافظ أوراق مالية تجارية وغير تجارية، وذلك بسبب أعراض مخاطر السوق. يُدار التعرّض لمخاطر السوق وفقاً لحدود المخاطر التي تحددها لجنة الأصول والخصوم التابعة للمجموعة المشتركة ولجنة المخاطر والائتمانات التابعة لمجلس إدارة المجموعة المشتركة استجابة لظروف السوق المتغيرة. ومع ذلك، لا توجد أي ضمانات تُفيد بأنّ هذه التدابير تحد من مخاطر السوق أو تقضي عليها، أو ستستمر في القيام بذلك، ومن ثمّ قد يكون لمخاطر السوق تأثير سلبي في أعمال المجموعة المشتركة أو وضعها المالي أو نتائج عملياتها أو توقعاتها.

(ص) لدى المجموعة المشتركة مسؤوليات والتزامات طارئة ذات أهمية ومرتبطة بالائتمان قد تؤدي إلى خسائر محتملة

كجزء من أعمالها المصرفية العادية، تُصدر البنوك ضمانات وخطابات اعتماد (LC) سيتم النظر فيها خارج بيان الوضع المالي الخاص بالمجموعة المشتركة ريثما يتم تمويلها أو إلغاؤها فعلياً. بالإضافة إلى ذلك، تُقدّم البنوك التزامات قابلة للإلغاء وغير قابلة للإلغاء من أجل تقديم الائتمان لعملائها. على الرغم من أنّ هذه الالتزامات مشروطة، فإنّها تُعرض المجموعة المشتركة لمخاطر الائتمان والسيولة على حد سواء.

على الرغم من أنّه من المتوقع ألا يُطرح إلا جزء من تعهدات المجموعة المشتركة فيما يتعلق بهذه الالتزامات، فإنّها قد تضطر إلى سداد مبالغ فيما يتعلق بجزء أكبر من هذه الالتزامات، وخصوصاً في حالات حدوث تدهور عام في ظروف السوق. وسيؤدي هذا الأمر إلى ضرورة حصول المجموعة المشتركة على تمويل إضافي - يُحتمل أن يكون في وقت قصير نسبياً - قد لا يكون متاحاً بانتظام أو قد يكون باهظ التكلفة بصورة ملحوظة. بجانب أنّه سيؤدي إلى تقليل هامش المجموعة المشتركة والتأثير سلبياً في الدخل والربحية الناتجين عن التشغيل.

(ق) يمكن أن تتأثر المجموعة المشتركة سلباً بضعف المؤسسات المالية الأخرى وأطرافها التابعة لها أو بعجزها الملحوظ، ما قد يؤدي إلى حدوث مشكلات كبيرة في السيولة الشاملة أو خسائر أو تخلفات عن الدفع.

على خلفية القيود المفروضة على السيولة والتكلفة العالية للحصول على الأموال في سوق الإقراض بين البنوك وبالنظر إلى مستوى الترابط المرتفع بين المؤسسات المالية التي أصبحت أكثر وضوحاً بعد إفلاس بنك ليمان براذرز في عام 2008، ستتعرّض المجموعة المشتركة لخطر تدهور السلامة التجارية والمالية - أو السلامة المفترضة - في المؤسسات المالية الأخرى. في مجال صناعة الخدمات المالية، قد يؤدي تخلف أي مؤسسة عن السداد إلى خسائر كبيرة - وربما تخلف المؤسسات الأخرى عن السداد. وكما حدث في عامي 2008 و2009، يمكن أيضاً أن تؤدي المخاوف المثارة حول إحدى المؤسسات - أو تخلفها عن السداد - إلى حدوث نقص حاد في السيولة أو خسائر أو تخلفات المؤسسات الأخرى عن السداد، نظراً لأنّ السلامة التجارية والمالية للعديد من المؤسسات المالية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسبب وضعها بين البنوك أو الائتمان أو التجارة أو المقاصة أو العلاقات الأخرى. وقد يؤدي أيضاً الافتقار الملحوظ إلى وجود جدارة انتمائية لدى الطرف الآخر - أو الأسئلة المطروحة حول ذلك - إلى حدوث مشكلات في السيولة على مستوى السوق أو خسائر أو تخلفات المجموعة المشتركة أو غيرها من المؤسسات عن السداد. وقد تؤثر أيضاً هذه المخاطر، يُشار إليها غالباً باسم "المخاطر الشاملة"، بشكل سلبي في مؤسسات الوساطة المالية الأخرى، مثل غرف المقاصة وشركات الأوراق المالية والبورصات، التي تتعامل معها المجموعة المشتركة بشكل يومي. يمكن أن يكون لهذه "المخاطر الشاملة" - إذا تحققت - تأثير سلبي ملموس على قدرة المجموعة المشتركة على جمع تمويل جديد وعلى أعمالها وتوقعاتها.

(ر) قد تكون سياسات إدارة المخاطر وإجراءاتها التي تنتهجها المجموعة المشتركة غير فعالة في جميع الظروف، وقد تجعلها عرضة لمخاطر غير معروفة أو غير متوقّعة.

ليست هناك أي ضمانات تُفيد بأنّ سياسات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية عليها، وإجراءاتها في المجموعة المشتركة ستُدير المجموعة المشتركة أو تحميها كما ينبغي من جميع مخاطر الائتمانات والسيولة والسوق والمتعلقة بالتشغيل وغيرها من المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، قد لا تتعرّف أنظمة إدارة المخاطر في المجموعة المشتركة على بعض

المخاطر بدقة. قد تستند بعض الأساليب التي تنتهجها المجموعة المشتركة في إدارة المخاطر إلى استخدام بيانات السوق المحفوظة - كدليل على الأحداث التي سببتها الأزمة المالية العالمية - التي قد لا تتنبأ بدقة على الدوام بالتعرض لمخاطر في المستقبل، وهذه المخاطر يمكن أن تكون أكبر بكثير من التدابير التاريخية التي تشير إليها البيانات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون بعض المخاطر أكبر مما تُقدّره البيانات التجريبية الصادرة عن المجموعة المشتركة.

تعمل أساليب اختبار الضغط باستخدام السيناريوهات المستقبلية على مساعدة المجموعة المشتركة على تحليل تأثير المخاطر في رأس المال والربحية والسيولة ووضع التمويل لدى المجموعة المشتركة، ما يساعد بدوره على تشكيل إستراتيجية المجموعة المشتركة. تساعد هذه الأساليب على التنبؤ بالتأثيرات المحتملة فيما يتعلق بالتعرض للمخاطر في المجموعة المشتركة، ولكن قد تختلف النتائج الفعلية ويمكن أن تكون أكبر بكثير من تصور اختبارات الضغط.

تعتمد أساليب إدارة المخاطر الأخرى على تقييم المعلومات المتعلقة بالأسواق التي تعمل فيها المجموعة المشتركة أو وكلاؤها أو غيرها من الأمور المتاحة للجمهور أو المعلومات التي يمكن للمجموعة المشتركة الوصول إليها. قد لا تكون هذه المعلومات دقيقة أو كاملة أو محدّثة أو تم تقييمها بشكل صحيح في جميع الحالات. إنّ أي قصور ملموس في سياسات إدارة المخاطر أو الرقابة الداخلية عليها وإجراءاتها في المجموعة المشتركة قد يعرّضها لمخاطر كبيرة في الائتمان أو السيولة أو السوق أو التشغيل أو غيرها من المخاطر التي قد تكون بدورها لها تأثير سلبي ملموس في أعمال المجموعة المشتركة وسمعتها.

(ش) قد تحتاج المجموعة المشتركة إلى جمع رأس مال إضافي في المستقبل لعدة أسباب، وقد يصعب جمع رأس المال عند الحاجة

ستؤثر مجموعة متنوعة من العوامل في مستويات الاكتفاء من رأس المال في المجموعة المشتركة، بما في ذلك - على وجه الخصوص - التغيرات في أصولها المرجحة المخاطر وربحيتها من فترة إلى أخرى. من المرجح أن تؤدي الزيادة الملحوظة في التمويل في المستقبل إلى تقليل نسب الاكتفاء من رأس المال في المجموعة المشتركة، وسيكون لأي خسائر تتعرّض لها تأثير مماثل. بالإضافة إلى ذلك، تتغير الشروط التنظيمية من حيث حساب الاكتفاء من رأس المال والمستويات المطلوبة للاكتفاء من رأس المال من وقت لآخر. وبصفة خاصة، قد يقوم المصرف المركزي بسحب بعض أدوات بنك أبوظبي التجاري عبر بنود العمل القديمة باعتبارها أدوات رأسمالية إضافية من الفئة 1، أو تعديلها بشكل ضار. قد تحتاج المجموعة المشتركة أيضاً إلى زيادة رأس المال لديها نتيجة لتصورات السوق عن مستويات الرسملة الكافية وتصورات وكالات التصنيف. وبصفة خاصة، وكنتيجة للتنفيذ المتواصل للمعايير الواردة في اتفاق بازل الثالث في دولة الإمارات العربية المتحدة، زادت النسبة التنظيمية المطلوبة من قيمة الأسهم العادية الصادرة عن إحدى شركات المستوى الأول إلى 9.25% في عام 2018 وستزيد إلى 10% في عام 2019، وستزيد أيضاً نسبة الاكتفاء من رأس المال عندما يعرض المصرف المركزي متطلبات المخزن المؤقت لرأس المال المضاد للتقلبات الدورية. علاوةً على ذلك، كنتيجة لحالة بنك أبوظبي التجاري كبنك وطني مهم من الناحية التنظيمية (مصرف الشارقة الإسلامي)، فمطلوب التقيد بأعلى نسب رأس المال التي حددها المصرف المركزي .

بناءً على ذلك، قد تحتاج المجموعة الموحدة إلى الحصول على رأس مال إضافي في المستقبل. وقد لا يتوافر رأس المال هذا، سواء في شكل تمويل أو المساهمة في رأس المال من قِبل حملة الأسهم، إلا بشروط ملائمة تجارياً، أو لا يتوافر على الإطلاق. بالإضافة إلى ذلك، إذا كانت نسب رأس مال المجموعة الموحدة تقترب من أدنى المستويات التنظيمية، أو أدنى المستويات الداخلية لدى المجموعة الموحدة، أو المستويات المطلوب الحفاظ على تقديراتها عند المستوى المطلوب، فقد تحتاج المجموعة الموحدة إلى تعديل ممارساتها التجارية، بما في ذلك الحد من المخاطر والقيام بأنشطة بعينها. وفي حال عدم تمكّن المجموعة الموحدة من الحفاظ على نسب كفاية رأس المال، فقد تنخفض تصنيفاتها الائتمانية، ومن ثم تزيد تكلفة التمويل.

فضلاً عن ذلك، قد تتأثر مستويات كفاية رأس مال المجموعة الموحدة مادياً إذا اتخذت قرارات لإجراء تغييرات الإنقاص على أي من أصول بنك الاتحاد الوطني أو مصرف الهلال كجزء من عمليات اندماج المجموعة الموحدة. كذلك، قد تجد المجموعة الموحدة أن أي من تقييمات القيمة العادلة للأصول المتعدّدة فيما يتعلق بعمليات محاسبة سعر الشراء المطبقة على الاندماج ستؤثر تأثيراً سلبياً في مستويات كفاية رأس المال الخاصة بها.

بالإضافة إلى ذلك، إذا أصبح وضع رأس مال المجموعة الموحدة مقيداً، فقد يؤثر ذلك سلباً في قدرة الإدارة على تقديم إستراتيجية نمو المجموعة الموحدة.

(ت) إذا لم تتمكن المجموعة الموحدة من توفّع وتطوير أو تقديم خدمات رقمية جديدة لعملائها و/أو التماشي مع النظام

الرقمي في السوق المصرفي، فسيؤثر النشاط التجاري للمجموعة الموحدة، ونتائج عملياتها، ووضعها المالي تأثيراً مادياً سلبياً.

تميزت الأسواق المصرفية التي تعمل فيها المجموعة الموحدة في الآونة الأخيرة بالتغير التكنولوجي السريع، ومعايير الصناعة المتطورة، وتفضيلات خدمة العملاء المتغيرة وديناميكياتها، والابتكارات الجديدة في المنتجات والخدمات. وتتضمن مجالات التغيير الملحوظ تطوير الأنظمة والعمليات لدعم حركة العملاء، بما في ذلك توفير منصات مصرفية محمولة وغيرها من قنوات التوزيع الرقمية. وتستمر مجالات الحساب المستند إلى السحابة، والذكاء الاصطناعي، والنظام الرقمي للعمليات، وتحليلات البيانات في تعديل التكلفة، والمظهر التنافسي للمؤسسات المالية. وسيعتمد نجاح المجموعة الموحدة في المستقبل جزئياً على قدرتها على توقع هذه التطورات، وتطوير عروض المنتجات والخدمات الجديدة، أو توفيرها للإيفاء بالمتطلبات الديناميكية للتعامل في العصر الرقمي. وقد تفشل المجموعة الموحدة في توقع هذه التطورات أو الاستجابة لها في الوقت المناسب، أو، إذا استجابت، فقد لا تتجح الخدمات أو التقنيات التي طورتها في السوق مقارنة بمنافسيها الأساسيين.

لقد ركزت العديد من العمليات التجارية الأساسية لبنك أبوظبي التجاري تركيزاً إستراتيجياً أساسياً على النظام الرقمي. وتماشياً مع هذا التركيز الإستراتيجي الواسع في المؤسسة على النظام الرقمي، فقد خصص بنك أبوظبي التجاري موارد مهمة لتطوير عرضه الرقمي وسيستمر في القيام بهذه الاستثمارات مع المكافحة ليلظل في المكانة التنافسية. بالرغم من ذلك، فقد لا يوفر هذا الاستثمار والالتزام بالموارد للمجموعة الموحدة الميزة التنافسية، أو معدلات توفير التكلفة، أو تحسينات الأداء المتوقعة. علاوة على ذلك، فقد زادت مخاطر أمن الإنترنت في المؤسسات المالية بشكل ملحوظ نظراً لانتشار التقنيات الجديدة واستخدام تقنيات الإنترنت والاتصالات عن بُعد لإجراء تعاملات مالية.

يمكن أن يؤثر فشل المجموعة الموحدة في توقع التغييرات والاستجابة لها بفاعلية في الأسواق التي تعمل فيها وتطوير التقنيات أو العمليات الجديدة أو المحسنة التي تتسم بالتنافسية في السوق تأثيراً مادياً سلبياً في النشاط التجاري للمجموعة الموحدة، ونتائج عملياتها، ووضعها المالي.

(ث) يمتلك بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال محافظة أوراق مالية للقروض المعاد هيكلتها وجدولتها، ولا يوجد ضمان بعدم المطالبة بإعادة تداول هذه القروض في المستقبل

كنتيجة لظروف السوق السيئة، فقد ركزت ثلاثة بنوك على إعادة جدولة قروضه أو هيكلتها بواسطة المدينين أثناء الأزمة المالية. تمثل القروض المعاد جدولتها القروض التي أعيدت جدولة الشروط الخاصة بها، ما نتج عنه امتيازات معينة لدفع القروض (مثل إعادة جدولة المبالغ الأساسية حتى فترات لاحقة و/أو تحديد مبالغ الفائدة على مستويات منخفضة نسبياً لفترة معينة يعقبها مبالغ فائدة أكبر في فترات لاحقة) ولكن في حال لا تتسبب الشروط الجديدة في فقد البنك لقيمة حالية. وتمثل القروض المعاد هيكلتها القروض التي تم تجديدها بالكامل أو تعديلها مادياً (إلى درجة أكبر من القروض التي تمت إعادة جدولتها ببساطة) كنتيجة لنسبة الربح المنخفضة و/أو مبلغ رأس المال. لا تُعتبر القروض المعاد جدولتها متعثرة، لكن يتم إدراك الإلتلاف عند الضرورة، بما يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 9 وتتم الكتابة مرة أخرى إلى بيان الدخل عند استلام الفائدة أو رأس المال (كما هو ملائم) على الدين.

بالرغم من ذلك، لا يوجد ضمان بأن هذه القروض المعاد جدولتها أو هيكلتها ستتجح في الحد من المخاطر التي تواجه ائتمان المجموعة الموحدة. علاوة على ذلك، نظراً إلى الافتقار إلى المعلومات والبيانات المالية المتوافرة بشكل علني والخاصة بائتمان المدينين وتواريخ الدفع الخاصة بهم في مجلس التعاون لدول الخليج العربي (بشكل أساسي نظراً لتواريخ الائتمان المحدودة للمقترضين) وعدم تمكنهم في بعض الحالات (أو عدم رغبتهم) من تقديم المعلومات، كما وكيفاً، التي ينشدها المقرضون، ونظراً إلى حقيقة أن مكاتب الائتمان في الإمارات العربية المتحدة تم إنشاؤها حديثاً، فسيكون مطلوباً من المجموعة الموحدة وضع افتراضات معينة عند تقييم الوضع المالي والجدارة الائتمانية للمدينين.

إذا فشلت المجموعة الموحدة في إعادة جدولة القروض أو إعادة هيكلتها على نحو مناسب أو أي افتراضات تم وضعها للتأثير في فشل إجراء عمليات إعادة الجدولة وإعادة الهيكلة أو افتراضات الطرف الآخر للمدينين فيما يتعلق بالقروض المعاد جدولته أو هيكلته، فقد تحتاج هذه القروض إلى إعادة الجدولة أو إعادة الهيكلة مرة أخرى، أو قد تحتاج المجموعة الموحدة إلى إجراء المزيد من تغييرات الإلتلاف، ويمكن أن يتأثر نشاطها التجاري، ونتائج عملياتها، ووضعها المالي تأثيراً سلبياً.

(خ) لا يتمكن بعض مديني المجموعة الموحدة، أو لا يرغبون، من توفير البيانات المالية كما وكيفاً، التي تشدها المجموعة الموحدة

بالرغم من أن الكشف المعتاد للمعلومات المالية للمدينين مطلوبة، فلا يوفر بعض المدينين، لاسيما العملاء ذوو الرصيد المالي الكبير (HNWIS) بما في ذلك الكيانات التابعة لهؤلاء العملاء أو الخاضعة لهم، فضلاً عن الخبراء، المعلومات المنشودة، كما وكيفاً، أو لا يتمكنون من توفيرها. بالإضافة إلى ذلك، قد لا تقدم هذه البيانات المالية دائماً صورة واضحة ومماثلة للوضع المالي لكل شخص من هؤلاء المدينين. على سبيل المثال، فإن البيانات المالية لمديني المجموعة الموحدة (بما في ذلك العملاء ذوو الرصيد المالي الضخم) غير مطلوبة (ما لم يتم ذكرها علانية) بما يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو أن تتم مراجعتها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة.

قد ينتج عن عدم توفر البيانات المالية الملائمة، كما وكيفاً، الخاصة بالمدينين عدم تمكّن المجموعة الموحدة من تقييم الوضع المالي والحالة الائتمانية للمدينين على نحو دقيق؛ ما يؤدي إلى زيادة معدل التعثر في محفظة الأوراق المالية لقرض المجموعة الموحدة. وقد يؤثر ذلك تأثيراً مادياً سلبياً في النشاط التجاري للمجموعة الموحدة، ونتائج عملياتها، ووضعها المالي.

(د) قد تأثرت المجموعة الموحدة تأثراً مادياً سلبياً نتيجة خسارة الأعمال التجارية من العملاء الأساسيين الذين يمثلون نسبة كبيرة من القروض والودائع

تحصل البنوك على نسبة كبيرة من صافي دخل التشغيل بها من بعض العملاء الأساسيين، بما في ذلك الكيانات الخاضعة للحكومة، والكيانات ذات الصلة بالحكومة، وأعضاء الأسرة الحاكمة في أبوظبي وغيرهم من العملاء ذوي الرصيد المالي الضخم (يشمل ذلك الكيانات التابعة لهؤلاء العملاء أو الخاضعة لهم). ويمكن أن تؤثر خسارة جميع الأعمال أو نسبة كبيرة منها التي يقدمها عميل أو أكثر تأثيراً مادياً سلبياً في النشاط التجاري للمجموعة الموحدة، ونتائج عملياتها، ووضعها المالي.

يعتمد الوضع المالي وتحقيق الأرباح باستمرار للكيانات الخاضعة للحكومة أو الكيانات ذات الصلة بالحكومة على سياسة الإنفاق التي تنتهجها الحكومة. وبالتالي تتعرض المجموعة الموحدة إلى عمليات تحويل عند انتهاج سياسة الإنفاق الحكومي، وتأثيرها في مستوى النشاط الاقتصادي الذي لا يخضع لسلطة أبوظبي والإمارات العربية المتحدة، كما قد يصعب توقع تأثير هذه التحولات في المجموعة الموحدة. ونتج عن الأوضاع الاقتصادية الصعبة منذ منتصف عام 2014 عجز كبير في الميزانية عبر اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربي، فضلاً عن الميزانيات المالية المنخفضة والإنفاق العام.

قد يؤثر فشل المجموعة الموحدة في توقع هذه التحويلات وتقييمها على نحو ملائم تأثيراً سلبياً في نشاطها التجاري، ونتائج عملياتها، ووضعها المالي.

(ض) قد تؤثر التغييرات في رأس المال وأسعار سندات الدين في قيم المحفظات الاستثمارية للمجموعة الموحدة

تمتلك البنوك أسهم كاستثمارات. يمكن أن يؤثر عدم استقرار أسواق حقوق الملكية والدين العالمي تأثيراً سلبياً في محفظات استثمارية للمجموعة الموحدة، ووضعها المالي، ونتائج عملياتها.

(ظ) إن الزيادة الكبيرة في المخصصات أو الخسائر الجديدة لانخفاض القيمة الأكبر من مستوى مخصصات انخفاض القيمة المسجلة سابقاً للقروض والسلفيات المشكوك في إمكانية تحصيلها للعملاء قد تؤثر بالسلب في نتائج عمليات المجموعة الموحدة ووضعها المالي

فيما يتعلق بأنشطة الإقراض في البنوك، فقد حددت البنوك بشكل دوري مخصصات انخفاض القيمة لخسائر القروض، التي يتم تسجيلها في بيانات الإيرادات. يعتمد المستوى الإجمالي لمخصصات انخفاض القيمة على تقييم كل بنك لتجربة الخسائر السابقة التي مر بها وحجم القروض التي يتم تقديمها ونوعها والضمان المؤدع والمعايير المتبعة والقروض التي فات موعد استحقاقها والأوضاع الاقتصادية والعوامل الأخرى المرتبطة بإمكانية تحصيل القروض المختلفة. وبالرغم من أن المجموعة الموحدة ستسعى إلى وضع مستوى مناسب من مخصصات انخفاض القيمة بناءً على أفضل تقدير لمقدار الخسارة المتكبدة بين جميع البنوك من وجهة نظرها، فإنها قد تضطر إلى إجراء زيادة كبيرة في مخصصات انخفاض القيمة المرتبطة بخسائر القروض في المستقبل نتيجة لزيادات الأصول المتعثرة أو الأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي ينجم عنها زيادات في حالات التعثر والإفلاس، أو غير ذلك من الأسباب.

علاوة على ذلك، تم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (IFRS 9) على فترات إعداد التقارير المالية اعتباراً من 1 يناير 2018، ليحل محل معيار المحاسبة الدولي 39 (IAS 39) وي طرح نموذج "الخسارة الائتمانية المتوقعة" لقياس انخفاض قيمة الأصول المالية، بحيث لم يعد من الضروري حدوث واقعة ائتمانية قبل الإقرار بالخسارة الائتمانية. قد تؤثر أي تغييرات على نماذج قياس الانخفاض في القيمة هذه بموجب المعيار IFRS 9 بالسلب في مخصصات انخفاض القيمة التي حددتها المجموعة الموحدة والتي قد يكون لها تأثير سلبي في أعمال المجموعة الموحدة ونتائج عملياتها ووضعها المالي. بالنظر إلى بنك أبوظبي التجاري، على سبيل المثال، تم تسجيل التأثير الأولي للمعيار IFRS 9 في بيان افتتاح الإيرادات المحفوظ بها في البيانات المالية الموحدة بتاريخ 31 ديسمبر 2018 والذي يشير إلى أن نسبة كفاية رأس المال لبنك أبوظبي التجاري ونسبة الأسهم المشتركة من المستوى الأول، على الرغم من أنها أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية لرأس المال الإضافي، قد انخفضت بمعدل [1.83% و 0.56%] في الفترة المشمولة بالتقارير (والتي شهدت انخفاضات جزئية بسبب تطبيق المعيار IFRS 9 في إعداد نموذج انخفاض القيمة).

علاوة على ذلك، وفق الجدول الزمني المتوقع لدمج الاندماج، لا يُتوقع توحيد نماذج معيار IFRS 9 بالنسبة إلى البنوك حتى ديسمبر 2020 (بسبب الوقت والتعقيد اللذين تتطلب عليهما عملية توحيد هذه النماذج). وبناءً على ذلك، سعى بنك أبوظبي التجاري إلى الحصول على موافقة المصرف المركزي للسماح للمجموعة الموحدة بمتابعة استخدام كل من نماذج المعيار IFRS 9 المستخدمة حالياً بواسطة البنوك إلى أن يتم تنفيذ عملية التوحيد. ونتيجة لاتباع المجموعة الموحدة نماذج مختلفة لقياس انخفاض قيمة أصولها المالية بموجب المعيار IFRS 9، قد تزداد صعوبة تحديد المجموعة الموحدة للمقياس الصحيح لخسائر انخفاض القيمة الخاصة بها، كما تزداد، على وجه التحديد، مخاطرة أن يكون هذا التحديد غير صحيح.

إن أي زيادة ملحوظة في مخصصات انخفاض القيمة لخسائر القروض أو أي تغير جوهري في تقدير المجموعة الموحدة لمخاطر الخسارة الكامنة في محفظة القروض والسلفيات غير المتدنية القيمة للعملاء، وكذلك حدوث خسائر قروض تتجاوز مخصصات انخفاض القيمة المخصصة لهذا الصدد، سيؤثر بالسلب في أعمال المجموعة الموحدة ونتائج عملياتها ووضعها المالي.

(غ) زيادة تعرض المجموعة الموحدة لمخاطرة التطوير والبناء وأوضاع سوق العقارات المعاكسة.

سيملك البنك الموحد محفظة كبيرة من الأصول العقارية وسيتعهد بالتزامات، في بعض الحالات، بتطوير هذه العقارات. إن سوق العقارات في دولة الإمارات العربية المتحدة قد دأبت على التعرض لتقلبات كبيرة. ومن ثم، فإن أي تراجع غير متوقع في سوق العقارات قد يكون له تأثير ملموس في قيمة الوضع المالي للمجموعة الموحدة. كما أن بنك الاتحاد الوطني يتحمل من حين إلى آخر بعض الالتزامات التي تحد من قدرته على التنازل عن مصالحه في بعض ترتيبات التمويل العقاري حتى يتم الانتهاء من تطوير الأصول العقارية الخاضعة لترتيبات التمويل الخاصة به. وبناءً على ذلك، نتيجة لعدم قدرة بنك الاتحاد الوطني على تصفية أوضاعه في ظل هذه الظروف، فإن المجموعة الموحدة ستعرض لمخاطر التطوير والبناء فضلاً عن تراجع سوق العقارات بشكل عام.

(أ) تعرض المجموعة المشتركة لمخاطر مرتبطة بالتغييرات التي تطرأ على لائحة المصرف المركزي بشأن إعادة هيكلة البنك لقروض المستهلكين إلى مواطني الإمارات العربية المتحدة

لقد أكد المصرف المركزي على أن البنوك في الدولة، بناءً على الاستثناءات، (بما يتفق مع اللوائح المعمول بها في المصرف المركزي) قد أعادت هيكلة ديون العملاء المتعثرين من خلال تمديد آجال الاستحقاق بحيث تتجاوز الحد الأقصى لمدد الحيابة المقررة من المصرف المركزي، وأن هذه الاستثناءات قد أساءت استخدامها من قبل البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة. نتيجة لذلك، فإن ثمة مخاطرة تتمثل في أن المصرف المركزي قد يطبق لوائح لمعالجة فجوات الامتثال في سوق الإقراض الاستهلاكي إضافة إلى عبء الديون المفرط على المواطنين المدينين في دولة الإمارات العربية المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بالقروض الشخصية وقروض السيارات وتسهيلات السحب على المكشوف وأرصدة البطاقات الائتمانية.

4. المخاطر المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودولة الإمارات العربية المتحدة

(أ) يوجد لدى دولة الإمارات العربية المتحدة اقتصاد يعتمد على السلع والخدمات في الشرق الأوسط ويعتمد كذلك على عائدات النفط وينمي اقتصاد صناعاتها الأخرى

يعتمد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، واقتصاد أبوظبي على وجه الخصوص، على عائدات النفط. على الرغم من أن إمارة أبوظبي تروج لأنشطة مشاريع السياحة والعقارات وتقوم بعدد كبير من مشاريع التنمية على نطاق واسع، فإن صناعة النفط والغاز تنصدر اقتصاد أبوظبي، فلقد أسهمت صناعة النفط والغاز بنسبة 50.9% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في 2014 و 35.1% في 2015 و 31.7% في 2016 و 35.9% في 2017، على نحو يعكس بيئة أسعار النفط المنخفضة من منتصف 2014 فصاعداً. ومع ذلك، تواصل الحكومة تنفيذ إستراتيجيات لضمان أن الاقتصاد مشتق من مجموعة متنوعة من قطاعات الصناعة بصورة متزايدة.

لقد دأبت البنوك على تلقي التمويل الكبير وغيره من أشكال الدعم من الحكومة والحكومة الاتحادية في الإمارات العربية المتحدة. في حالة تلقيه من الحكومة، فإن هذا التمويل وغيره من أشكال الدعم مستمد إلى حد كبير من عائدات النفط الكبيرة للحكومة.

لقد تأثرت اقتصادات أبوظبي والإمارات العربية المتحدة معاً بشكل كبير بأسعار النفط العالمية. فمنذ منتصف 2014 واستناداً إلى البيانات التي نشرتها منظمة البلدان المصدرة للنفط ((OPEC)، انخفضت أسعار النفط (استناداً إلى السلة المرجعية لمنظمة OPEC وهي عبارة عن مزيج وطني من أنواع النفط الخام من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك خام مريان في أبوظبي) من المعدل السنوي البالغ 96.29 دولاراً أمريكياً للبرميل في 2014 إلى 49.49 دولاراً أمريكياً للبرميل في 2015 و 40.76 دولاراً أمريكياً للبرميل في 2016. ثم انتعشت الأسعار في 2017، حيث بلغ متوسط السعر السنوي للسلة المرجعية في ذلك العام 52.43 دولاراً أمريكياً و 69.78 دولاراً أمريكياً في 2018. ثم بلغ متوسط الأسعار الشهرية للسلة المرجعية لمنظمة OPEC في 2019 58.74 دولاراً أمريكياً في يناير و 61.77 دولاراً أمريكياً في فبراير.

من المتوقع أن تستمر أسعار النفط في التذبذب في المستقبل استجابة للتغيرات في العديد من العوامل التي لا يملك بنك أبوظبي التجاري أي سيطرة عليها. تشمل العوامل التي قد تؤثر في سعر النفط، على سبيل المثال لا الحصر:

- التطورات الاقتصادية والسياسية في المناطق المنتجة للنفط، لا سيما في الشرق الأوسط؛
- العرض والطلب العالمي والإقليمي، والتوقعات بشأن العرض والطلب في المستقبل، فيما يتعلق بمنتجات المواد الهيدروكربونية؛
- قدرة أعضاء منظمة OPEC والبلدان الأخرى المنتجة للنفط الخام على الاتفاق بشأن مستويات إنتاج وأسعار عالمية محددة والمحافظة عليها؛
- تأثير اللوائح البيئية الدولية المُعدة للحد من الانبعاثات الكربونية؛
- الإجراءات الأخرى التي تتخذها البلدان الرئيسة المنتجة للهيدروكربون الخام أو المستهلكة له؛
- أسعار الوقود البديل ومدى توافره والظروف الاقتصادية والسياسية العالمية وأسعار التكنولوجيات الجديدة التي تستخدم الوقود البديل ومدى توافرها؛
- والطقس العالمي والظروف البيئية.

إن الانخفاض في الأسعار الدولية للمنتجات الهيدروكربونية، في المستقبل، يمكن أن يؤثر بصورة عكسية في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة الذي بدوره يمكن أن يكون له تأثير سلبي في أعمال المجموعة المشتركة.

(ب) قد تؤثر الاضطرابات وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سلباً على البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها البنوك

رغم أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد استمتعت بنمو كبير للاقتصاد في السنوات الأخيرة فإنه لا يوجد هناك ضمان باستمرار ذلك النمو. ويرجع ذلك بصفة خاصة إلى الأحوال المالية والاقتصادية السلبية التي واجهها العالم أوائل 2008. فمنذ ذلك الحين، كان هناك تباطؤ أو انخفاض في معدلات النمو التي شهدتها العديد من البلدان داخل مجلس التعاون الخليجي ودولة الإمارات قبيل هذه الفترة. ونتيجة لذلك، توجد قطاعات معينة في اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي مثل المؤسسات المالية التي استفادت من معدلات النمو المرتفعة هذه، قد تأثرت على نحو سلبي بسبب الأزمة المالية العالمية.

استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي (المصدر: صندوق النقد الدولي IMF تقرير البلد رقم 218/17 بتاريخ 14 يوليو 2017)، كان من المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي في الإمارات 1.3 بالمئة في 2017، بعد أن بلغ 3.0 بالمئة في 2016، و 3.8 بالمئة في 2015. يتأثر الأداء المالي للمجموعة الموحدة مادياً وسلبياً بسبب سوء الأحوال الاقتصادية العامة في الأسواق التي تعمل فيها المجموعة الموحدة، بالإضافة إلى أحوال الأسواق التجارية في الولايات

المتحدة وأوروبا وأسواق التداول الدولية الأخرى أو العوامل ذات الصلة. بل أكثر من ذلك، رغم أن سياسات الحكومة الاتحادية (الحكومة الاتحادية بالإمارات العربية المتحدة) قد أدت بصفة عامة إلى تحسن الأداء الاقتصادي، فإنه لا توجد أي ضمانات باستمرار هذه السياسات أو مستوى الأداء.

ولا يمكن إعطاء ضمانات بأن الحكومة الاتحادية بدولة الإمارات لن تنفذ وتطبق لوائح أو سياسات أو أنظمة نقدية أو مالية أو تفسيرات قانونية جديدة للوائح الحالية ذات الصلة بما قد يؤثر في الضرائب وأسعار الفائدة أو ضوابط صرف العملات، أو بخلاف ذلك أن تتخذ إجراءات يمكن أن يكون لها تأثير مادي ضار على أعمال المجموعة الموحدة ووضعها المالي أو توقعات النجاح بها.

(ج) المخاطر الناجمة عن عدم وضوح الأنظمة القانونية والتنظيمية في عدد من البلدان التي ستعمل فيها المجموعة الموحدة بعد الاندماج

يوجد لدى بعض البلدان التي يعمل فيها بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال حالياً (والتي ستعمل فيها المجموعة الموحدة بعد إتمام الاندماج) لوائح وأنظمة قانونية وتنظيمية تختلف في درجات تطورها. وبعض تلك البلدان أيضاً قيد التحول إلى اقتصاد السوق، ونتيجة لذلك، فإنها تمر بتغييرات في النظم الاقتصادية والسياسات الحكومية (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، السياسات المتعلقة بملكية الأجانب، وتحويل الأرباح إلى الخارج، وحقوق الملكية والتعاقد والتخطيط وأنظمة منح التراخيص)، والتي قد تؤثر في استثمارات المجموعة الموحدة في تلك البلدان.

إن الإجراءات الخاصة بالأنظمة القانونية والتنظيمية في تلك البلدان لا تزال قيد التطور، ومن ثمَّ فإن تفسير القوانين واللوائح وتطبيقها يفتقر إلى الانتظام. قد يكون هناك التباس وتناقضات واختلاف في تفسير القوانين واللوائح وتنفيذها. إن كل من تلك العوامل قد تؤثر في قدرة المجموعة الموحدة على تنفيذ حقوقها بموجب عقودها أو الدفاع عن نفسها في القضايا التي يرفعها الآخرون عليها.

(د) المخاطر الناجمة عن تعزيز سلطات المصرف المركزي التنظيمية

في دولة الإمارات العربية المتحدة، قد تم إقرار تشريع جديد في 2018 في شكل مرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018 بشأن المصرف المركزي وتنظيم المؤسسات والأنشطة المالية (قانون المصرف المركزي)، ليحل محل تشريع سابق. يتضمن قانون المصرف المركزي هذا إطاراً معززاً للمراقبة والإشراف والتنفيذ، حيث ينص على سلطات عقابية محددة لم تكن متوافرة في السابق للمصرف المركزي. وبناءً على ذلك، قد تكون المجموعة الموحدة في خطر بالغ بسبب التدخل التنظيمي، خاصةً كنتيجة للتكامل المرتبط بالاندماج.

(هـ) المخاطر الناجمة عن أفعال غير قانونية أو أفعال حكومية تعسفية

قد يكون لدى السلطات الحكومية في العديد من البلدان التي تعمل فيها المجموعة الموحدة درجة عالية من السلطة التقديرية وفي أوقات تعمل بصورة انتقائية أو تعسفية، من دون جلسة استماع أو إشعار مسبق، وفي بعض الأحيان بخلاف أحكام القانون أو لتحقيق اعتبارات سياسية أو تجارية. ويمكن أن يشمل مثل هذا الإجراء الحكومي، من ضمن أشياء أخرى، سحب استثناءات وامتيازات معينة تمنحها السلطات التنظيمية المختلفة فيما يتعلق بعملية الاندماج، ومصادرة الممتلكات دون تعويض مناسب أو قيود على تحويل الأرباح و/أو عوائد الأسهم. ويمكن لأي إجراء متخذ من هذا القبيل أن يكون له تأثير سلبي في الأعمال التجارية للمجموعة الموحدة ووضعها المالي ونتائج عملياتها.

(و) المخاطر المرتبطة بالتغييرات التنظيمية

تخضع جميع البنوك لعدد من الضوابط الاحترازية والتنظيمية المصممة للحفاظ على سلامة البنوك ووضعها، وضمان الامتثال للأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها والحد من تعرضها للمخاطر. وتشمل هذه اللوائح القوانين واللوائح الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة (وخاصة تلك الخاصة بالحكومة الاتحادية والمصرف المركزي بدولة الإمارات العربية المتحدة)، بالإضافة إلى القوانين واللوائح الخاصة بالبلدان الأخرى التي تعمل فيها البنوك (والتي ستعمل فيها المجموعة الموحدة بعد الاندماج).

كما أن أي تغييرات في تلك القوانين واللوائح و/أو الأسلوب الذي يتم تفسيرها أو تنفيذها به قد يكون له تأثير مادي سلبي في الأعمال التجارية للمجموعة الموحدة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها، خاصةً فيما يتعلق بتنفيذ المصرف

المركزي لمتطلبات اتفاقية بازل الثالثة، التي يمكن أن تؤدي، بسبب طبيعة سوق دولة الإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص، إلى حدوث خلل غير متوقع في الودائع المحلية وأسواق القروض (حيث تقوم البنوك بتغيير ملامح التمويل الخاصة بها لتلتزم بالمتطلبات).

(ز) لا يوجد يقين عما إذا كانت المجموعة الموحدة سوف تستمر في التمتع بنظام ضريبي موافق يتم تطبيقه عليها

كما هو الحال بالنسبة إلى البنوك الوطنية الأخرى بدولة الإمارات العربية المتحدة، لا تخضع البنوك حالياً لدفع ضرائب على أرباحها في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تعتمد على إعفاء حكومي. ورغم أن المجموعة الموحدة تتوقع وجوب استمرار تطبيق هذا الإعفاء فيما يتعلق بعمليات المجموعة الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، فإنه لا يوجد ضمان بأن ذلك سوف يستمر. وإذا فرضت السلطات الإماراتية أو السلطات الأخرى في الولايات القضائية التي تعمل فيها المجموعة الموحدة أنظمة ضريبية جديدة على المجموعة الموحدة، فسوف يكون لذلك تأثير سلبي في عمليات المجموعة الموحدة ونتائجها.

لا تخضع أي من البنوك حالياً لدفع ضريبة الشركات على أرباحها داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، لكن، طبقت بعض دول مجلس التعاون الخليجي (بما فيها دولة الإمارات العربية المتحدة) نظام ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5%، بدءاً من 1 يناير 2018، مع توقع قيام بقية دول مجلس التعاون الخليجي بتطبيق تلك الضريبة في 2019.

وصدر التشريع الوطني الإماراتي الذي يطبق اتفاقية إطار العمل هذه في 23 أغسطس 2017 (مرسوم بقانون اتحادي رقم 8 لسنة 2017)، وفي 28 نوفمبر 2017، أصدرت وزارة المالية الإماراتية اللوائح التنفيذية المتممة لضريبة القيمة المضافة.

كما أن تطبيق أي نظام ضريبي مستقبلي للشركات قد يتم تطبيقه في دولة الإمارات العربية المتحدة قد يكون له تأثير ملموس سلبي في الأعمال التجارية للمجموعة الموحدة ونتائج عملياتها ووضعها المالي.

(ح) تحركات في الصرف الأجنبي قد تؤثر بصورة عكسية في ربحية المجموعة الموحدة

ستحتفظ المجموعة الموحدة بحساباتها وتعلن عن نتائجها بالدرهم الإماراتي. وقد تم تحديد قيمة الدرهم الإماراتي بسعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي منذ 22 نوفمبر 1980. وعلى الرغم من تأكيد المصرف المركزي مجدداً، اعتباراً من يونيو 2016، عزمه على الحفاظ على ربط الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي، فلا يمكن ضمان أن الدرهم الإماراتي لن يتم تحريره في المستقبل أو أنه لن يتم تعديل سعره بكيفية تؤثر سلباً في نتائج عمليات المجموعة الموحدة ووضعها المالي. وسوف يكون لدى المجموعة الموحدة ضمن محافظتها أصول والتزامات بعملية الدولار الأمريكي وإن أي تعديل أو إلغاء لتثبيت سعر الصرف الأجنبي هذا، خاصة إذا ضعف الدرهم الإماراتي أمام الدولار الأمريكي، سوف يعرض المجموعة الموحدة لتحركات في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدرهم الإماراتي ويمكن أن يكون له تأثير سلبي في الأعمال التجارية للمجموعة الموحدة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها ومن ثم يؤثر في قدرة المجموعة الموحدة على تلبية التزاماتها.

بالإضافة إلى ذلك، ربطت دول مجلس التعاون الخليجي المنتجة للنفط التالية عملاتها بالدولار الأمريكي اعتباراً من تاريخ نشرة المساهمين: المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ومملكة البحرين. واستجابة لتقلبات أسعار النفط عالمياً خلال 2015، واجهت البلدان المنتجة للنفط التي ربطت عملاتها كالعادة بالدولار الأمريكي ضغطاً لتحرير عملاتها، وفي بعض الحالات، قامت بتحرير عملاتها بالفعل. على سبيل المثال، قامت كازاخستان بإلغاء ربط التينغ الكازاخستاني بالدولار الأمريكي في 20 أغسطس 2015، الأمر الذي تبعه إلغاء ربط الدولار الأمريكي بالمانات الأذربيجاني في 21 ديسمبر 2015.

ثمة خطر يتمثل في احتمالية اختيار دول إضافية إلغاء ربط عملتها الحالية بالدولار الأمريكي، في كل من دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة بأكملها. على الرغم من أن التأثيرات طويلة المدى الناتجة عن هذه الإجراءات غير مؤكدة، فإنه من المرجح أن تواجه أي عملة تم إلغاء ربطها انخفاضاً في قيمتها مقابل الدولار الأمريكي عقب إلغاء الربط على الفور.

ونظراً إلى مستويات التعرض وسط المؤسسات المالية الإقليمية للعملات الأخرى ذات السعر الثابت، فمن المرجح كذلك أن يؤثر انخفاض قيمة (قيم) العملة بالسلب في الأنظمة المصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة وعبر دول مجلس

التعاون الخليجي بأكملها.

(ط)

قد يكون من الصعب بالنسبة إلى المساهمين الأجانب إنفاذ أحكام قضائية ضد المجموعة الموحدة

لقد تأسس بنك أبوظبي التجاري ويقع مقره الرئيس في دولة الإمارات العربية المتحدة كما أن غالبية أصوله التشغيلية تحتفظ بها شركات (شاملاً البنك ذاته)، مؤسسة في دولة الإمارات العربية المتحدة وتحكمها قوانينها. وإن غالبية أصول جميع البنوك موجودة حالياً في دولة الإمارات العربية المتحدة. وعلى هذا الأساس، قد يصعب أو يستحيل القيام بالتبليغات القضائية خارج الدولة على المجموعة الموحدة أو تنفيذ أحكام قضائية صادرة من محاكم خارج الدولة.

يوجد نطاق محدود لسبل التصحيح القائمة على التدابير الذاتية بموجب قانون دولة الإمارات العربية المتحدة حيث يتعين السعي إلى تنفيذ سبل التصحيح هذه، بشكل عام، في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال المحاكم. كما أنه بموجب قانون دولة الإمارات العربية المتحدة الحالي، من غير المرجح أن تقوم المحاكم الإماراتية بتنفيذ حكم قضائي خارجي دون إعادة النظر في أساس الدعوى أولاً، والذي يمكن تطبيق القانون الإماراتي عليه بسهولة، ومن ثم تجاهل اختيار الأطراف لقانون آخر بوصفه القانون الحاكم للمعاملة. وفي حالة احترام اختيار الأطراف، وهو أمر غير مرجح، من المهم ملاحظة أنه في دولة الإمارات العربية المتحدة يتعين تأسيس القانون الأجنبي كمسألة واقعية. وبناءً عليه، قد لا يتوافق تفسير القانون الخارجي من قبل محكمة في دولة الإمارات العربية المتحدة مع ذلك التفسير الصادر من محكمة خارجية.

ومن حيث المبدأ، تُقر المحاكم في دولة الإمارات العربية المتحدة باختيار القانون الأجنبي إذا اقتنعت بوجود صلة مناسبة بين اتفاقية المعاملة ذات الصلة والقانون الأجنبي الذي وقع عليه الاختيار. ولكنها لن تقبل تنفيذ أي فقرة في القانون الأجنبي تتعارض مع السياسة أو النظام أو الأخلاق العامة المتعارف عليها في دولة الإمارات العربية المتحدة أو تخالف أي قانون إلزامي في دولة الإمارات أو متبع فيها.

تُعد دولة الإمارات العربية المتحدة ولاية قضائية تطبق القانون المدني ولا يكون للسوابق القضائية في دولة الإمارات العربية المتحدة تأثير ملزم. بالإضافة إلى ذلك، لا يتم تسجيل قرارات المحاكم في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام. ومن ثم يترتب على هذه العوامل المزيد من انعدام الثقة القضائية.

دخلت اتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها لسنة 1958 (اتفاقية نيويورك) حيز التنفيذ في دولة الإمارات العربية المتحدة في 19 نوفمبر 2006. وفي حالة عدم وجود أي اتفاقية تنفيذ أخرى متعددة الأطراف أو ثنائية الأطراف، يجب أن تنفذ دولة الإمارات العربية المتحدة قرار التحكيم الصادر في لندن بوصفه قراراً أجنبياً وفق شروط اتفاقية نيويورك.

بموجب اتفاقية نيويورك، تلتزم دولة الإمارات العربية المتحدة بالاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، إلا إذا تمكن الطرف المعارض للتنفيذ من إثبات أحد الأسس بموجب المادة 7 من اتفاقية نيويورك لرفض التنفيذ أو وجدت المحاكم الإماراتية أن الموضوع محل النزاع لا يمكن تسويته عن طريق التحكيم أو أن التنفيذ سيكون مخالفاً للسياسة العامة المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما أن ثمة حالات محدودة قامت فيها المحاكم الإماراتية، أبرزها محكمة الفجيرة الابتدائية ومحكمة التمييز بدبي، بإقرار الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها أو أمرت بذلك بموجب اتفاقية نيويورك.

إن كيفية قيام المحاكم الإماراتية بتفسير فقرات اتفاقية نيويورك وتطبيقها عملياً وما إذا كانت المحاكم الإماراتية ستنفذ قرار التحكيم الأجنبي وفق اتفاقية نيويورك (أو أي اتفاقية تنفيذ أخرى متعددة الأطراف أو ثنائية الأطراف)، تظل أمراً لم يتم اختياره إلى حد كبير. ويعزز ذلك الافتقار إلى وجود نظام للسوابق القضائية الملزمة في دولة الإمارات العربية المتحدة فضلاً عن استقلال الإمارات المختلفة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث إن بعضها تمتلك أنظمة محاكم خاصة بها مستقلة عن النظام الاتحادي، والتي قد لا يكون لأحكامها أكثر من مجرد قوة مقنعة دولياً. على الرغم من توافر أمثلة على قرارات تحكيم أجنبية تُجرى تنفيذها في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب اتفاقية نيويورك، فثمة قضايا أخرى تم فيها رفض تنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية، مع خلط القاضي ذي الصلة، على سبيل المثال، بين متطلبات تنفيذ القرارات المحلية ومتطلبات تنفيذ القرارات الأجنبية بموجب القانون الاتحادي الإماراتي رقم 1 لسنة 1992 بصيغته المعدلة، أو تجاهل فقرات المادة 238 من قانون الإجراءات المدنية. تنص المادة 238 من قانون الإجراءات المدنية على أن المواد من 235 إلى 237 (التي تتناول تنفيذ الأحكام القضائية والأوامر والصوروك الأجنبية والتي تتضمن متطلبات مرهقة يتعين استيفاؤها قبل أن تنظر المحاكم الإماراتية في تنفيذها) تسري فقط في حالة عدم وجود اتفاقيات متعددة الأطراف أو ثنائية

الأطراف مثل اتفاقية نيويورك.

(ي) المخاطر المتعلقة بالمساهمين خارج دولة الإمارات العربية المتحدة

قد يواجه مساهمو بنك أبوظبي التجاري غير المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة أو المواطنون أو المقيمون من دولة أخرى (المساهمون خارج دولة الإمارات العربية المتحدة) مخاطر خاصة تتعلق بمساهماتهم. على سبيل المثال، في حالة قيام بنك أبوظبي التجاري بتقديم عرض مستقبلي لأسهمه إلى مساهميه الحاليين، فإن قدرة المساهمين خارج دولة الإمارات العربية المتحدة على المشاركة في ذلك العرض الآخر قد تتأثر بقوانين الولايات القضائية ذات الصلة نتيجة لعدم قدرة بنك أبوظبي التجاري على ضمان الالتزام بكافة المتطلبات الضرورية الخاصة بتلك الولايات القضائية. فضلاً عن ذلك، فإن المواطنين غير الإماراتيين لا يُسمح لهم بموجب قانون المصرف المركزي بحيازة أكثر من 40% من أسهم رأس المال الصادرة في بنك أبوظبي التجاري، الأمر الذي قد يؤثر في سيولة أسهم بنك أبوظبي التجاري.

(ك) المخاطر المتعلقة بانخفاض التصنيفات الائتمانية

ستؤثر التصنيفات الائتمانية للمجموعة الموحدة في التكلفة والشروط الأخرى التي تتمكن بموجبها من الحصول على تمويل. حيث تعتمد هيئات التصنيف التي تقيم البنوك وتصنيفات ديونها طويلة الأجل بانتظام على عدد من العوامل، بما فيها مستويات كفاية رأس المال ونوعية الأرباح والتعرض الائتماني وإطار عمل إدارة المخاطر وتنوع التمويل. كما سيتعين مراقبة هذه المعايير وتأثيرها المحتمل في التصنيف الائتماني للمجموعة الموحدة عن كثب وإدراجها في الاعتبارات المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة والتخطيط للطوارئ.

على الرغم من أن خدمة مستثمري مودي أكدت أنها تعتبر الاندماج محايداً ائتمانياً (مع الأخذ في الاعتبار ملفات الائتمان المجانية لكل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني)، لا يمكن ضمان أن هيئات التصنيف ستحافظ على التصنيفات الحالية للبنوك أو توقعاتها أو تلك التصنيفات أو التوقعات الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة. كما يمكن أن ينجم عن الانخفاض في التصنيف الائتماني للمجموعة الموحدة أو التصنيف الائتماني لدولة الإمارات العربية المتحدة تأثيراً سلبياً ملموساً في أعمال المجموعة الموحدة ونتائجها وعملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها، ويحد كذلك من قدرتها على جمع التمويل وزيادة تكلفة الاقتراض، ويحد أيضاً من قدرتها على جمع رأس المال. لا تمثل التصنيفات توصية بشراء الأوراق المالية أو بيعها أو الاحتفاظ بها وقد تخضع للمراجعة أو السحب في أي وقت من قبل مؤسسة التصنيف المعنية. وعلاوة على ذلك، يلزم تقييم كل تصنيف بشكل مستقل عن أي تصنيف آخر.

(ل) لا تخضع حكومة أبوظبي ولا الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة لأي التزام بالاستمرار في الاستثمار في المجموعة الموحدة أو المشاركة في أعمال معها أو دعمها بطريقة أخرى وقد يقوم أي منهما أو كليهما بتغيير علاقتهما المعنية مع المجموعة الموحدة في أي وقت ولأي سبب.

على الرغم من الاستثمارات السابقة لحكومة أبوظبي والحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة في البنوك ووضع ودائع لديها ودعم التمويل أثناء الأزمة المالية، فلا تخضع حكومة أبوظبي والحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة لأي التزام بالاستمرار في الاستثمار في المجموعة الموحدة أو وضع ودائع لديها أو إبرام عمليات تجارية معها أو دعمها بطريقة أخرى. ويجوز لحكومة أبوظبي والحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، سواء مباشرة أو من خلال كيانات مملوكة للحكومة، في أي وقت ولأي سبب، التصرف في استثماراتها في المجموعة الموحدة أو سحب ودائعها منها أو التوقف عن إبرام أعمال تجارية معها أو التوقف عن دعمها بطريقة أخرى. يمكن أن يكون لتخفيض الدعم الحكومي أو إلغائه تأثير سلبى ملموس في الأعمال التجارية للمجموعة الموحدة أو وضعها المالي أو نتائج عملياتها أو توقعاتها.

القسم التاسع معلومات إضافية

1-9 المسؤولية عن التصريحات

يتحمل أعضاء مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري الذين وردت أسماءهم في البند 4.4 من القسم الخامس من هذه الوثيقة المسؤولية عن المعلومات الواردة في هذه الوثيقة باستثناء المعلومات المتعلقة ببنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال. ويعتقد أعضاء مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري (الذين قاموا ببذل العناية الكافية لضمان ذلك) بأن المعلومات الواردة في هذه الوثيقة والتي يعتبرون مسؤولين عنها تتفق مع الحقائق ولا تغفل أي شيء من المحتمل أن يؤثر على فحوى تلك المعلومات.

يتحمل أعضاء مجلس إدارة بنك الاتحاد الوطني الذين وردت أسماءهم في البند 5.4 من القسم الخامس من هذه الوثيقة المسؤولية عن المعلومات الواردة في هذه الوثيقة باستثناء المعلومات المتعلقة ببنك أبوظبي التجاري ومصرف الهلال. ويعتقد أعضاء مجلس إدارة بنك الاتحاد الوطني (الذين قاموا ببذل العناية الكافية لضمان ذلك) بأن المعلومات الواردة في هذه الوثيقة والتي يعتبرون مسؤولين عنها تتفق مع الحقائق ولا تغفل أي شيء من المحتمل أن يؤثر على فحوى تلك المعلومات.

تم الحصول على المعلومات الواردة في هذه الوثيقة والمتعلقة بمصرف الهلال من معلومات متاحة للجمهور وتقارير العناية الواجبة المالية والقانونية التي أعدتها ديلويت وفريشيلدز بروكهاوس درينغر مشاركة ذات مسؤولية محدودة على التوالي.

تقبل كيه بي ام جي KPMG المسؤولية عن التقرير الخاص بالمعلومات المالية الأولية الوارد في الجزء ج من القسم السابع من هذه الوثيقة.

2-9 النظام الأساسي لبنك أبوظبي التجاري لدى اتمام الاندماج

سيشمل النظام الأساسي لبنك أبوظبي التجاري بعد تبني التعديلات المقترحة في اجتماع الجمعية العمومية لبنك أبوظبي التجاري، على الأحكام التالية (من ضمن عدة أمور أخرى):

1-2-9 زيادة رأس المال

سيبلغ رأس مال بنك أبوظبي التجاري بعد نفاذ الاندماج 6,839,777,906 درهم موزع على 6,839,777,906 سهم بقيمة اسمية قدرها درهم واحد لكل سهم.

تكون زيادة رأس المال بموجب قرار خاص يصدر عن الجمعية العمومية.

3-9 ملكية الأسهم من قبل مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرهم

[في حال أصبح توحيد الاعمال نافذاً، وباعتماد قائمة مساهمي بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني اعتباراً من تاريخ 25 فبراير 2019 (وهو آخر تاريخ عملي قبل نشر هذه الوثيقة)، سوف تكون نسبة 85.60% في بنك أبوظبي التجاري مملوكة لمستثمرين إماراتيين ونسبة 14.40% لمستثمرين من غير مواطني الدولة.

4-9 أهم العقود

1-4-9 أهم العقود التي أبرمها بنك أبوظبي التجاري

بالإضافة إلى العقود الأخرى التي تم إبرامها ضمن السياق الاعتيادي للأعمال من قبل بنك أبوظبي التجاري، أبرم بنك أبوظبي التجاري خلال العامين السابقين على تاريخ هذه الوثيقة العقود التالية، والتي تعد أو قد تعتبر عقوداً هامة:

(أ) اتفاقية الاندماج

في تاريخ 29 يناير 2019، أبرم بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني اتفاقية اندماج. وتحدد اتفاقية الاندماج شروط وأحكام الاندماج (بما في ذلك، على سبيل المثال، بنود وشروط الاندماج الواردة في القسم العاشر من هذه الوثيقة، والتزامات كل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني فيما يتعلق بتنفيذ الاندماج. تحتوي اتفاقية الاندماج على ضمانات متبادلة محدودة تم تقديمها من قبل كل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني، وتتضمن قيود بخصوص السعي للحصول على عروض من أطراف أخرى، وهي شروط متعارف عليها

بالنسبة لهذا النوع من الاتفاقيات. هذا ويجوز إنهاء اتفاقية الاندماج (مع إيقاف حقوق وتعهدات الأطراف بموجبها) في حالة، من بين أمور أخرى: (أ) تم إرسال إشعار يقضي بالإنهاء من قبل أحد الأطراف للطرف الآخر، بعد انتهاك الطرف الآخر لاتفاقية الاندماج، إذا كان ذلك الانتهاك تأثير سلبي جسيم على الطرف الذي أرسل الإشعار، أو على الاندماج وتفعيله؛ (ب) وجود تأثير سلبي جوهري (على النحو المبين في اتفاقية الاندماج)؛ (ج) عدم وقوع تاريخ النفاذ قبل 30 سبتمبر 2019 (أو أي تاريخ لاحق يتفق عليه بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني خطياً)؛ أو (د) اتفاق بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني خطياً على إنهاء اتفاقية الاندماج.

(ب) اتفاقية بيع وشراء الأسهم

في 29 يناير 2019، أبرم بنك أبوظبي التجاري والمساهم في مصرف الهلال اتفاقية لبيع وشراء الأسهم فيما يتعلق بعملية الاستحواذ. تبين الاتفاقية شروط وأحكام الاستحواذ (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، شروط وأحكام الاستحواذ المنصوص عليها في القسم العاشر من هذه الوثيقة).

يشترط لاكتمال عملية الاستحواذ بموجب اتفاقية بيع وشراء الأسهم تنفيذ أو التنازل عن عدد من الشروط بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تنفيذ عملية الاندماج وموافقة المصرف المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع على الاستحواذ وعدم وجود تأثير سلبي مادي قبل أو عند اكتمال عملية الاستحواذ. وبموجب اتفاقية بيع وشراء الأسهم، يقدم المساهم مصرف الهلال عددًا من الضمانات الأساسية لبنك أبوظبي التجاري بما في ذلك الضمانات المتصلة بملكيتها وقدرته على بيع أسهم الهلال.

وتتم عملية الاستحواذ بقيام بنك أبوظبي التجاري بإصدار السندات القابلة للتحويل عند إتمام الاندماج للمساهم في مصرف الهلال.

(ج) برنامج السندات العالمية متوسطة الأجل لبنك أبوظبي التجاري

أنشأت شركة بنك أبوظبي التجاري للتمويل (جزر كايمان) المحدودة برنامج السندات العالمية متوسطة الأجل، والذي يضمه بنك أبوظبي التجاري دون قيد أو شرط ودون رجعة (برنامج السندات العالمية متوسطة الأجل لبنك أبوظبي التجاري). وبموجب نشرة اكتتاب أساسية بتاريخ 12 مارس 2018، يجوز لشركة بنك أبوظبي التجاري للتمويل أن تصدر سندات متوسطة الأجل لحامله أو مسجلة خارج الولايات المتحدة للأشخاص من غير مواطني الولايات المتحدة (وفقاً لاستثناءات معينة) وبعض الأشخاص المؤهلين من مواطني الولايات المتحدة. ويجب ألا يزيد إجمالي القيمة الاسمية لهذه السندات القائمة في أي وقت عن 9,000,000,000 دولار أمريكي (أو ما يعادلها بالعملة الأخرى). ويجوز للسندات المصدرة أن تكون مقابل التزامات لبنك أبوظبي التجاري ذات أولوية أو التزامات ثانوية غير مضمونة ويجوز أن تكون مدرجة في بورصة يورونكست دبلن (سابقًا البورصة الأيرلندية) أو غير مدرجة. كما يجوز لبنك أبوظبي التجاري إعداد نشرة إدراج لإدراج أي سلسلة من الأوراق المالية في بورصة أخرى مثل بورصة تايبيه أو بورصة SIX السويسرية.

يجوز إصدار السندات تحت برنامج بنك أبوظبي التجاري للسندات العالمية متوسطة الأجل بأي عملة متفق عليها بين بنك أبوظبي التجاري والوكيل أو الوكلاء ذوي الصلة وبسعر إصدار يكون بالقيمة الاسمية أو بسعر أقل أو بسعر أعلى من القيمة الاسمية. ويجوز للسندات بعد إصدارها أن تحقق فائدة بسعر ثابت أو متغير أو أن تكون قسيمة صفرية لا تحمل فائدة. ويحكم القانون الإنجليزي السندات ويتم تفسيرها بموجبه.

المنظم لبرنامج بنك أبوظبي التجاري للسندات العالمية متوسطة الأجل هي شركة ميريل لينش إنترناشيونال، أما الوكلاء فهم بنك أبوظبي التجاري وبنك باركليز ش.ع.م، و بي.إن.بي. باريباس وسيتي جروب جلوبال ماركتس ليمتد، وبنك دويتش إيه.جي، فرع لندن، وبنك إي إن جي أن في و جيه. بي. مورجان سكيوريتيز ش.ع.م، وميريل لينش إنترناشيونال، ومورجان ستانلي أند كو. إنترناشيونال ش.ع.م، وبنك ستاندارد تشارترد.

كما في 26 فبراير 2019، يوجد حالياً 82 إصدار متبقي من المبلغ الرئيسي غير المسدد قدره 8.393 مليار دولار أمريكي تحت برنامج بنك أبوظبي التجاري للسندات العالمية متوسطة الأجل. تفاصيل هذه الإصدارات هي كما يلي:

الإدراج	سعر الفائدة	تاريخ الاستحقاق	إجمالي المبلغ الاسمي
بورصة يورونكست دبلن	معدل ثابت - 3.00% سنوياً	4 مارس 2019	750,000,000 دولار أمريكي
غير مدرج	معدل ثابت - 0.68% في السنة	24 يوليو 2019	1,500,000,000 ين ياباني
غير مدرج	معدل ثابت - 3.85% في السنة	23 أغسطس 2019	130,000,000 رنمينبي
بورصة يورونكست دبلن	معدل ثابت - 3.98% في السنة	30 أغسطس 2019	130,000,000 رنمينبي
بورصة يورونكست دبلن	معدل ثابت - 2.750% في السنة	16 سبتمبر 2019	600,000,000 دولار أمريكي
بورصة يورونكست دبلن	معدل متغير - (3) أشهر، يوريبور + 0.46% في السنة	26 سبتمبر 2019	40,000,000 يورو
بورصة يورونكست دبلن	معدل ثابت - 4.50% في السنة	3 أكتوبر 2019	190,000,000 رنمينبي
بورصة يورونكست دبلن	معدل ثابت - 4.40% في السنة	11 أكتوبر 2019	260,000,000 رنمينبي
بورصة يورونكست دبلن	معدل متغير - (3) أشهر، دولار ليبور + 0.61% في السنة	6 نوفمبر 2019	50,000,000 دولار أمريكي
غير مدرج	معدل متغير - (3) أشهر، دولار ليبور + 0.50% في السنة	30 ديسمبر 2019	50,000,000 دولار أمريكي
غير مدرج	معدل متغير - (3) أشهر، دولار ليبور + 0.73% في السنة	3 فبراير 2020	90,000,000 دولار أمريكي
غير مدرج	معدل متغير - (3) أشهر، دولار ليبور + 0.63% في السنة	5 فبراير 2020	75,000,000 دولار أمريكي
غير مدرج	معدل متغير - (3) أشهر، دولار ليبور + 0.59% في السنة	8 مارس 2020	12,100,000 يورو

بورصة يورونكست دبلن	معدل ثابت - 2.625% في السنة	10 مارس 2020	750,000,000 دولار أمريكي
غير مدرج	معدل ثابت - 2.46% في السنة	16 مارس 2020	160,000,000 دولار هونج كونج
بورصة يورونكست دبلن	معدل متغير - (3) أشهر، دولار لبيور + 0.65% في السنة	27 أبريل 2020	20,000,000 دولار أمريكي
غير مدرج	معدل متغير - (3) أشهر، دولار لبيور + 0.82% في السنة	13 يونيو 2020	25,000,000 دولار أمريكي
بورصة يورونكست دبلن	معدل متغير - (3) أشهر، يوريبور + 0.50% في السنة	26 يونيو 2020	20,000,000 يورو
غير مدرج	معدل متغير - (3) أشهر، دولار لبيور + 0.90% في السنة	23 أكتوبر 2020	25,000,000 دولار أمريكي
غير مدرج	معدل ثابت - 2.30% في السنة	28 أكتوبر 2020	160,000,000 دولار هونج كونج
بورصة يورونكست دبلن	معدل متغير - (3) أشهر، يوريبور + 0.50% في السنة	29 ديسمبر 2019	20,000,000 يورو
غير مدرج	معدل متغير - (3) أشهر، دولار لبيور + 0.85% في السنة	1 فبراير 2021	25,000,000 دولار أمريكي
بورصة يورونكست دبلن	معدل ثابت - 4.85% في السنة	22 فبراير 2021	120,000,000 رنمينبي
بورصة يورونكست دبلن	معدل ثابت - 5.02% في السنة	5 مارس 2021	120,000,000 رنمينبي
غير مدرج	معدل ثابت - 2.69% في السنة	13 أبريل 2021	160,000,000 دولار هونج كونج
غير مدرج	معدل ثابت - 2.86% في السنة	4 مايو 2021	160,000,000 دولار هونج كونج
غير مدرج	معدل متغير - (3) أشهر، دولار لبيور + 0.80% في السنة	18 مايو 2021	20,000,000 دولار أمريكي

غير مدرج	معدل ثابت – 0.445% في السنة	24 مايو 2021	2,500,000,000 ين ياباني
غير مدرج	معدل ثابت – 3.73% في السنة	7 يونيو 2021	30,000,000 دولار أسترالي
بورصة يورونكست دبلن	معدل ثابت – 0.0% في السنة	27 أكتوبر 2021	80,000,000 فرنك سويسري
غير مدرج	معدل ثابت – 3.92% في السنة	1 فبراير 2022	30,000,000 دولار أسترالي
غير مدرج	معدل ثابت – 3.20% في السنة	3 فبراير 2022	160,000,000 دولار هونج كونج
غير مدرج	معدل ثابت – 3.05% في السنة	19 فبراير 2022	300,000,000 دولار هونج كونج
بورصة يورونكست دبلن	معدل متغير – (3) أشهر، دولار لبيور + 0.88% في السنة	17 أبريل 2022	20,000,000 دولار أمريكي
بورصة يورونكست دبلن	معدل ثابت – 4.82% في السنة	25 أبريل 2022	120,000,000 رنمينبي
بورصة يورونكست دبلن	معدل متغير – (3) أشهر، دولار لبيور + 1.05% في السنة	18 يوليو 2022	30,000,000 دولار أمريكي
غير مدرج	معدل متغير – (3) أشهر، دولار لبيور + 1.00% في السنة	12 سبتمبر 2022	10,000,000 دولار أمريكي
غير مدرج	معدل متغير – (3) أشهر، دولار لبيور + 1.05% في السنة	19 سبتمبر 2022	20,000,000 دولار أمريكي
بورصة يورونكست دبلن	معدل متغير – (3) أشهر، دولار لبيور + 1.05% في السنة	18 أكتوبر 2022	10,000,000 دولار أمريكي
بورصة يورونكست دبلن	معدل متغير – (3) أشهر، دولار لبيور + 1.15% في السنة	21 نوفمبر 2022	15,000,000 دولار أمريكي
بورصة SIX السويسرية	معدل ثابت – 0.3850% في السنة	23 يناير 2023	175,000,000 فرنك سويسري
بورصة لندن	معدل ثابت – 4.50%	6 مارس 2023	750,000,000 دولار أمريكي

	في السنة		
بورصة يورونكست دبلن	معدل ثابت - 4.00% في السنة	29 مارس 2023	750,000,000 دولار أمريكي
غير مدرج	معدل ثابت - 2.84% في السنة	21 نوفمبر 2023	230,000,000 دولار هونج كونج
بورصة يورونكست دبلن	معدل ثابت - 4.60% في السنة	16 يناير 2024	200,000,000 دولار هونج كونج
بورصة SIX السويسرية	معدل ثابت - 0.7350% في السنة	15 فبراير 2024	100,000,000 فرنك سويسري
بورصة يورونكست دبلن	معدل متغير - (3) أشهر، دولار لبيور + 1.00% في السنة	28 يناير 2024	125,000,000 فرنك سويسري
غير مدرج	معدل ثابت - 2.87% في السنة	8 أبريل 2024	155,000,000 دولار هونج كونج
بورصة يورونكست دبلن	معدل ثابت - 0.75% في السنة	1 أغسطس 2024	20,000,000 يورو
بورصة لندن	معدل ثابت - 5.10% في السنة	2 أبريل 2027	50,000,000 دولار أمريكي
بورصة يورونكست دبلن	معدل متغير - (3) أشهر، دولار لبيور + 1.40% في السنة	9 أغسطس 2028	20,000,000 دولار أمريكي
بورصة لندن	معدل ثابت - 5.00% في السنة	6 يوليو 2032	30,000,000 دولار أمريكي
غير مدرج	معدل ثابت - 4.7% في السنة	18 يناير 2033	30,000,000 دولار أمريكي
بورصة يورونكست دبلن	معدل ثابت - 4.65% في السنة	24 مارس 2036	22,000,000 دولار أمريكي
بورصة لندن	معدل ثابت - 4.75% في السنة	6 ديسمبر 2037	30,000,000 دولار أمريكي
غير مدرج	سعر ثابت - 4.70% في السنة	17 ديسمبر 2037	30,000,000 دولار أمريكي
بورصة يورونكست دبلن	كوبون صفري - العائد على الاستحقاق 4.80% في السنة	9 سبتمبر 2044	80,000,000 دولار أمريكي

بورصة يورونكست دبلن	كوبون صفري - العائد على الاستحقاق 5.09% في السنة	18 سبتمبر 2044	50,000,000 دولار أمريكي
بورصة يورونكست دبلن	كوبون صفري - العائد على الاستحقاق 4.80% في السنة	16 ديسمبر 2044	50,000,000 دولار أمريكي
بورصة يورونكست دبلن	كوبون صفري - العائد على الاستحقاق 4.52% في السنة	21 يناير 2045	50,000,000 دولار أمريكي
بورصة يورونكست دبلن	كوبون صفري - العائد على الاستحقاق 4.59% في السنة	15 أبريل 2045	50,000,000 دولار أمريكي
بورصة يورونكست دبلن	كوبون صفري - العائد على الاستحقاق 4.72% في السنة	26 أغسطس 2045	50,000,000 دولار أمريكي
بورصة يورونكست دبلن	كوبون صفري - العائد على الاستحقاق 4.87% في السنة	30 سبتمبر 2045	50,000,000 دولار أمريكي
بورصة يورونكست دبلن	كوبون صفري - العائد على الاستحقاق 5.00% في السنة	23 فبراير 2046	30,000,000 دولار أمريكي
بورصة يورونكست دبلن	كوبون صفري - العائد على الاستحقاق 5.10% في السنة	7 أبريل 2046	50,000,000 دولار أمريكي
بورصة يورونكست دبلن	كوبون صفري - العائد على الاستحقاق 4.30% في السنة	11 أغسطس 2046	100,000,000 دولار أمريكي
بورصة تايبيه	كوبون صفري - العائد على الاستحقاق 4.85% في السنة	7 فبراير 2047	750,000,000 دولار أمريكي
بورصة يورونكست دبلن	كوبون صفري - العائد على الاستحقاق 5.13% في السنة	16 فبراير 2047	50,000,000 دولار أمريكي
بورصة تايبيه	كوبون صفري - العائد على الاستحقاق 5.03% في السنة	5 أبريل 2047	230,000,000 دولار أمريكي
بورصة تايبيه	كوبون صفري - العائد	26 يوليو 2047	320,000,000 دولار أمريكي

	على الاستحقاق 4.80% في السنة		
بورصة تايبيه	كوبون صفري - العائد على الاستحقاق 4.70% في السنة	29 سبتمبر 2047	220,000,000 دولار أمريكي
غير مدرج	كوبون صفري - العائد على الاستحقاق 4.75% في السنة	6 نوفمبر 2047	10,000,000 دولار أمريكي
غير مدرج	كوبون صفري - العائد على الاستحقاق 4.80% في السنة	6 نوفمبر 2047	10,000,000 دولار أمريكي
بورصة تايبيه	كوبون صفري - العائد على الاستحقاق 4.75% في السنة	18 يناير 2048	540,000,000 دولار أمريكي
بورصة يورونكست دبلن	كوبون صفري - العائد على الاستحقاق 4.86% في السنة	25 يناير 2048	30,000,000 دولار أمريكي
بورصة يورونكست دبلن	كوبون صفري - العائد على الاستحقاق 4.805% في السنة	25 يناير 2048	20,000,000 دولار أمريكي
بورصة يورونكست دبلن	كوبون صفري - العائد على الاستحقاق 5.14% في السنة	9 مارس 2048	50,000,000 دولار أمريكي
بورصة يورونكست دبلن	كوبون صفري - العائد على الاستحقاق 5.51% في السنة	15 أغسطس 2048	30,000,000 دولار أمريكي
بورصة يورونكست دبلن	كوبون صفري - العائد على الاستحقاق 5.45% في السنة	20 سبتمبر 2048	30,000,000 دولار أمريكي
بورصة يورونكست دبلن	كوبون صفري - العائد على الاستحقاق 5.765% في السنة	31 أكتوبر 2048	30,000,000 دولار أمريكي
بورصة يورونكست دبلن	كوبون صفري - العائد على الاستحقاق 5.785% في السنة	25 يناير 2049	50,000,000 دولار أمريكي
بورصة تايبيه	كوبون صفري - العائد على الاستحقاق 5.78% في السنة	25 يناير 2049	100,000,000 دولار أمريكي

(د) برنامج الأوراق التجارية باليورو لبنك أبوظبي التجاري 4,000,000,000 دولار أمريكي

أنشأ بنك أبوظبي التجاري برنامج الأوراق التجارية باليورو (برنامج ECP). وبموجب مذكرة معلومات مؤرخة 13 أبريل 2017، يجوز لبنك أبوظبي التجاري أن يصدر سندات قصيرة الأجل لحامله خارج الولايات المتحدة إلى أشخاص غير أمريكيين (وفقاً لاستثناءات معينة). ويجب ألا تزيد القيمة الاسمية الإجمالية لهذه السندات القائمة في أي وقت عن 4,000,000,000 دولار أمريكي (أو ما يعادلها بالعملة الأخرى). لن تكون السندات مدرجة في البورصة.

يجوز إصدار السندات في إطار برنامج الأوراق المالية باليورو ECP بإحدى العملات المحددة في مذكرة المعلومات أو بأية عملة أخرى يُتفق عليها بين بنك أبوظبي التجاري والتاجر أو التجار ذوي الصلة وبسعر إصدار يعادل القيمة الاسمية أو بسعر مخفض عن القيمة الاسمية. وقد تحمل السندات عند إصدارها سعر فائدة ثابت أو متغير أو قد لا تحمل أي فائدة ويحكم القانون الإنجليزي هذه السندات ويتم تفسيرها بموجبه.

ويقوم بنك أوف أمريكا ميريل لينش إنترناشيونال المحدودة بعمل ترتيبات لبرنامج سندات اليورو التجارية كما أن الوكلاء هم بنك أبوظبي التجاري، وبنك أوف أمريكا ميريل لينش إنترناشيونال ليمتد، وبنك باركليز ش.م.ع.، وسيتي جروب جلوبل ماركتز ليمتد، فرع المملكة المتحدة، وكوبراتيف رابوبانك يو إيه، بنك كريديت أجريكول كوربوريت أند إنفستمنت، جولدمان ساكس إنترناشيونال، وبنك إي إن سي إن. في.، و يو بي إس المحدودة.

(هـ) برنامج بنك أبوظبي التجاري لإصدار سندات الدين لأستراليا بمبلغ 2,000,000,000 دولار استرالي

قامت شركة بنك أبوظبي التجاري للتمويل بتأسيس برنامج لإصدار سندات الدين بالدولار لأستراليا والذي يضمه بنك أبوظبي التجاري دون قيد أو شرط ودون رجعة (برنامج AUD). وبموجب مذكرة المعلومات المؤرخة 20 نوفمبر 2013، يجوز لشركة بنك أبوظبي التجاري للتمويل إصدار سندات دين غير مصدقة ومسجلة خارج الولايات المتحدة للأشخاص غير الأمريكيين (ويخضع ذلك للاستثناءات الخاصة). ويجب ألا تزيد القيمة الإجمالية الاسمية لسندات الدين هذه في أي وقت عن 2,000,000,000 دولار استرالي (أو ما يعادلها بعملة أخرى). وسوف تكون سندات الدين المصدرة من الالتزامات غير مضمونة الواقعة على عاتق بنك أبوظبي التجاري ويمكن إدراجها في بورصة الأوراق المالية الأسترالية التي تديرها إي إس إكس المحدودة، وشركة إن إس إكس المحدودة التي تدير سوق الأوراق المالية أو أي بورصة أوراق مالية أخرى أو تكون غير مدرجة.

وسوف تكون سندات الدين المصدرة بموجب هذا البرنامج بالعملات التالية (a) الدولار الأسترالي أو (ب) وفقاً لأية متطلبات قانونية أو تنظيمية سارية بالعملات الأخرى المتفق عليها بين شركة بنك أبوظبي التجاري للتمويل والمتعامل أو المتعاملين ذوي الصلة وبأي سعر إصدار يكون بالقيمة الاسمية أو بسعر أقل أو أعلى من القيمة الاسمية وتحكم قوانين نيوزاوث ويلز في أستراليا إصدار سندات الدين ويتم تفسيرها بموجبه.

سيقوم بنك يو بي إس إيه جي بإجراء الترتيبات بموجب برنامج AUD أما وكلاء التداول فهم مجموعة أستراليا ونيوزيلندا المصرفية المحدودة، سيتي جروب جلوبل ماركتس أستراليا بي تي واي المحدودة، بنك أستراليا الوطني المحدود، وبنك يو بي إس إيه جي، فرع أستراليا.

كما في 26 فبراير 2019، يوجد أربعة إصدارات واجب الدفع بمبلغ رئيسي واجب الدفع قيمته 650 مليون دولار استرالي تحت برنامج AUD. وفيما يلي تفاصيل هذين الإصدارين:

الادراج	سعر الفائدة	تاريخ الاستحقاق	المبلغ الاسمي الإجمالي
غير مدرج	معدل ثابت - 4.75% في السنة	28 مايو 2019	250,000,000 دولار أسترالي
غير مدرج	معدل متغير - (3) أشهر، معدل BBSW بالدولار	25 أكتوبر 2022	150,000,000 دولار أسترالي

+ 1.38% في السنة

معدل ثابت - 3.75% في غير مدرج السنة	25 أكتوبر 2022	100,000,000 دولار أسترالي
معدل ثابت - 4.50% في غير مدرج السنة	25 أكتوبر 2027	150,000,000 دولار أسترالي

(و) برنامج بنك أوظيفي التجاري لشهادة الإيداع بقيمة 3,000,000,000 دولار أمريكي

أسس بنك أوظيفي التجاري برنامج شهادة الإيداع. وبموجب مذكرة إعلامية مؤرخة في 13 أبريل 2017، يجوز لبنك أوظيفي التجاري إصدار شهادات إيداع قصيرة الأجل لحاملها (شهادات الإيداع). يجب ألا يتجاوز إجمالي القيمة الاسمية لشهادات الإيداع هذه القائمة في أي وقت مبلغ 3,000,000,000 دولار أمريكي (أو ما يعادلها بالعملة الأخرى). سوف تكون شهادات الإيداع المصدرة بمثابة التزامات غير مضمونة لبنك أوظيفي التجاري وسوف تكون غير مدرجة.

سيقوم بالترتيبات بنك أوف أمريكا ميريل لينش إنترناشيونال ليمنتد ووكلاء التداول هم بنك أوظيفي التجاري وبنك أوف أمريكا ميريل لينش إنترناشيونال ليمنتد وبنك إي إن في إن في وبنك ستاندرد تشارترد ويو بي إس ليمنتد.

2-4-9 أهم العقود التي أبرمها بنك الاتحاد الوطني

بالإضافة إلى العقود الأخرى التي تم إبرامها ضمن السياق الاعتيادي للأعمال من قبل بنك الاتحاد الوطني، أبرم بنك الاتحاد الوطني خلال العامين السابقين على تاريخ هذه الوثيقة في العقود التالية والتي تعد أو قد تعتبر عقوداً هامة:

(أ) اتفاقية الاندماج

يرجى الاطلاع على ملخص اتفاقية الاندماج الواردة في البند 9-4-1(أ) من هذه الوثيقة.

(ب) برنامج بنك الاتحاد الوطني لسندات متوسطة الأجل باليورو

أسس بنك الاتحاد الوطني برنامج لسندات متوسطة الأجل باليورو (برنامج بنك الاتحاد الوطني للسندات متوسطة الأجل باليورو). وبموجب نشرة الإصدار المؤرخة 17 يناير 2018، يجوز لبنك الاتحاد الوطني أن يصدر سندات متوسطة الأجل لحامله أو بصورة مسجلة خارج الولايات المتحدة إلى أشخاص بخلاف مواطني الولايات المتحدة (وفقاً لاستثناءات معينة). ويجب ألا تزيد القيمة الاسمية الإجمالية القصوى لهذه السندات القائمة من حين لآخر بموجب برنامج بنك الاتحاد الوطني للسندات متوسطة الأجل اليورو عن 3,000,000,000 دولار أمريكي أو ما يعادلها بعملة أخرى. ويجوز أن تكون السندات الصادرة ذات أولوية أو ثانوية غير مكفولة لدى بنك الاتحاد الوطني ويجوز إدراجها في بورصة لوكسمبورج للأوراق المالية أو عدم إدراجها.

يجوز إصدار السندات بموجب برنامج بنك الاتحاد الوطني للسندات متوسطة الأجل باليورو بأي عملة متفق عليها بين بنك الاتحاد الوطني ووكلاء التداول ذوي الصلة وبسعر إصدار يعادل القيمة الاسمية أو بقيمة أقل أو أعلى من القيمة الاسمية. وبمجرد إصدارها يجوز للسندات أن تحقق فائدة بسعر فائدة ثابت أو متغير أو متقلب أو تكون بكوبون صفري ولا تحمل أي فائدة. ويحكم القانون الإنجليزي السندات ويتم تفسير أحكامها بموجبه.

القائمون بترتيب سندات بنك الاتحاد الوطني متوسطة الأجل باليورو هم سيتي جروب جلوبال ماركتز ليمنتد، وبنك إتش إس بي سي بي ال سي، ووكلاء التداول هم مجموعة أستراليا ونيوزيلندا المصرفية المحدودة، بنك باركليز بي إل سي، سيتي جروب جلوبال ماركتز ليمنتد، كومرزبانك أكتينجز لاشافت، كومولث بنك أوف أستراليا وكريدي سويس سيكيوريتيز (أوروبا) ليمنتد، دي بي إس بنك ليمنتد، دويتش بنك إيه جي فرع لندن، دي زد بنك إيه جي البنك المركزي الألماني التعاوني، فرانكفورت، بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.، بنك أوظيفي الأول ش.م.ع.، إتش إس بي سي بي ال سي، أي إن في إن في إن في، وجيه بي. مورجان سيكيوريتيز بي ال سي.

هناك في الوقت الحالي ثلاثة سلاسل واجبة الدفع بمبلغ أساسي متبقي وقدره 1,400,000,000 دولار أمريكي وذلك بموجب برنامج بنك الاتحاد الوطني للسندات متوسطة الأجل باليورو. فيما يلي تفاصيل هذه السلاسل:

الإدراج	سعر الفائدة	تاريخ الاستحقاق	إجمالي المبلغ الإسمي
بورصة لوكسمبورغ	معدل ثابت - 4.00% في السنة	13 مارس 2023	500,000,000 دولار أمريكي
بورصة لوكسمبورغ	معدل متغير - (3) أشهر، دولار ليبور + 1.40% في السنة	28 فبراير 2022	300,000,000 دولار أمريكي
بورصة لوكسمبورغ	معدل ثابت - 2.74% في السنة	5 أكتوبر 2021	600,000,000 دولار

3.4.9 العقود الهامة التي أبرمها مصرف الهلال

(أ) صندوق الهلال للصكوك العالمية

بتاريخ 27 مارس 2012، قام مصرف الهلال بتأسيس صندوق الصكوك العالمية الخاص به، وهو صندوق نمو مفتوح الدخل ورأس المال (يهدف توليد عوائد دورية للمستثمرين فيه بالإضافة إلى تحقيق النمو في رأس المال على المدى الطويل من خلال الاستثمار في محفظة متنوعة من الأوراق المالية العالمية ذات الدخل الثابت المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (صكوك) تنظمها نشرة الصناديق). يبلغ صافي قيمة الأصول الحالية للصندوق حوالي 145 مليون دولار أمريكي وتبلغ حصة البنك حوالي 37 مليون دولار أمريكي. مدير الاستثمار في الصندوق هو مصرف الهلال، وتعمل شركة سي. أي. أم. بي. برينسبال لإدارة الأصول الإسلامية كمستشار استثمارات في الصندوق، وبنك أتش أس بي سي الشرق الأوسط المحدود هو الوصي على الصندوق والجهة المسؤولة عن إدارته. يتم قياس الصندوق مقابل ليبور + 100 نقطة أساس ولديه كوبون يبلغ في المتوسط 4.25%.

(ب) صكوك مصرف الهلال

قام مصرف الهلال في 8 أكتوبر 2013 من خلال ترتيبات صكوك متوافقة مع أحكام الشريعة بإصدار صكوك تصل قيمتها إلى 500,000,000 دولار أمريكي في إطار برنامج اصدار بقيمة 2,500,000,000 دولار أمريكي (برنامج الاصدار). تم ادراج الصكوك في البورصة الايرلندية مع فترة استحقاق 5 سنوات ومعدل ربح متوقع 3.267%.

في 7 يونيو 2016 قام مصرف الهلال بإصدار صكوك قيمتها 225,000,000 دولار أمريكي في إطار برنامج الاصدار. فترة استحقاق هذا الاصدار سنتين بمعدل ربح متوقع 3 أشهر ليبور بالإضافة لهامش يبلغ 1.60% في السنة تدفع في كل ربع سنة.

وفي 14 اغسطس 2017، تم اصدار صكوك ضمن برنامج شهادات الائتمان مبلغ وقدره 100,000,000 دولار امريكي. مستحقة الاداء تعاقدياً خلال مدة سنتين وسبعة اشهر بمقدار ربح يعادل 1.60% سنوياً فوق سعر الثلاثة أشهر آل الايبور تسدد ربع سنوياً.

وأخيراً في 19 سبتمبر 2018 قام مصرف الهلال بإصدار صكوك قيمتها 500,000,000 دولار أمريكي في إطار برنامج الاصدار (والذي تم تحديثه في اغسطس 2018). تم ادراج الصكوك في البورصة الايرلندية وفترة استحقاق هذا الاصدار خمس سنوات وبمعدل ربح متوقع 4.375%.

يشمل شروط هذا الترتيب المتعلق ببرنامج الاصدار تحويل اصول معينة (الاصول المملوكة) من مصرف الهلال إلى ايه اتش بي صكوك كومباني ليمتد (شركة الصكوك) المصدر وشركة تابعة لمصرف الهلال (تم تأسيسها خصيصاً لعملية اصدار الصكوك). ان هذه الاصول مملوكة من مستثمري الصكوك ولكن تدار من قبل مصرف الهلال ويستمر مصرف الهلال في كونه الوكيل المدير.

5-9 النزاعات القضائية

لا يوجد لدى بنك أبوظبي التجاري أو أي شركة في مجموعة بنك أبوظبي التجاري أي دعاوي قضائية أو دعاوي تحكيم قد يكون لها، أو كان لها أثناء الأشهر الإثنا عشر السابقة لتاريخ هذه الوثيقة، تأثير ملموس على الوضع المالي لمجموعة بنك أبوظبي التجاري كما

لا توجد (بحسب علم بنك أبوظبي التجاري) أي دعاوى قضائية معلقة أو مهدد برفعها ضد أي عضو من مجموعة بنك أبوظبي التجاري.

لا يوجد لدى بنك الاتحاد الوطني أو أي شركة في مجموعة بنك الاتحاد الوطني أي دعاوى قضائية أو دعاوى تحكيم قد يكون لها، أو كان لها أثناء الأشهر الإثنا عشر السابقة لتاريخ هذه الوثيقة تأثير ملموس على الوضع المالي لمجموعة بنك الاتحاد الوطني كما لا توجد (بحسب علم بنك الاتحاد الوطني) أي دعاوى قضائية معلقة أو مهدد برفعها ضد أي عضو من مجموعة بنك الاتحاد الوطني.

لا يوجد لدى مصرف الهلال أو أي شركة في مجموعة مصرف الهلال أي دعاوى قضائية أو دعاوى تحكيم قد يكون لها أو كان لها أثناء الأشهر الاثني عشر السابقة لتاريخ هذه الوثيقة تأثير ملموس على الوضع المالي لمجموعة مصرف الهلال كما لا توجد (بحسب علم مصرف الهلال) أي دعاوى قضائية معلقة أو مهدد برفعها ضد أي عضو من مجموعة مصرف الهلال.

6-9 الشركات الفرعية والشركات المنتسبة والفروع

في حالة حدوث عملية الاندماج وتوحيد الاعمال من المتوقع أن يمتلك بنك أبوظبي التجاري (بشكل مباشر أو غير مباشر) الشركات التابعة والمنتسبة والفروع المدرجة أدناه (والتي تعتبر حالياً أعضاء في مجموعة بنك أبوظبي التجاري أو مجموعة بنك الاتحاد الوطني أو مجموعة مصرف الهلال):

1-6-9 الشركات الحالية التابعة لبنك أبوظبي التجاري

اسم الشركة التابعة	حصة الملكية	بلد التأسيس	النشاط الأساسي
شركة أبوظبي التجاري للأوراق المالية ذ.م.م.	100%	دولة الإمارات	وكيل في تداول الأدوات المالية والأسهم
أبوظبي للعقارات التجارية ذ.م.م.	100%	دولة الإمارات	إدارة الممتلكات العقارية والخدمات الاستشارية
شركة أبوظبي لحلول التمويل التجاري ذ.م.م.	100%	دولة الإمارات	الاستثمارات المالية
شركة أبوظبي لخدمات الاستثمار التجاري ذ.م.م.	100%	دولة الإمارات	الاستثمارات المالية
كنتك لتطوير البنية التحتية ذ.م.م.	100%	دولة الإمارات	الاستثمارات المالية
شركة أبوظبي لتطوير العقارات التجارية ذ.م.م.*	100%	دولة الإمارات	تطوير العقارات
شركة أبوظبي للخدمات الهندسية التجارية ذ.م.م.	100%	دولة الإمارات	الخدمات الهندسية
شركة بنك أبوظبي التجاري للتمويل (جزر كايمان) المحدودة	100%	جزر الكايمان	أنشطة تمويل الخزينة
إيه دي سي بي ماركيتس (كايمان) ليمتد (سابقاً إيه دي سي بي هولدنجز (كايمان) ليمتد)	100%	جزر كايمان	أنشطة متصلة بالخزينة
إيه سي بي أل تي أي بي (أي أو إم) ليمتد	حصة مسيطرة	جزيرة آيل أوف مان	أنشطة الصناديق
شركة أبوظبي للاستشارات العقارية التجارية ذ.م.م. (* (**)+	100%	دولة الإمارات	الاستشارات العقارية

اسم الشركة التابعة	حصة الملكية	بلد التأسيس	النشاط الأساسي
بنك أبوظبي التجاري (مكتب تمثيلي في المملكة المتحدة) المحدود	100%	المملكة المتحدة	مكتب تمثيلي في المملكة المتحدة ووكيل خدمة العمليات
إتمام للخدمات منطقة حرة ذ م م (سابقاً أبوظبي التجاري للخدمات منطقة حرة ذ.م.م.)	100%	دولة الإمارات	تجهيز المعاملات ودعم المكاتب الخلفية لمجموعة بنك أبوظبي التجاري
إتمام للخدمات ذ.م.م.	100%	دولة الإمارات	تجهيز المعاملات ودعم المكاتب الخلفية لمجموعة بنك أبوظبي التجاري
مشاريع أبوظبي التجارية ذ.م.م. (*) (**)	100%	قطر	الخدمات الهندسية
أوميكرون كابيتال (كايمان) ليمتد	100%	جزر كايمان	أنشطة تمويل الخزينة
أبوظبي التجاري للإنشآت، المرحلة الأولى (كايمان) ليمتد	100%	جزر كايمان	أنشطة تمويل الخزينة
أبوظبي التجاري للإنشآت، المرحلة الثانية (كايمان) ليمتد	100%	جزر كايمان	أنشطة تمويل الخزينة
كومون سيرفيسز أس إيه آر إل	100%	لوكسمبورغ	تنفيذ عمليات الاستحواذ وإدارة المشاركات والحصص والتصر فيها
بنك أبوظبي التجاري لإدارة الأصول المحدودة	100%	سوق أبوظبي العالمي، دولة الإمارات	إدارة الثروات والأنشطة المصرفية الخاصة

* خاملة

** تحت التصفية

2-6-9 الفروع والمكاتب التمثيلية الحالية التابعة لبنك أبوظبي التجاري

اسم الفرع/المكتب التمثيلي	حصة الملكية	بلد التأسيس	النشاط الرئيسي
بنك أبوظبي التجاري	100%	الهند	أنشطة مصرفية
بنك أبوظبي التجاري	100%	جيرسي	أنشطة مصرفية
بنك أبوظبي التجاري المملكة المتحدة (مكتب تمثيلي) المحدود	100%	لندن	مكتب تمثيلي
بنك أبوظبي التجاري	100%	سنغافورة	مكتب تمثيلي

3-6-9 الشركات الحالية التابعة لبنك الاتحاد الوطني

النشاط الأساسي	بلد التأسيس	حصة الملكية	اسم الشركة التابعة
خدمات الوساطة	دولة الإمارات	99%	شركة الاتحاد للوساطة ذ.م.م.
التمويل الإسلامي	دولة الإمارات	89.2%	شركة الوفاق للتمويل ش.م.خ.
الأنشطة المصرفية	مصر	96.6%	بنك الاتحاد الوطني مصر
أنشطة خاصة بالخبزينة	جزر فيرجن البريطانية	100%	الاتحاد الوطني (جزر فيرجن البريطانية) المحدودة

4-6-9 الفروع الحالية لبنك الاتحاد الوطني

النشاط الرئيسي	بلد التأسيس	حصة الملكية	اسم الفرع
أنشطة مصرفية	مركز قطر المالي (قطر)	100%	بنك الاتحاد الوطني
أنشطة مصرفية	الكويت	100%	بنك الاتحاد الوطني
أنشطة مصرفية	الصين	100%	بنك الاتحاد الوطني

5-6-9 الشركات التابعة الحالية لمصرف الهلال

النشاط الرئيسي	بلد التأسيس	حصة الملكية	اسم الشركة التابعة
شركة قابضة لبرج الماريا	دولة الإمارات	100%	الهلال الماريا للتنمية ذ م م.
بيع وشراء السيارات الحديثة والمستعملة (غير عاملة)	دولة الإمارات	100%	الهلال للسيارات ذ.م.م.*
الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	كازاخستان	100%	الهلال مصرف اسلامي ش.م.ع
تقديم خدمات التأمين	دولة الإمارات	100%	الهلال للتكافل ش.م.ع.*
تقديم خدمات التأمين المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية	كازاخستان	100%	الهلال للتأجير التمويلي ش.م.م.
نشاطات الخبزينة	جزر كايمان	100%	أيه اتش بي دريفانفز ليمنتد
نشاطات الخبزينة	جزر كايمان	-	الهلال تيرون صكوك ليمنتد**
نشاطات الخبزينة	جزر كايمان	-	الهلال صكوك كومباني ليمنتد

* هذه الشركات التابعة معدة للبيع كما في 31 ديسمبر 2017

** لا يملك مصرف الهلال في هذه الشركات لكن تم اعتبارها شركة تابعة نظراً لسيطرة مصرف الهلال عليها

الملاحظات التالية ذات طابع عام وتعتمد على قوانين وانظمة وتفسير الضريبة المطبقة حالياً وممارسات مصلحة الضرائب في دولة الإمارات العربية المتحدة في تاريخ هذه الوثيقة. ومن الممكن أن تتغير هذه القوانين والانظمة والتفسيرات والممارسات في المستقبل مما قد يؤثر على الملاحظات الواردة في هذا البند 7-9. ان التعليقات لا تشكل تحليلاً شاملاً لكافة الآثار الضريبية المطبقة على المساهمين وليست بديلاً عن قيامهم بالحصول على استشارة مهنية مستقلة بشأن الضريبة.

يوجد حالياً قانون نافذ في إمارتي أبوظبي ودبي يحدد نظام ضريبي عام للشركات (مرسوم ضريبة دخل أبوظبي لسنة 1965 (بصيغته المعدلة) ومرسوم ضريبة دخل دبي لسنة 1969 (بصيغته المعدلة)). لكن لا يتم تطبيق النظام باستثناء ما يتعلق بالشركات العاملة في صناعة المواد الهيدروكربونية وبعض الصناعات الخدمية ذات الصلة وفروع البنوك الأجنبية العاملة في الإمارات العربية المتحدة. ولا يعرف ما إذا كان سيتم تطبيق القانون بشكل عام أو ضمن قطاعات صناعية أخرى في المستقبل. وبموجب القانون الحالي، لا يوجد شرط للاقتطاع أو الخصم لصالح أو لحساب ضرائب دولة الإمارات أو أبوظبي أو دبي فيما يتعلق بمدفوعات الفوائد أو الأصول على سندات الدين.

يحتفظ دستور دولة الإمارات العربية المتحدة للحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة بالتحديد بالحق في زيادة الضرائب على أساس اتحادي لأغراض تمويل ميزانيتها. ولا يعرف ما إذا كان سيتم ممارسة هذا الحق في المستقبل أم لا.

دخلت دولة الإمارات العربية المتحدة في "ترتيبات الازدواج الضريبي" مع بعض البلدان الأخرى، ولكن عدد هذه البلدان ليس كبيراً.

في 24 فبراير 2016، أعلن وزير الدولة للشؤون المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة أنه بموجب اتفاقية إطارية يتم تطبيقها على نطاق دول مجلس التعاون الخليجي بشأن تنفيذ ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ستقوم دولة الإمارات بتطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% اعتباراً من 1 يناير 2018. تم نشر القانون الإماراتي الوطني القاضي بإنفاذ هذه الاتفاقية الإطارية في 23 أغسطس 2017 (قانون اتحادي رقم 8 لسنة 2017). وفي 1 أكتوبر 2017، نشرت وزارة المالية أيضاً تشريعاً تنفيدياً لتطبيق ضريبة الإنتاج بأثر فوري. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت وزارة المالية في 28 نوفمبر 2017 أنه تم اعتماد وتوقيع اللوائح التنفيذية الخاصة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة رسمياً من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي. وتعتبر هذه المرحلة الأولى من نظام الضرائب الجديد المعمول به في دولة الإمارات العربية المتحدة. لا توجد حالياً ضرائب تفرض على الأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة.

على الأفراد أو الشركات من المساهمين المقيمين والخاضعين لضرائب في دول أخرى خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، أن يأخذوا بعين الاعتبار قوانين الضرائب الخاصة بتلك الدول، وإننا نوصي أولئك المساهمين أن يتأكدوا من الآثار الضريبية على تبادل الأسهم بموجب القوانين المحلية النافذة ضمن تلك الدول.

8-9 عام

قدم بنك باركليز موافقته الخطية على إصدار هذه الوثيقة ولم يعد عن هذه الموافقة بما في ذلك إيراد اسمه فيها وفق الشكل وبالسبب الذي يظهر اسمه فيها.

قدم جيه بي مورجان موافقته الخطية على إصدار هذه الوثيقة ولم يعد عن هذه الموافقة بما في ذلك إيراد اسمه فيها وفق الشكل وبالسبب الذي يظهر اسمه فيها.

قدمت كيه بي ام جي KPMG موافقتها الخطية على أن تضم هذه الوثيقة تقريرها ولم تعد عن هذه الموافقة، بالإضافة إلى ذلك الإشارة لاسمها وفق الشكل وبالسبب الذي يظهر فيه.

9-9 الوثائق المتاحة للاطلاع والمراجعة

سوف يتم إتاحة نسخ من الوثائق التالية للاطلاع والمراجعة في المقر الرئيسي لكل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني خلال ساعات العمل الاعتيادية في أي يوم عمل قبل تاريخ النفاذ:

(أ) مسودة النظام الأساسي لبنك أبوظبي التجاري بعد نفاذ الاندماج المقترح تبنيه في الجمعية العمومية لبنك أبوظبي التجاري؛

(ب) البيانات المالية المدققة لبنك أبوظبي التجاري عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 و 31 ديسمبر 2018؛

(ج) البيانات المالية المدققة لبنك الاتحاد الوطني عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 و 31 ديسمبر 2018؛

(د) البيانات المالية المدققة لمصرف الهلال عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 و 31 ديسمبر 2018.

القسم العاشر
شروط وأحكام الاندماج والاستحواذ (توحيد الاعمال)

الجزء "أ"
الشروط المتعلقة بالاندماج

يخضع تنفيذ الاندماج للشروط التالية:

1. الحصول على موافقة المصرف المركزي على الاندماج وفقاً لأحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم 14 لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية.
2. الحصول على موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع على الاندماج.
3. إصدار القرارات الخاصة من 1 إلى 8 في اجتماع الجمعية العمومية لبنك أبوظبي التجاري.
4. إصدار القرارات الخاصة من 1 إلى 5 في اجتماع الجمعية العمومية لبنك الاتحاد الوطني.
5. الحصول على جميع الموافقات التي يرى مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري أنها ضرورية لتنفيذ عملية الاندماج.
6. الحصول على جميع الموافقات التي يرى مجلس إدارة بنك الاتحاد الوطني أنها ضرورية لتنفيذ عملية الاندماج.
7. أن تؤكد الهيئة الحكومية المالية المصرية خطياً أنه لن ينتج عن الاندماج مطالبة بنك أبوظبي التجاري أو بنك الاتحاد الوطني بتقديم عرض شراء إلزامي للاستحواذ على جميع الأسهم المصدرة من بنك الاتحاد الوطني المصري ش.م.م..
8. استيفاء جميع الشروط المسبقة لإنجاز اتفاقية البيع والشراء، باستثناء الشرط الوارد في اتفاقية بيع وشراء الأسهم المتعلقة بإصدار شهادة هيئة الأوراق المالية والسلع.
9. عدم حدوث أي إخلال جوهري للضمانات التي تقدمها البنوك والواردة في الفقرة 15 من اتفاقية الاندماج، وفي حال وجود أي إخلال جوهري لأي من هذه الضمانات يمكن معالجته، أن يتم معالجة هذا الإخلال وإلى حد معقول بما يرضي الطرف الذي لم يرتكب الإخلال.
10. عدم حدوث أي تأثير سلبي جوهري (حسب التعريف الوارد في اتفاقية الاندماج) وعدم استمرار مثل هذا التأثير (ما لم يتم معالجته بما يرضي الطرف الذي لم يعاني من التأثير السلبي الجوهري).
11. أن لا يتم إنهاء اتفاقية الاندماج وفقاً لأحكامها وشروطها.

وبعد تحقق كافة الشروط السابقة يجب ان يتقدم مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري ومجلس إدارة بنك الاتحاد الوطني بطلب لاصدار شهادة من هيئة الاوراق المالية والسلع تتضمن اعلان والموافقة على ما يلي:

- (أ) الاندماج.
- (ب) حل بنك الاتحاد الوطني.
- (ج) زيادة رأسمال بنك أبوظبي التجاري.
- (د) تعديلات النظام الأساسي لبنك أبوظبي التجاري.

ويجب أن يتقدم مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري بطلب لهيئة الأوراق المالية والسلع لإدراج الاسهم الجديدة لبنك أبوظبي التجاري لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية.

ويدخل الاندماج حيز النفاذ عند صدور شهادة هيئة الاوراق المالية والسلع.

الجزء "ب" المتطلبات الإجرائية المتعلقة بالاندماج

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية يجب على مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري ومجلس إدارة بنك الاتحاد الوطني تقديم عقد الاندماج المشروط للجمعية العمومية المعنية للموافقة عليه بقرار خاص. كما يُشترط توفر الشروط التالية في الدعوة إلى انعقاد اجتماعات الجمعيتين العموميتين للنظر في الاندماج:

- (أ) أن تكون مشفوعة بنسخة أو ملخص من عقد الاندماج.
- (ب) أن يبين عقد الاندماج بوضوح حق أي مساهم أو أكثر يملكون ما لا يقل عن (20 %) من رأس مال البنك المعني عارضوا الاندماج، في الطعن عليه لدى المحكمة المختصة خلال ثلاثين يوم من تاريخ موافقة الجمعية العمومية على عقد الاندماج.
- يجب على كل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني إخطار دائنيهما خلال عشرة أيام عمل من تاريخ موافقة الجمعية العمومية على الاندماج، ويشترط في هذا الإخطار ما يأتي:
- (أ) أن يبين أن نية البنك المعني هي الاندماج مع البنك الآخر.
- (ب) أن يُرسل كتابةً إلى كل دائن للبنك بإخطاره بالاندماج.
- (ج) أن ينشر في صحيفتين محليتين يوميتين تصدران في الدولة تكون إحداها باللغة العربية.
- (د) أن ينص على حق أي من دائني هذين البنكين وحملة سندات القرض أو الصكوك ولكل ذي مصلحة في الاعتراض على الاندماج لدى المقر الرئيسي للبنك، وتسليم الهيئة نسخة الاعتراض شريطة أن يتم ذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار.
- للدائن الذي أخطر بنك أبوظبي التجاري أو بنك الاتحاد الوطني باعتراضه وفقاً للفقرة (د) ولم يتم الوفاء بمطالبته أو تسويتها من جانب البنك المعني خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار أن يتقدم إلى المحكمة المختصة، للحصول على أمر بوقف الاندماج.
- إذا ثبت للمحكمة عند التقدم إليها بطلب وقف الاندماج، أن الاندماج سيؤدي إلى تعريض مصالح مقدم الطلب لأضرار بغير وجه حق، جاز لها أن تصدر أمراً بوقف الاندماج وذلك مع التقيد بأية شروط أخرى تراها ملائمة.
- يظل الاندماج موقوفاً ما لم يتنازل المعارض عن معارضته أو تقضي المحكمة برفضها بحكم بات أو يقوم بنك أبوظبي التجاري أو بنك الاتحاد الوطني (حسب الحالة) بوفاء الدين إذا كان حالاً أو بتقديم ضمانات كافية للوفاء به إذا كان أجلاً.
- يجب تعديل البيانات الموجودة لدى المسجل في وزارة الاقتصاد بعد موافقة الهيئة على قرار الاندماج.
- يجب على السلطة المختصة التأشير بانقضاء بنك الاتحاد الوطني وإخطار هيئة الأوراق المالية والسلع بذلك.
- يؤدي الاندماج إلى انقضاء الشخصية الاعتبارية لبنك الاتحاد الوطني وحلول البنك المندمج محله في جميع الحقوق والالتزامات، ويكون البنك المندمج خلفاً قانونياً لبنك الاتحاد الوطني.

الجزء "ج"

الشروط المتعلقة بالاستحواذ

يشترط لإتمام عملية الاستحواذ:

1. الحصول على الموافقة الخطية للمصرف المركزي للأطراف أو ما يفيد بأنه ليس لديه أي اعتراض على بيع وشراء أسهم مصرف الهلال وفقاً للأحكام النافذة من قانون المصرف المركزي.
2. الحصول على موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع على استحواذ بنك أبوظبي التجاري على أسهم مصرف الهلال وفقاً للأحكام النافذة.
3. أن توافق هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي على إصدار السندات القابلة للتحويل الى اسهم جديدة في بنك أبوظبي التجاري.
4. أن يصدر مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري في اجتماع يعقده حسب الأصول القرار (القرارات) اللازم (اللازمة) للموافقة على شراء أسهم مصرف الهلال وتنفيذ عملية الشراء هذه.
5. إتمام عملية الاندماج التي يؤكدتها صدور شهادة من هيئة الأوراق المالية والسلع.
6. عدم حدوث أي تأثير سلبي جوهري (حسب تعريفه الوارد في اتفاقية بيع وشراء الأسهم) بعد توقيع اتفاقية البيع والشراء، وعدم استمرار مثل هذا التأثير عند إتمام عملية الاستحواذ.
7. عدم حدوث أي اخلال جوهري للضمانات الواردة في الفقرة 9 والجدول 4 من اتفاقية البيع والشراء، وفي حال وجود أي اخلال جوهري لأي من هذه الضمانات يمكن معالجته، أن يتم معالجة هذا الاخلال وإلى حد معقول بما يرضي بنك أبوظبي التجاري.
8. أن لا يتم إنهاء اتفاقية بيع وشراء الأسهم وفقاً لأحكامها وشروطها.

الجزء "د"

المتطلبات الإجرائية المتعلقة بالاستحواذ

مع مراعاة استيفاء الشروط أو التنازل عنها، يتم إنجاز الاستحواذ بموجب اتفاقية البيع والشراء في المكتب الرئيسي لبنك أبوظبي التجاري في يوم العمل الذي يقع بعد تاريخ استيفاء آخر الشروط أو التنازل عنه.

بعد إتمام الاستحواذ، يتم تحويل كامل رأس المال المصدر لمصرف الهلال بالكامل من قبل المساهم في مصرف الهلال إلى بنك أبوظبي التجاري لقاء قيام بنك أبوظبي التجاري بدفع مقابل الاستحواذ.

يتم سداد مقابل الاستحواذ بقيام بنك أبوظبي التجاري بإصدار الأداة القابلة للتحويل للمساهم في مصرف الهلال عند إتمام الاستحواذ. وفي أقرب وقت ممكن بعد إتمام الاستحواذ، يقوم بنك أبوظبي التجاري بالعمل على إصدار السندات الإلزامية القابلة للتحويل الصادرة للمساهم في مصرف الهلال وتحويلها إلى 117,647,058 سهم جديد في بنك أبوظبي التجاري. وعلى بنك أبوظبي التجاري اتخاذ جميع الخطوات الضرورية بشكل معقول للحصول على موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع لإتمام عملية التحويل في أقرب وقت ممكن بعد إتمام عملية الاستحواذ.

عند إتمام الاستحواذ، يتم تعديل السجلات المتعلقة بمصرف الهلال في السجل التجاري لتنفيذ التغييرات التي تطرأ على ملكية مصرف الهلال وأي تغييرات أخرى ذات صلة قد تكون مطلوبة.

عند إتمام الاستحواذ، يصبح رأس المال المصدر لمصرف الهلال مملوكاً بالكامل بشكل مباشر لبنك أبوظبي التجاري، وبالتالي يصبح مصرف الهلال شركة تابعة مملوكة بالكامل لبنك أبوظبي التجاري.

المرفق رقم 1 تعريفات

يكون للمصطلحات التالية الواردة في هذه الوثيقة المعاني المبينة أدناه، ما لم يتطلب سياق النص خلاف ذلك:

الاستحواذ	الاستحواذ المقترح بعد تاريخ النفاذ على كامل رأس المال المصدر لمصرف الهلال من قبل بنك أبوظبي التجاري
مقابل الاستحواذ أو سعر الاستحواذ	يقصد به حوالي 1 مليار درهم إماراتي ويسدد من خلال قيام بنك أبوظبي التجاري بإصدار سندات قابلة للتحويل إلى أسهم في بنك أبوظبي التجاري لمساهم مصرف الهلال
بنك أبوظبي التجاري	بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع.
النظام الأساسي لبنك أبوظبي التجاري	النظام الأساسي المعمول به في بنك أبوظبي التجاري
مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري	مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري
اجتماع الجمعية العمومية لبنك أبوظبي التجاري	اجتماع الجمعية العمومية لبنك أبوظبي التجاري المعقود لغرض، من بين أمور أخرى، المصادقة على الاندماج والاستحواذ وزيادة رأس مال بنك أبوظبي التجاري
مجموعة بنك أبوظبي التجاري	بنك أبوظبي التجاري والشركات التابعة له وفروعه
الإشعارات التي يوجهها بنك أبوظبي التجاري	يقصد بها المعنى الوارد في اتفاقية الاندماج
مساهم/مساهمي بنك أبوظبي التجاري	حاملو أسهم بنك أبوظبي التجاري من وقت لآخر
أسهم بنك أبوظبي التجاري	أسهم قيمة كل منها 1.00 درهم إماراتي في رأس مال بنك أبوظبي التجاري
درهم إماراتي	العملة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة
مصرف الهلال	مصرف الهلال ش.م.ع.
مجلس إدارة الهلال	مجلس إدارة مصرف الهلال
مجموعة الهلال	مصرف الهلال والشركات التابعة له وفروعه
أسهم مصرف الهلال	أسهم في رأس مال مصرف الهلال بقيمة اسمية قدرها 1.00 درهم إماراتي لكل سهم.
المساهم في مصرف الهلال	يقصد به حامل أسهم مصرف الهلال
البنكين/البنكان	حسب ما يقتضيه السياق، بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال بشكل منفرد أو أكثر
باركليز	بنك باركليز بي أل سي، ويعمل من خلال بنك الاستثمار التابع له
يوم العمل	أي يوم، باستثناء أيام الجمعة والسبت والعطلات الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة

يقصد به حساب جاري أو حساب توفير
المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة
المرسوم بقانون اتحادي رقم 14 لسنة 2018 في شأن
المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية
الاندماج وما يليه من استحواد
بنك أبوظبي التجاري، أو بحسب ما قد يتطلبه السياق،
الأعمال الناتجة عن الاندماج لمجموعة بنك أبوظبي التجاري
ومجموعة بنك الاتحاد الوطني (عقب نفاذ الاندماج)
ومصرف الهلال (عقب إتمام عملية الاستحواذ)
السجل التجاري لدى دائرة التنمية الاقتصادية في إمارة
أبوظبي
القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 بشأن الشركات
التجارية
يقصد به المعنى المذكور في القسم الفرعي 2.2.2 من القسم
2 من هذه الوثيقة
يقصد بها الأداة القابلة للتحويل الى اسهم والتي سيتم إبرامها
بين بنك أبوظبي التجاري والمساهم في مصرف الهلال في
تاريخ النفاذ والتي تحكم شروط إصدار سندات معينة قابلة
للتحويل الإلزامي للمساهم في مصرف الهلال والتحويل من
قبله.
ديلويت آند توش (أم إي)، الكائنة في الطابق 11، برج
السيلا، ساحة سوق أبوظبي العالمية، جزيرة الماريا،
صندوق بريد رقم 990، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
التاريخ الذي يصبح فيه الاندماج نافذاً وفقاً لأحكامه
نسبة التبادل المنصوص عليها في البند 2-2 من القسم 2.
من هذه الوثيقة.
جيه بي مورجان وباركليز
دول مجلس التعاون الخليجي
حسب ما يقتضيه السياق، اجتماع الجمعية العمومية لبنك
أبوظبي التجاري و/أو اجتماع الجمعية العمومية لبنك الاتحاد
الوطني
حكومة أبوظبي
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
جيه بي مورجان سكيوريتيز بي أل سي.

حساب جاري أو حساب توفير

المصرف المركزي

قانون المصرف المركزي

الانتلاف أو توحيد الاعمال

المجموعة الناتجة عن الاندماج/ المجموعة الموحدة/ المجموعة
المشتركة

السجل التجاري

قانون الشركات

التحويل

الأداة أو السندات القابلة للتحويل

ديلويت

تاريخ النفاذ

نسبة التبادل

المستشارون الماليون

دول مجلس التعاون الخليجي

الجمعية العمومية

الحكومة

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS

جيه بي مورجان

الإدراج

إدراج الأسهم الجديدة لبنك أبوظبي التجاري التي سيتم إصدارها فيما يتعلق بالاندماج في سوق أبوظبي للأوراق المالية

البنك الدامج

يقصد به بنك أبوظبي التجاري في تاريخ النفاذ وبعده

الاندماج

عملية الاندماج المقترحة لبنك أبوظبي التجاري مع بنك الاتحاد الوطني وفقاً للمادة 283 (1) من قانون الشركات

اتفاقية الاندماج

الاتفاقية المبرمة بتاريخ 29 يناير 2019 بين بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني التي تحدد الشروط والأحكام، وحقوق الأطراف والتزاماتهم فيما يتعلق بالاندماج وتنفيذه

أسهم بنك أبوظبي التجاري الجديدة

حسبما يقتضيه السياق، أسهم بنك أبوظبي التجاري الجديدة التي ستصدر، والمدفوعة القيمة بالكامل، إلى المساهمين في بنك الاتحاد الوطني وفقاً للاندماج، وأسهم بنك أبوظبي التجاري الجديدة التي ستصدر، والمدفوعة القيمة بالكامل، إلى المساهم في مصرف الاتحاد وفقاً للتحويل

تاريخ التسجيل

نهاية العمل (حسب توقيت أبوظبي) في 20 مارس 2019، وهو آخر تاريخ للتداول قبل انعقاد اجتماع الجمعية العمومية لكل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني

منطقة محظورة

أي بلدان خارج دولة الإمارات العربية المتحدة حيث يشكل فيها إصدار أسهم بنك أبوظبي التجاري الجديدة انتهاكاً للقانون أو اللوائح المعمول بها في ذلك البلد (ولتجنب الشك، الولايات المتحدة ليست بلداً محظوراً)

هيئة الأوراق المالية والسلع

هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة

شهادة هيئة الأوراق المالية والسلع

يقصد بها المعنى المبين في الجزء "أ" من القسم العاشر

اتفاقية بيع وشراء الأسهم

يقصد بها الاتفاقية المؤرخة في 29 يناير 2019 والمبرمة بين بنك أبوظبي التجاري والمساهم في مصرف الهلال والتي تبيّن الشروط والأحكام التي تحكم حقوق الطرفين والتزاماتهما فيما يتعلق بالاستحواذ

المشاريع الصغيرة والمتوسطة

المشاريع الصغيرة والمتوسطة

قرار خاص

القرار الصادر بأغلبية أصوات المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في اجتماع الجمعية العمومية للبنك المعني

الإمارات العربية المتحدة

دولة الإمارات العربية المتحدة

بنك الاتحاد الوطني

بنك الاتحاد الوطني ش.م.ع.

النظام الأساسي لبنك الاتحاد الوطني

النظام الأساسي المعمول به في بنك الاتحاد الوطني

مجلس إدارة بنك الاتحاد الوطني

مجلس إدارة بنك الاتحاد الوطني

اجتماع الجمعية العمومية لبنك الاتحاد الوطني

اجتماع الجمعية العمومية لبنك الاتحاد الوطني المعقود لغرض، من بين أمور أخرى، المصادقة على عملية الاندماج وما يليها من حل لبنك الاتحاد الوطني

مجموعة بنك الاتحاد الوطني

بنك الاتحاد الوطني والشركات التابعة له وفروعه

مساهمو/مساهمي بنك الاتحاد الوطني

حاملو أسهم بنك الاتحاد الوطني من وقت لآخر

أسهم بنك الاتحاد الوطني

أسهم قيمة كل منها 1.00 درهم إماراتي في رأس مال بنك الاتحاد الوطني

الولايات المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية

الولايات المتحدة الأمريكية، أراضيها وممتلكاتها وأي ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية ومقاطعة كولومبيا

دولار أمريكي

دولار أمريكي

قانون الأوراق المالية الأمريكي

قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام 1933، بصيغته المعدلة، والقواعد واللوائح الصادرة في إطاره

الملحق رقم 2

إعلان الدعوة لانعقاد اجتماع الجمعية العمومية لبنك أبوظبي التجاري ش.م.ع.

يتشرف مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري بدعوتكم لحضور اجتماع الجمعية العمومية بالطابق 23 من المقر الرئيسي لبنك أبوظبي التجاري (تقاطع شارع الشيخ زايد مع شارع الكترا) - أبوظبي، وذلك يوم الخميس الموافق 21 مارس 2019 في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً (سيفتح سجل الحضور من الساعة العاشرة صباحاً) للإطلاع، وعند اللزوم، الموافقة على التالي:

- 1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومركزه المالي للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والتصديق عليه.
- 2- سماع تقرير مدققي الحسابات الخارجيين للبنك للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والتصديق عليه.
- 3- سماع تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية فيما يتعلق بالنافذة المصرفية الإسلامية للبنك للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والتصديق عليه.
- 4- مناقشة ميزانية البنك وبيان حساب الأرباح والخسائر المدققين للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والتصديق عليهما.
- 5- تعيين أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية فيما يتعلق بالنافذة المصرفية الإسلامية للبنك.
- 6- مناقشة والموافقة على إقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن السنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2018 بنسبة (46%) من رأس المال وبمبلغ مقداره 2,391,186,356 درهم.
- 7- الموافقة على مقترح بشأن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وتحديداتها.
- 8- إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس إدارة البنك من المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 أو عزلهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال.
- 9- إبراء ذمة السادة مدققي الحسابات الخارجيين من المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 أو عزلهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال.
- 10- تعيين أو إعادة تعيين ثلاثة أعضاء في مجلس إدارة البنك يرشحهم مجلس أبوظبي للاستثمار لحين نفاذ الاندماج.

الموضوعات التي تحتاج إلى قرار خاص

- 1- الموافقة على عملية الاندماج المقترحة (الاندماج) لبنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني بطريق الضم وفقاً لأحكام المادة 283 (1) من القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية (قانون الشركات)، من خلال إصدار 0.5966 سهم جديد من أسهم بنك أبوظبي التجاري مقابل كل سهم من أسهم بنك الاتحاد الوطني، وبشرط الخضوع للشروط والأحكام الخاصة بعملية الاندماج بما في ذلك حل بنك الاتحاد الوطني عند نفاذ الاندماج.
- 2- الموافقة على اتفاقية الاندماج المبرمة بين بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني وفقاً لأحكام المادة (1) 285 من قانون الشركات.
- 3- الموافقة على القرارات التالية وتعديل النظام الأساسي لبنك أبوظبي التجاري تبعاً لذلك في حال نفاذ الاندماج على النحو التالي:
 - (أ) زيادة رأس المال المصدر لبنك أبوظبي التجاري من 5,198,231,209 درهم إماراتي إلى 6,839,777,906 درهم إماراتي، ويخضع ذلك للشروط والأحكام الخاصة بعملية الاندماج واعتباراً من تاريخ نفاذ الاندماج.
 - (ب) تعديل المادة 6 (1) من النظام الأساسي لبنك أبوظبي التجاري إنفاذاً لقرار الزيادة في رأس مال البنك كما هو مبين في الفقرة (أ) أعلاه.

(ت) شريطة الحصول على موافقة السلطات المعنية، الموافقة على المواد المعدلة للنظام الأساسي لبنك أبوظبي التجاري كما نشرت على الموقع الإلكتروني لبنك أبوظبي التجاري وتحميلها على الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية.

4- الموافقة على تعيين أحد عشرة عضو لمجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري ويخضع ذلك للشروط والأحكام الخاصة بعملية الاندماج وذلك لمدة ثلاث سنوات واعتباراً من تاريخ نفاذ الاندماج وهم على النحو الآتي:

1. سعادة/ عيسى محمد السويدي
2. معالي/ محمد ضامن الهاملي
3. السيد/ علاء محمد عريقات
4. السيد/ خالد ديماس السويدي
5. السيدة/ عائشة الحلامي
6. السيد/ خالد حاجي الخوري
7. السيد/ عبدالله خليل المطوع
8. السيد/ محمد حمد المهيري
9. السيد/ سعيد محمد المزروعي
10. السيد/ كارلوس انطوان عبيد
11. [سيتم تحديد اسم العضو والافصاح عنه للسادة المساهمين من خلال سوق أبوظبي للأوراق المالية قبل 19 مارس 2019]

5- الموافقة على قيام بنك أبوظبي التجاري بإصدار سندات قابلة للتحويل إلى 117,647,058 سهم جديد في بنك أبوظبي التجاري إلى مساهم مصرف الهلال كسعر استحواذ بنك أبوظبي التجاري على جميع الأسهم المكونة لرأس مال مصرف الهلال (الاستحواذ)، وزيادة رأس المال المصدر لبنك أبوظبي التجاري المصدر ليصبح 6,957,424,964 درهم إماراتي عند إتمام عملية التحويل.

6- الموافقة على إعادة تعيين السادة ديلويت كمدققي حسابات عن السنة المالية 2019 للكيان الناتج عن الاندماج.

7- اصدار أدوات رأس المال (بما في ذلك ذات الشق الأول أو بشقه الثاني) سندات/أوراق مالية أو شهادات ديون بقيمة اجمالية تصل إلى 1 مليار دولار أمريكي بهدف تعزيز قاعدة رأس المال لبنك أبوظبي التجاري وبعد الحصول على موافقة هيئة الأوراق المالية على أن تتوافق هذه الأدوات مع متطلبات وشروط وأحكام مصرف دولة الامارات العربية المتحدة المركزي، تلك المتعلقة بإصدار أدوات رأس المال من الشق الأول حسب الصفات التالية: دين ثانوي؛ سعر الفائدة/حالات التخلف عن السداد؛ أو غير قابل للاستمرار وشطب المخصصات.

8- تفويض مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري - أو أي شخص يفوضه مجلس الإدارة بذلك - لإتخاذ أي قرار والقيام بأي إجراء قد يكون ضرورياً لتنفيذ أي من القرارات سالفة الذكر، ويشمل ذلك على سبيل المثال وليس الحصر: (أ) التقدم بطلب إلى المصرف المركزي لتأكيد وتسجيل تعديلات النظام الأساسي لبنك أبوظبي التجاري في سجلات المصرف المركزي وفقاً لأحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018؛ (ب) التقدم بطلب لاستصدار شهادة من هيئة الأوراق المالية والسلع لإعلان الاندماج والموافقة على زيادة رأس مال بنك أبوظبي التجاري فيما يتعلق بكل من الاندماج والاستحواذ (كما هو مبين في القرارات المقترحة 3(أ) و 5 اعلاه، و(ج) إدراج الأسهم الجديدة لبنك أبوظبي التجاري في سوق أبوظبي للأوراق المالية؛ و (د) التواصل والتفاوض مع أي شخص أو كيان (سواء كان جهة رسمية أو غير ذلك)

داخل وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة، وإتخاذ ما يلزم من القرارات والاجراءات للحصول على الموافقات اللازمة لتحقيق عمليتنا الاندماج والاستحواذ.

مجلس الإدارة

ملاحظات:

1. يجوز لمن له حق حضور الجمعية أن ينيب عنه من يختاره من غير أعضاء مجلس الإدارة بمقتضى توكيل خاص ثابت بالكتابة ويجب ألا يكون الوكيل لعدد من المساهمين حائزاً بهذه الصفة على أكثر من (5%) خمسة بالمئة من رأس مال الشركة، ويمثل ناقصي الأهلية وفاقيدها النايبون عنهم قانوناً ويتم الحصول على نموذج منه من المقر الرئيسي للبنك - شارع الشيخ زايد - الطابق 21 - أو من على الموقع الالكتروني للبنك، على أن تُقدم النماذج المعبأة إلى قسم العلاقات الإستراتيجية قبل ثلاثة أيام على الأقل من تاريخ الاجتماع.
2. للشخص الاعتباري أن يفوض أحد ممثليه أو القائمين على إدارته بموجب قرار من مجلس إدارته أو من يقوم مقامه، ليمثله في الجمعية العمومية للبنك، ويكون للشخص المفوض الصلاحيات المقررة بموجب قرار التفويض.
3. يكون مالك السهم المسجل في يوم الأربعاء الموافق 2019/03/20 هو صاحب الحق في التصويت في الجمعية العمومية للبنك.
4. شريطة موافقة الجمعية العمومية على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح، يتم دفع أو توزيع الأرباح على المساهمين المسجلين لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية بتاريخ 2019/03/31 وآخر يوم للمشاركة هو 2019/03/27.
5. يمكن للمساهمين الاطلاع على البيانات المالية للبنك من خلال الموقع الالكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية www.adx.ae وموقع البنك الالكتروني www.adcb.com.
6. يمكن للمساهمين الاطلاع على دليل حقوق المستثمرين في الأوراق المالية من خلال الموقع الالكتروني لهيئة الأوراق المالية والسلع على الرابط: <https://www.sca.gov.ae/Arabic/Pages/Home.aspx>.
7. لا يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يملكون أو يمثلون بالوكالة ما لا يقل عن 50% من رأسمال البنك المصدر، فإذا لم يتوافر هذا النصاب في الاجتماع الأول فإنه سيتم عقد الاجتماع الثاني بتاريخ 2019/03/28 في نفس المكان والزمان.
8. القرار الخاص هو القرار الصادر بأغلبية أصوات المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في اجتماع الجمعية العمومية للبنك.
9. يمكن الاطلاع على نشرة المساهمين (نشرة المساهمين) الموضح بها وصف عملية الاندماج والأعمال المشتركة لبنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال بعد إتمام عملية الاندماج والاستحواذ والنظام الأساسي المقترح على الموقع الالكتروني لبنك أبوظبي التجاري على العنوان www.adcb.com أو الحصول على نسخة منها (مجاناً) من المقر الرئيسي لبنك أبوظبي التجاري على العنوان: بناية بنك أبوظبي التجاري، شارع الشيخ زايد، أبوظبي، صندوق بريد رقم 939، الإمارات العربية المتحدة.
10. يجوز لأي مساهم أو مساهمين يحملون نسبة لا تقل عن 20% من رأسمال البنك أن يعترضوا على عملية الاندماج أمام المحكمة المختصة خلال 30 يوم عمل من تاريخ صدور القرارات الخاصة الصادرة عن اجتماع الجمعية العمومية هذا بموجب المادة (2)285(ب) من قانون الشركات.
11. على المساهمين تحديث بيانات الاتصال الخاصة بهم وعناوينهم لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية للتأكد من استلام الأرباح على النحو الأنسب حيث أنه في حال توزيع الأرباح فإن ذلك سيتم عن طريق سوق أبوظبي للأوراق المالية.

الملحق رقم 3 إعلان الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية لبنك الاتحاد الوطني

يتشرف مجلس ادارة بنك الاتحاد الوطني ش.م.ع بدعوة السادة مساهمي البنك لحضور اجتماع الجمعية العمومية المزمع انعقاده يوم الخميس الموافق 21 مارس 2019 في فندق فور سيزونز قاعة الماربه أبوظبي في الساعة الثانية ظهراً وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومركزه المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والتصديق عليه.
2. سماع تقرير مدققي حسابات البنك الخارجيين عن السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2018 والتصديق عليه.
3. مناقشة البيانات المالية الموحدة عن السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2018 والتصديق عليها.
4. النظر في مقترحات مجلس الإدارة بشأن توزيعات نقدية للمساهمين بمعدل 20% من رأس المال المدفوع (بواقع 20 فلساً للسهم) وبمبلغ إجمالي وقدره 550,285 درهم وذلك عن السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2018.
5. الموافقة على مقترح بشأن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2018 وتحديدتها.
6. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
7. إبراء ذمة السادة مدققي الحسابات الخارجيين للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
8. تعيين/إعادة تعيين مدققي حسابات البنك الخارجيين للسنة المالية 2019 وتحديد أتعابهم.

الموضوعات التي تحتاج إلى قرار خاص

1. الموافقة على عملية الاندماج المقترحة (الاندماج) لبنك الاتحاد الوطني وبنك أبوظبي التجاري بطريق الضم وفقاً لأحكام المادة 283 (1) من القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية (قانون الشركات)، من خلال إصدار اسهم جديدة في بنك أبوظبي التجاري لمساهمي بنك الاتحاد الوطني وفقاً لنسبة تبادل وبشرط الخضوع للشروط والأحكام الخاصة بعملية الاندماج.
 2. الموافقة على اتفاقية الاندماج المبرمة بين بنك الاتحاد الوطني وبنك أبوظبي التجاري وفقاً لأحكام المادة 285 (1) من قانون الشركات.
 3. الموافقة على القرارات الخاصة رقم 1 و2 و3 و4 و6 الصادرة عن مساهمي بنك أبوظبي التجاري في اجتماع الجمعية العمومية لبنك أبوظبي التجاري الذي تم خلاله الموافقة على الاندماج وذلك على النحو التالي:
 - قرار رقم (1) الموافقة على عملية الاندماج المقترحة (الاندماج) لبنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني بطريق الضم وفقاً لأحكام المادة 283 (1) من القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية (قانون الشركات)، من خلال إصدار 0.5966 سهم جديد من أسهم بنك أبوظبي التجاري مقابل كل سهم من أسهم بنك الاتحاد الوطني، وبشرط الخضوع للشروط والأحكام الخاصة بعملية الاندماج بما في ذلك حل بنك الاتحاد الوطني عند نفاذ الاندماج.
 - قرار رقم (2) الموافقة على اتفاقية الاندماج المبرمة بين بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني وفقاً لأحكام المادة 285 (1) من قانون الشركات.
 - قرار رقم (3) الموافقة على القرارات التالية وتعديل النظام الأساسي لبنك أبوظبي التجاري تبعاً لذلك في حال نفاذ الاندماج على النحو التالي:
- (أ) زيادة رأس المال المصدر لبنك أبوظبي التجاري من 5,198,231,209 درهم إماراتي إلى 6,839,777,906 درهم إماراتي، ويخضع ذلك للشروط والأحكام الخاصة بعملية الاندماج واعتباراً من تاريخ نفاذ الاندماج.

(ب) تعديل المادة 6 (1) من النظام الاساسي لبنك أبوظبي التجاري إنفاذاً لقرار الزيادة في رأس مال البنك كما هو مبين في الفقرة (أ) أعلاه.

(ت) شريطة الحصول على موافقة السلطات المعنية، الموافقة على المواد المعدلة للنظام الأساسي لبنك أبوظبي التجاري كما نشرت على الموقع الالكتروني لبنك أبوظبي التجاري وتحميلها على الموقع الالكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية.

• قرار رقم (4) الموافقة على تعيين أحد عشرة عضو لمجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري وبخضع ذلك للشروط والأحكام الخاصة بعملية الاندماج وذلك لمدة ثلاث سنوات واعتباراً من تاريخ نفاذ الاندماج وهم على النحو الآتي:

1. سعادة/ عيسى محمد السويدي
2. معالي/ محمد ضامن الهاملي
3. علاء محمد عريقات
4. خالد ديماس السويدي
5. عائشة الحلامي
6. خالد حاجي خوري
7. عبدالله خليل المطوع
8. محمد حمد المهيري
9. سعيد محمد المزروعي
10. كارلوس انطون عبيد
11. [سيتم تحديد اسم العضو والافصح عنه للسادة المساهمين من خلال سوق أبوظبي للأوراق المالية قبل 19 مارس 2019]

• قرار رقم (6) الموافقة على اعادة تعيين السادة ديلويت كمدقي حسابات عن السنة المالية 2019 للكيان الناتج عن الاندماج.

4. الموافقة على حل بنك الاتحاد الوطني وانقضاء الشخصية الاعتبارية للبنك وفقاً لشروط وأحكام عملية الاندماج وذلك اعتباراً من تاريخ نفاذ الاندماج، وبأن يصبح بنك أبوظبي التجاري الخلف القانوني لبنك الاتحاد الوطني في جميع حقوقه والتزاماته.

5. تفويض مجلس ادارة بنك الاتحاد الوطني - وأي شخص يفوضه مجلس ادارة بنك الاتحاد الوطني بذلك - لاتخاذ أي قرارات والقيام بأي إجراءات قد تكون ضرورية لتنفيذ أي من القرارات سالفه الذكر وتشمل، على سبيل المثال وليس الحصر التقدم بطلب اصدار شهادة من هيئة الأوراق المالية والسلع لإعلان الاندماج بين بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني وحل بنك الاتحاد الوطني وشطب قيده لدى هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي ووزير الاقتصاد والسلطات المختصة، بالإضافة إلى تفويضه باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتعديل السجلات وتسجيل الاندماج لدى جميع الأشخاص والكيانات، سواء الرسمية أو غير الرسمية، بما في ذلك تسجيل بنك أبوظبي التجاري كخلف قانوني لجميع حقوق والتزامات بنك الاتحاد الوطني.

رئيس مجلس الإدارة

ملاحظات:

1- يجوز لمن له حق حضور الجمعية أن ينوب عنه من يختاره من غير أعضاء مجلس الإدارة بمقتضى توكيل خاص ثابت بالكتابة ويجب ألا يكون الوكيل لعدد من المساهمين حائزاً بهذه الصفة على أكثر من (5%) خمسة بالمائة من رأس مال الشركة، ويمثل ناقصي الأهلية وفاقديها النائبون عنهم قانوناً ويتم الحصول على نموذج منه من المقر الرئيسي للبنك، في شارع الشيخ زايد بن سلطان، الطابق 2، على أن تُقدم النماذج المعبأة إلى قسم خدمات أسواق رأس المال قبل ثلاثة أيام على الأقل من تاريخ الاجتماع.

2- للشخص الاعتباري أن يفوض أحد ممثليه أو القائمين على إدارته بموجب قرار من مجلس إدارته أو من يقوم مقامه، ليمثله في الجمعية العمومية للبنك، ويكون للشخص المفوض الصلاحيات المقررة بموجب قرار التفويض.

3- يكون مالك السهم المسجل في يوم الاربعاء الموافق 20 مارس 2019 هو صاحب الحق في التصويت في الجمعية العمومية للبنك.

- 4- شريطة موافقة الجمعية العمومية على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح، يتم دفع أو توزيع الأرباح على المساهمين المسجلين لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية بتاريخ 31 مارس 2019 وآخر يوم للمشاركة هو 27 مارس 2019.
- 5- على المساهمين تحديث بيانات الاتصال الخاصة بهم وعناوينهم لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية للتأكد من استلام الأرباح على النحو الأنسب حيث أنه في حال توزيع الأرباح فإن ذلك سيتم عن طريق سوق أبوظبي للأوراق المالية.
- 6- يمكن للمساهمين الاطلاع على البيانات المالية للبنك من خلال الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية www.adx.ae وموقع البنك الإلكتروني www.unb.ae.
- 7- لا يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يملكون أو يمثلون بالوكالة ما لا يقل عن 50% من رأسمال البنك المصدر، فإذا لم يتوافر هذا النصاب في الاجتماع الأول فإنه سيتم عقد الاجتماع الثاني بتاريخ 28 مارس 2019 في نفس المكان والزمان.
- 8- في حال عدم اكتمال النصاب في الاجتماع الأول، تعتبر التوكيلات الصادرة لحضور الاجتماع الأول سارية ونافذة للاجتماع الثاني ما لم يتم الغائها صراحة من قبل المساهم المعني بإشعار يوجه إلى دائرة خدمات أسواق رأس المال في الطابق الثاني بناية بنك الاتحاد الوطني، شارع الشيخ زايد بن سلطان، ص.ب. 3865، أبوظبي وذلك قبل يومين على الأقل من موعد الاجتماع .
- 9- القرار الخاص هو القرار الصادر بأغلبية أصوات المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في اجتماع الجمعية العمومية للبنك.
- 10- يمكن الاطلاع على نشرة المساهمين (نشرة المساهمين) الموضح بها وصف عملية الاندماج والاستحواذ والأعمال المشتركة لبنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال بعد إتمام عملية الاندماج والاستحواذ على الموقع الإلكتروني للبنك على العنوان www.unb.com أو الحصول على نسخة منها (مجاناً) من المقر الرئيسي للبنك على العنوان: قسم خدمات اسواق راس المال في الطابق الثاني، بناية بنك الاتحاد الوطني، شارع الشيخ زايد بن سلطان، أبوظبي، ص.ب. 3865.
- 11- يجوز لأي مساهم أو مساهمين يحملون نسبة لا تقل عن 20% من رأس مال البنك أن يعترضوا على عملية الاندماج أمام المحكمة المختصة خلال 30 يوم عمل من تاريخ صدور القرارات الخاصة الصادرة عن اجتماع الجمعية العمومية هذا بموجب المادة 285(2)(ب) من قانون الشركات.
- 12- المساهمين يمكنهم الاطلاع على دليل حقوق المستثمرين على الرابط التالي:
<https://www.sca.gov.ae/Arabic/Pages/Home.aspx>

الملحق رقم 4
رأي الإنصاف الخاص ببنك باركليز

باركليز
5 نورث كولونيد
كناري وارف
لندن إي 14 بي بي
المملكة المتحدة
هاتف: +44 (0) 207 623 2323
barclays.com

مجلس الإدارة
بنك أبوظبي التجاري ش م ع
شارع الشيخ زايد
ص ب 939، أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

28 يناير 2019

السادة أعضاء المجلس المحترمين: تحية طيبة وبعد،

الإنصاف صادر إلى مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري ش م ع فيما يتعلق بالاندماج المقترح بين كل من بنك أبوظبي التجاري ش م ع وبنك الاتحاد الوطني ش م ع والاستحواذ اللاحق لجميع الاسهم المكونة لرأس المال المصدر لمصرف الهلال ش.م.ع

1- التمهيد والنطاق

من المفهوم لدينا أن مجلس إدارة كل من بنك أبوظبي التجاري ش م ع ("الشركة") وبنك الاتحاد الوطني ش م ع ("الشريك في الاندماج") ومجلس أبوظبي للاستثمار ("أديك") توصلوا لاتفاق وفق الشروط التالية:

(1) تنفيذ الاندماج المقترح بين الشركة والشريك في الاندماج عن طريق الضم وفق المواد من 283 إلى 291 من القانون الاتحادي رقم (2) لعام 2015 بشأن الشركات التجارية وتعديلاته من وقت لآخر ("الاندماج"). وفقاً لشروط الاندماج المبينة في مسودة اتفاقية الاندماج بتاريخ 27 يناير 2019 ("اتفاقية الاندماج")، ستنقل أصول والتزامات الشريك في الاندماج إلى الشركة وستصدر الشركة 0.5966 أسهم عادية بقيمة اسمية تبلغ درهم واحد لكل سهم في رأس مال الشركة (ويدعى كل منها "سهم الشركة") مقابل كل سهم عادي واحد بقيمة اسمية تبلغ درهم واحد لكل سهم في رأس مال الشركة في الاندماج (ويدعى كل منها "سهم الشريك في الاندماج") ("معادلة التبادل")؛ و

(2) استكمال إجراءات الاندماج، فإنه بالنسبة للاستحواذ المقترح من قبل الشركة لنسبة 100% من رأس المال الصادر في مصرف الهلال ش م ع ("الهلال") من أديك ستقوم الشركة بالمقابل بإصدار سند قابل للتحويل إلى أسهم بقيمة 1.0 مليار درهم اماراتي، وتحويلها إلى ما يصل إلى 117.647.058 سهم عادي بقيمة اسمية تبلغ درهم واحد لكل سهم في رأس مال الشركة ("مقابل الهلال") ("الاستحواذ"). إن شروط وأحكام الاستحواذ مبينة بمزيد من التفصيل في مسودة اتفاقية البيع والشراء بتاريخ 27 يناير 2019 ("اتفاقية بيع وشراء الهلال").

طلب مجلس إدارة الشركة رأينا بخصوص ما يلي:

(1) فيما إذا كانت معادلة التبادل عادلة، من وجهة نظر مالية، بالنسبة لمالكي أسهم الشركة المبينة أسماؤهم في سجل المساهمين في الشركة في تاريخ هذا الرأي ("مساهمو الشركة")؛ و

(2) فيما إذا كان مقابل الهلال المقترح سداه من قبل الشركة إلى أديك وفقاً لاتفاقية بيع وشراء الهلال عادلاً، من وجهة نظر مالية، بالنسبة لمساهمي الشركة.

لم يطلب منا تقديم الرأي بشأن، كما أن رأينا لا يتطرق بأي شكل من الأشكال، الرأي التجاري الأساسي لمجلس

إدارة الشركة لتقديم توصيات بشأن الاندماج أو الاستحواذ أو المضي بهما. كما لم يطلب تقديم الرأي فيما إذا كانت عملية تحقيق الاندماج أو الاستحواذ، بما في ذلك موافقة مساهمي الشركة على الاندماج أو الاستحواذ، عادلة أو خلاف ذلك.

من أجل الوصول إلى رأينا المتضمن في هذه الرسالة، قمنا بما يلي:

- (أ) مراجعة بيانات مالية معينة ومعلومات تجارية ومالية أخرى متوفرة لدى العامة فيما يتعلق بالشركة والشريك في الاندماج والهلل كما اعتبرناها ذات صلة بتحليلنا؛
- (ب) مراجعة بيانات مالية معينة وغيرها من البيانات المالية والتشغيلية فيما يتعلق بالشركة والتي قدمتها الشركة إلينا؛
- (ج) مراجعة توقعات محلي أبحاث حقوق مساهمين مستقلين بشأن الشركة والشريك في الاندماج ومقارنتها ببعضها البعض؛
- (د) مراجعة تاريخ التداول في أسهم الشركة وفي أسهم الشريك في الاندماج بين 1 يناير 2014 و 24 يناير 2019 ومقارنته بتاريخ التداول بالنسبة لشركات أخرى معينة كما اعتبرناه ذا صلة؛
- (هـ) مراجعة النتائج المالية التاريخية والوضع المالي الحالي لكل من الشركة والشريك في الاندماج ومقارنتها ببعضها البعض ومع النتائج المالية التاريخية والوضع المالي الحالي لشركات أخرى معينة كما اعتبرناه ذا صلة؛
- (و) مناقشة أنشطة وعمليات وأصول والتزامات الشركة والشريك في الاندماج وكذلك وضعهما المالي والتقديرية المحتملة السابقة والحالية لهما مع كبار أعضاء إدارة الشركة والشريك في الاندماج ومستشاري كل منهما، كما اقتضى الأمر؛
- (ز) مراجعة النتائج المالية التاريخية والوضع المالي الحالي لمصرف الهلال ومقارنتها مع النتائج المالية التاريخية والوضع المالي الحالي لشركات أخرى معينة كما اعتبرناه ذا صلة؛
- (ح) مناقشة أنشطة وعمليات وأصول والتزامات مصرف الهلال وكذلك وضعه المالي والتقديرية المحتملة السابقة والحالية له مع كبار أعضاء إدارة مصرف الهلال ومستشاريه، كما اقتضى الأمر؛
- (ط) تقييم الآثار الأولية لكل من الاندماج والاستحواذ ومناقشتها مع الشركة؛
- (ي) مراجعة مسودة تقرير العناية القانونية الواجبة من إعداد السادة آلن أند أفري ال بي بشأن الشركة والمقدمة بتاريخ 12 نوفمبر 2018 وتقرير العناية القانونية الواجبة من إعداد السادة كليفورد اند شانس ال بي بشأن الشريك في الاندماج بتاريخ 10 نوفمبر 2018، بالإضافة إلى تقرير العناية القانونية الواجبة من إعداد السادة مكتب ذو الفقار ومشاركوه للمحاماة بشأن الشركة الفرعية المصرية التابعة للشريك في الاندماج، بتاريخ 12 نوفمبر 2018؛
- (ك) مراجعة ومناقشة ما تم التوصل إليه بشأن تقرير العناية المالية والضريبية الواجبة والتي قام بها السادة كيه بي ام جي بشأن الشريك في الاندماج؛
- (ل) مراجعة ومناقشة ما تم التوصل إليه بشأن تقرير العناية المالية والضريبية الواجبة والتي قام بها السادة كيه بي ام جي بشأن مصرف الهلال؛
- (م) مراجعة مسودة تقرير العناية المالية والضريبية الواجبة، من إعداد السادة ارنست أند يونج بشأن الشركة الفرعية المصرية التابعة للشريك في الاندماج بتاريخ 22 نوفمبر 2018 و 27 نوفمبر 2018؛
- (ن) مراجعة ملخص تقييم التآزر بخصوص الاندماج والاستحواذ والذي قامت به شركة استشارة إستراتيجية بتاريخ 13 ديسمبر 2018 و 8 يناير 2019؛
- (س) مراجعة الدراسة النافية للجهالة المالية والضريبية بشأن مصرف الهلال والتي قام بها استشاري الاجتهاد الأصولي الحسابي والضريبي لدى مصرف الهلال؛
- (ع) مراجعة تقرير العناية القانونية الواجبة بتاريخ 15 نوفمبر 2018، من إعداد استشاري الاجتهاد الأصولي القانوني لدى مصرف الهلال ومراجعة تقرير العناية القانونية الواجبة للبانع بشأن الشركة الفرعية الكازاخية التابعة لمصرف الهلال بتاريخ 13 نوفمبر 2018 من إعداد استشاري الاجتهاد الأصولي القانوني لدى مصرف الهلال في

(ف) مراجعة اتفاقية الاندماج واتفاقية بيع وشراء الهلال ومستندات معينة ذات صلة كما اعتبرناه على علاقة بالموضوع؛
و

(ص) مراجعة معلومات أخرى والقيام بدراسات أخرى والنظر في عوامل أخرى كما اعتبرناه مناسباً.

2- المؤهلات والافتراضات والقيود

افترضنا واعتمدنا على دقة واكتمال المعلومات المالية أو غيرها من المعلومات التي قمنا بمراجعتها لأغراض هذا الرأي، بدون أي تحقق مستقل من صحة تلك المعلومات، واعتمدنا أيضاً على التأكيدات الواردة من إدارة الشركة بأنه ليسوا على علم بأية وقائع أو ظروف قد تجعل أي من تلك المعلومات غير دقيقة أو مضللة. وبناء على نصيحة الشركة، اعتمدنا أيضاً، بدون أي تحقق مستقل بشأن صحته، على تقييم فريق إدارة الشركة بخصوص مزاي إستراتيجية ومالية وتشغيلية نافذة معينة والتي من المتوقع أن تنتج عن الاندماج والاستحواذ بالإضافة لذلك وبناء على نصيحة الشركة، افترضنا أن كميات وتوقيت حالات التآزر المتوقعة فيما يتعلق بالاندماج والاستحواذ معقولة وأنها ستحقق وفق تلك التقديرات. بالإضافة لذلك وبناء على نصيحة الشركة، افترضنا أن مصرف الهلال سيحافظ على مستويات رأسمالية أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية. لذلك لا نتحمل أية مسؤولية عن، ولا نقدم أي رأي بخصوص، تلك التقييمات للمزايا الإستراتيجية والمالية والتشغيلية المتوقعة أو حالات التآزر المذكورة أو المحافظة على استمرارية المستويات الرأسمالية لدى مصرف الهلال، أو الافتراضات التي تعتمد عليها كل مسألة من هذه المسائل.

لم يتم تزويدنا أو توفير أية توقعات مالية بشأن الشريك في الاندماج لنا (من إعداد الشركة أو الشريك في الاندماج أو بالنيابة عنهما). بالتالي، افترضنا أن التقديرات المنشورة لمحللي الأبحاث من الغير (وهي التقديرات الوحيدة التي تم توفيرها لنا والصادرة عن الغير) تعتبر أساس معقول لتقييم الأداء المالي المستقبلي للشركة والشريك في الاندماج وأن الشركة والشريك في الاندماج سيعملان وفق تلك التقديرات بشكل أساسي. وفيما يتعلق الهلال، لم يتم تزويدنا أو توفير أية توقعات مالية لنا من إعداد مصرف الهلال أو بالنيابة عنه.

لدى التوصل إلى رأينا، لم نعلم بأية معايير مادية لممتلكات ومرافق الشركة أو الشريك في الاندماج أو الهلال ولم نعلم أو نحصل على أي تقييم أو تقدير مستقل لقيمة الأصول أو الالتزامات (بما في ذلك أية مشتقات أو أصول والتزامات غير واردة في الميزانية) الخاصة بالشركة أو الشريك في الاندماج أو الهلال، ولم نعلم بتقييم إيسار أو القيمة العادلة للشركة أو الشريك في الاندماج أو مصرف الهلال بموجب أية قوانين متعلقة بالإفلاس أو الإعسار أو ما شابه. قدمت الشركة إلينا تقييمها لنوعية محافظ القروض الخاصة بالشريك في الاندماج أو الهلال وأسسها من حيث الأصول، والذي اعتمدنا عليه بدون تحقق مستقل من صحته. ويعتمد رأينا بالضرورة على الظروف المالية والاقتصادية والسوقية وغيرها من الظروف القائمة والتي يمكن تقييمها في تاريخ هذه الرسالة. لا نتحمل أي التزام بتحديث أو مراجعة أو إعادة تأكيد رأينا بناء على ظروف قد تحدث بعد تاريخ هذه الرسالة.

فيما عدا الرأي الوارد في هذه الرسالة، فإن رأينا لا يتطرق إلى أي أثر بشأن اكتمال عملية الاندماج أو الاستحواذ على مساهمي الشركة وبشكل خاص فإن رأينا لا يتطرق لأداء أو عمليات أو تداول أو حوكمة الهيئة المندمجة بعد الانتهاء من عملية الاندماج والاستحواذ.

عبرنا عن رأينا بشأن مقابل الهلال فقط على أساس المقابل المستحق من الشركة في حالة حدوث عملية إغلاق اتفاقية بيع وشراء الهلال في تاريخ هذا الرأي ولا نقدم أي رأي بشأن عدالة مقابل الهلال إلى الحد الذي قد يخضع فيه للتعديل في المستقبل.

افترضنا أن عملية الاندماج والاستحواذ ستتم وفق شروط آخر مسودة لاتفاقية الاندماج واتفاقية بيع وشراء الهلال والتي قمنا بمراجعة كل منهما. افترضنا أيضاً، بناء على نصيحة الشركة، أنه سيتم الحصول على كافة التصاريح والموافقات وبراءات الذمة الحكومية والتنظيمية وما شابه بخصوص عملية الاندماج والاستحواذ ضمن الحدود المقررة بموجب اتفاقية الاندماج واتفاقية بيع وشراء الهلال (كما يقتضي الأمر) وأن عملية الاندماج والاستحواذ ستكتمل وفق الشروط والأحكام المبينة في اتفاقية الاندماج واتفاقية بيع وشراء الهلال على التوالي، بدون أي تنازل أو تعديل أو تغيير في أي من الشروط أو الأحكام الجوهرية بهاتين الاتفاقيتين. لا نقدم أي رأي بشأن النتائج الضريبية أو غير الضريبية التي قد تحدث بسبب الاندماج أو الحيازة، كما أن رأينا لا يتطرق لأية مسائل قانونية أو ضريبية أو تنظيمية أو محاسبية ولا يتطرق أيضاً للشروط العقدية في اتفاقية الاندماج أو اتفاقية بيع وشراء الهلال، والتي ندرك أن الشركة قد حصلت على تلك الاستشارة بشأن كل منهما كما تعتبره ضرورياً من خبراء مختصين ومؤهلين آخرين.

إن الحماية العقدية في اتفاقية بيع وشراء الهلال محدودة، وبشكل خاص الضمانات المقدمة من قبل أدبك والتي تغطي ضمانات أساسية فقط. لذلك افترضنا أن:

(أ) أية نتائج دراسات نافية للجهالة بخصوص مصرف الهلال والتي (1) سيتم علاجها بدون أية تكاليف جوهرية على عاتق الشركة أو مصرف الهلال أو (2) ليس لها أي أثر جوهري على العمليات القائمة أو التقديرات المالية المحتملة للشركة أو مصرف الهلال؛ و

(ب) عدم وجود أية حماية عقدية أكثر شمولية في اتفاقية بيع وشراء الهلال لن يؤثر جوهرياً على العمليات القائمة أو التقديرات المالية المحتملة للشركة أو مصرف الهلال.

وفي كل حالة وإلى الحد الذي قد تؤثر فيه تلك الافتراضات على رأينا فيما يتعلق بمقابل مصرف الهلال.

افترضنا أيضاً أن عملية الحيازة لن تستكمل ما لم تستكمل عملية الاندماج بشكل متزامن مع الحيازة أو حتى قبلها.

عموميات

-3

إن بنك باركليز بي ال سي، والذي يتصرف من خلال بنكه الاستثماري ("باركليز") والمفوض من قبل هيئة الإشراف والتنظيم ويخضع تنظيمياً لهيئة السلوك المالي في المملكة المتحدة وكذلك هيئة الإشراف والتنظيم وبنك باركليز بي ال سي (فرع مركز دبي المالي العالمي) (والمسجل تحت رقم 0060) والذي يخضع تنظيمياً لهيئة دبي للخدمات المالية، يتصرف حصرياً كمستشار مالي للشركة وليس لأي طرف آخر، فيما يتعلق بالاندماج والحيازة ولن يكون مسؤولاً تجاه أي شخص باستثناء الشركة عن تقديم الحمائيات المقدمة لعملاء باركليز أو عن تقديم الاستشارة فيما يتعلق بالاندماج والحيازة أو عن أية مسألة أخرى مشار إليها في هذا المستند. وافقت الشركة على أن تدفع لنا أجراً مقابل خدماتنا والذي يعتمد على استكمال إجراءات الاندماج والحيازة. بالإضافة لذلك، وافقت الشركة بناء على رسالة تكليفنا الموقعة من قبل الشركة على سداد مصاريفنا وتعويضنا عن التزامات مالية معينة يمكن أن تنشأ عن تكليفنا. قدمنا خدمات مصرفية ومالية استثمارية مختلفة إلى الشركة وادبك وإلى الشريك المسيطر على ادبك في السابق. وعلى وجه التحديد وفي آخر سنتين، تصرفنا كمالك دفاتر مشترك بخصوص إصدار الشركة لسندات بقيمة 750 مليون دولار أمريكي لمدة 5 سنوات وكوكيل هيكلية وحيد ومقدم تغطية وحيد بخصوص سندات فورموزا بقيمة 540 مليون دولار أمريكي تحت الطلب لمدة 30 سنة. بالإضافة لذلك، في آخر سنتين تصرفنا كمالك دفاتر مشترك بشأن إصدار سندات ثنائية الشريحة بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي للشريك المسيطر على أدبك (إبريل 2017) ونحن مفوضون حالياً بصفة مالك دفاتر مشترك بشأن طرح العام الأولي المكتمل بالنسبة لإحدى الجهات المرتبطة بأدبك. كما يمكن أن نقدم خدمات مصرفية استثمارية إلى الشركة و/أو أدبك (وكذلك إلى أية جهة مرتبطة بأحدهما) بعد الانتهاء من عملية الاندماج والحيازة في المستقبل، الأمر الذي نتوقع أن نحصل على أجور مقابله. كما نود الإشارة إلى أن السيد سيني كريمستون هو مستشار مجلس إدارة الشركة وهو أيضاً عضو مجلس إدارة غير تنفيذي لدى باركليز بي ال سي ورئيس مجلس إدارة بنك باركليز بي ال سي.

إن باركليز بالإضافة إلى الجهات المرتبطة به ("مجموعة باركليز") مزود خدمات مالية عالمية رئيسي ومرتبطة بمجال واسع من الأنشطة المصرفية التجارية والاستثمارية وإدارة الاستثمارات وغيرها من الأنشطة. وفي السياق المعتاد لتلك الأنشطة، قد يقوم بنك باركليز بي ال سي والأعضاء الآخرون في مجموعة باركليز (أو صناديق الاستثمار المدارة من قبلهم أو التي يملكون مصالح مالية فيها) لحسابهم الخاص أو لحساب عملائهم بالتداول وبالتالي قد يحتفظ في أي وقت من الأوقات بمركز طويل أو قصير الأجل في الأوراق المالية الخاصة بالديون و/أو حقوق المساهمين و/أو الأوراق المالية ذات الصلة الخاصة بالمشتقات لدى الشركة و/أو أدبك و/أو الشريك في الاندماج. كما أن أعضاء في مجموعة باركليز ربما كانت لديهم، وما زالت، علاقات مصرفية أو تجارية أخرى مع الشركة و/أو أدبك و/أو الشريك في الاندماج و/أو الهيئة المندمجة بعد الانتهاء من عملية الاندماج والاستحواذ، من وقت آخر.

إن هذا الرأي، والذي وافقت لجنة الرأي الخاص بالإنصاف لدى باركليز على تقديمه، هو لغرض الإطلاع عليه من قبل مجلس إدارة الشركة لغرض وحيد وهو تقييمها لعملية الاندماج والاستحواذ بشأن الشروط المالية في اتفاقية الاندماج وفي اتفاقية بيع وشراء الهلال على التوالي. من غير المقصود الاعتماد على هذا الرأي أو اعتباره أنه يمنح أية حقوق أو دعاوى بالنسبة لأي موظف أو دائن أو مساهم أو شريك آخر في الشركة. يجب عدم الكشف عن هذا الرأي أو الإشارة إليه علناً أو تقديمه إلى أو الاعتماد عليه من قبل أي شخص آخر أو استخدامه لأي غرض آخر بدون موافقة خطية مسبقة منا، على شرط أنه يجوز لمجلس الإدارة الإفصاح بأنه حصل على هذا الرأي من طرفنا وأنه يجوز تضمين نسخة من هذا الرأي كاملاً في نشرة المساهمين التي ستصدرها الشركة والشريك في الاندماج كما هو مطلوب بموجب القوانين أو اللوائح سارية المفعول أو بطلب صريح من أية سلطة تنظيمية تملك الاختصاص على الشركة.

لا يشكل رأينا بأي شكل من الأشكال توصية بشأن تصويت مساهمي الشركة أو تصرفهم فيما يتعلق بالاندماج أو الاستحواذ أو عدم القيام بذلك. بالإضافة لذلك، لا نقدم أي رأي بشأن الأسعار التي قد يتم تداول أسهم الهيئة المندمجة بها بعد إعلان أو استكمال عملية الاندماج أو الاستحواذ ويجب عدم النظر إلى رأينا على أنه يقدم أية ضمانات بأن القيمة السوقية لأسهم الهيئة المندمجة بعد إعلان أو استكمال الاندماج ستكون أعلى من القيمة السوقية لأسهم الشركة أو أسهم الشريك في الاندماج في أي وقت قبل إعلان أو استكمال الاندماج أو الاستحواذ.

ونشير إلى أن نسخة هذه الرسالة باللغة الإنكليزية هي النسخة الملزمة ولها الأولوية بالنسبة لأية ترجمة لهذه الرسالة إلى اللغة العربية أو لأية لغة أخرى لأغراض سهولة الاطلاع، سواء في حالة التعارض بينهما أو خلاف ذلك.

تخضع هذه الرسالة وكافة المسائل أو النزاعات أو المطالبات أو الالتزامات غير العقدية التي تنشأ بموجب أو فيما يتعلق بها وتفسر وفق القانون الإنكليزي وتختص المحاكم الإنكليزية بتسوية أي نزاع ينشأ عن هذه الرسالة أو فيما يتعلق بها (بما في ذلك أي نزاع متعلق بأية التزامات غير عقدية ناشئة عن هذه الرسالة أو فيما يتعلق بها).

4- النتيجة

بناء على ما سبق ذكره، نرى ما يلي في تاريخ هذه الرسالة:

- (1) أن نسبة المقايضة عادلة، من وجهة نظر مالية، بالنسبة لمساهمي الشركة؛ و
- (2) أن مقابل الهلال المقترح سداه من قبل الشركة إلى ادك وفقاً لاتفاقية بيع وشراء الهلال عادلاً، من وجهة نظر مالية، بالنسبة لمساهمي الشركة.

وتقبلوا فائق التحية والاحترام
بنك باركليز بي ال سي
(توقيع)

الملحق رقم 5
رأي الإلتصاف من جيه بي مورجان

29 يناير 2019

السادة مجلس الإدارة
بنك الاتحاد الوطني ش.م.ع.
مبنى بنك الاتحاد الوطني
شارع السلام
صندوق البريد 3865
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

السادة أعضاء مجلس الإدارة:

طلبتم منا إبداء رأينا بشأن ما إذا كانت نسبة التبادل (حسب التعريف الوارد أدناه) في عملية اندماج البنك المقترحة (يشار إليها لاحقاً بـ **"الاندماج"**) مع بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع. (يشار إليه لاحقاً بـ **"الطرف الآخر"**) منصفة وعادلة، من وجهة نظر مالية، لحاملي الأسهم العادية في رأس مال بنك الاتحاد الوطني ش.م.ع. (يشار إليه لاحقاً بـ **"البنك"**) من قيمة اسمية قدرها 1.0 درهم اماراتي للسهم الواحد (**"أسهم البنك"**).

بموجب اتفاقية الاندماج (يشار إليها لاحقاً بـ **"اتفاقية الاندماج"**) المبرمة بين البنك والطرف الآخر، سيندمج البنك مع الطرف الآخر و: (أ) سيتم تحويل كل سهم متداول من أسهم البنك إلى الحق في استلام 0.5966 سهم عادي (**"نسبة التبادل"**) من القيمة الاسمية البالغة 1.0 درهم اماراتي للسهم الواحد رأس مال الطرف الآخر (يشار إليه لاحقاً بـ **"أسهم الطرف الآخر"**)؛ و (ب) سيتم حل البنك وستحول جميع موجوداته وخصومه إلى الطرف الآخر بموجب القانون.

كما تؤكد اتفاقية الاندماج على أن الطرفين لديهما نية بأن يقوم الطرف الآخر بالاستحواذ على كامل رأس المال المصدر لمصرف الهلال ش.م.ع. (يشار إليه لاحقاً بـ **"الطرف المستهدف"**) من مجلس أبوظبي للاستثمار (يشار إليه لاحقاً بـ **"البايع"**) بعد إتمام عملية الاندماج وبموجب أحكام وشروط اتفاقية البيع والشراء (يشار إليها لاحقاً بـ **"اتفاقية البيع والشراء"**) المبرمة بين الطرف الآخر والبايع (يشار إليه لاحقاً بـ **"الاستحواذ"**) ويشار إليه مع عملية الاندماج بـ **"المعاملة"**). وعملاً بأحكام اتفاقية البيع والشراء، يقوم الطرف الآخر بشراء الأسهم العادية القائمة بقيمة اسمية قدرها 1.0 درهم اماراتي للسهم الواحد من رأس مال الطرف المستهدف (يشار إليها لاحقاً بـ **"الأسهم المستهدفة"**) مقابل مبلغ 1,000,000,000 درهم اماراتي (يجوز تخفيضه بنسبة أي تسرب (حسب التعريف الوارد في اتفاقية البيع والشراء) يحدث منذ 30 سبتمبر 2018) (يشار إليه لاحقاً بـ **"السعر النهائي"**). يتم الوفاء بالسعر النهائي من خلال إصدار أداة قابلة للتحويل (يشار إليها لاحقاً بـ **"الأداة القابلة للتحويل"**) يتم تحويلها إلى عدد أسهم الطرف الآخر بما يعادل السعر النهائي مقسوماً على مبلغ 8.50 درهم اماراتي (مع تقريب أي كسر إلى العدد الصحيح الأقل) في أقرب وقت ممكن بعد إتمام عملية الاستحواذ (يشار إليه لاحقاً بـ **"سعر الاستحواذ"**).

يشار إلى أنه في حين تم تلخيص بعض أحكام الاندماج والاستحواذ أعلاه، إلا أنه يوجد وصف واف لشروط وأحكام الاندماج والاستحواذ في اتفاقية الاندماج واتفاقية البيع والشراء على التوالي. وعليه، فإن ما يرد في هذه الوثيقة من وصف للاندماج والاستحواذ وبعض المعلومات الأخرى مشروط في مجمله بالرجوع إلى المعلومات الأكثر تفصيلاً الواردة أو المشار إليها في اتفاقية الاندماج واتفاقية البيع والشراء.

للوصول إلى رأينا، قمنا بـ (أ) مراجعة نسخة اتفاقية الاندماج ونسخة اتفاقية البيع والشراء المبرمتين والمقدمتين في 28 يناير 2019، واللتان افترضنا أنهما مطابقتان من جميع النواحي الجوهرية للوثائق النهائية التي تم إبرامها؛ (ب) مراجعة بعض المعلومات التجارية والمالية المتاحة للعموم والمتصلة بالبنك والطرف الآخر والطرف المستهدف، والقطاعات التي يعملون فيها وبعض الشركات الأخرى التي تعمل في أعمال مماثلة للأعمال التي يقومون بها؛ (ت) إجراء مقارنة بين الشروط المالية المقترحة للاندماج والاستحواذ والشروط المالية المتاحة للعموم الخاصة بمعاملات معينة تشمل شركات اعتبرناها ذات صلة والسعر المدفوع والمستلم لهذه الشركات؛ (ث) مقارنة الأداء المالي والتشغيلي للبنك والطرف الآخر والطرف المستهدف مع المعلومات المتاحة للعموم والمتصلة ببعض الشركات الأخرى التي رأينا أنها ذات صلة ومراجعة أسعار السوق الحالية والسابقة لأسهم الطرف الآخر وأسهم البنك وبعض الأوراق المالية المتداولة علناً والمملوكة لشركات أخرى؛ (ج) مراجعة البيانات المالية المدققة للبنك والطرف الآخر

والطرف المستهدف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 ومسودة البيانات المالية للبنك والطرف الآخر والطرف المستهدف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018؛ (ح) مراجعة بعض التحليلات والتوقعات والافتراضات والتنبؤات المالية الداخلية غير المدققة المعدة بتوجيه من إدارة البنك والمصادق عليها من إدارة البنك والمتصلة بالأعمال التجارية الخاصة بالبنك والطرف الآخر والطرف المستهدف للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2027، بالإضافة إلى المبلغ التقديري المتوقع من الوفورات وأوقات تحقق هذه الوفورات والنفقات ذات الصلة والمنافع المتوقعة من المعاملة (يشار إليها لاحقاً بـ "المنافع المتوقعة من المعاملة")؛ و (خ) إجراء الدراسات والتحليلات المالية الأخرى والنظر في المعلومات الأخرى التي رأينا أنها مناسبة لأغراض تكوين هذا الرأي.

بالإضافة إلى ذلك، أجرينا مناقشات مع بعض أعضاء إدارة البنك والطرف الآخر والطرف المستهدف فيما يتعلق بجوانب معينة من المعاملة والعمليات التجارية السابقة والحالية للبنك والطرف الآخر والطرف المستهدف والوضع المالي والتوقعات المستقبلية وعمليات البنك والطرف الآخر والطرف المستهدف وآثار المعاملة على الوضع المالي والتوقعات المستقبلية للبنك والطرف الآخر والطرف المستهدف وبعض الأمور الأخرى التي اعتقدنا أنها ضرورية أو مناسبة للرد على استفساراتنا .

ولإبداء رأينا، اعتمدنا على دقة واكتمال جميع المعلومات المتاحة للعمامة أو التي تم تقديمها لنا أو مناقشتها معنا من قبل البنك والطرف الآخر والطرف المستهدف، أو التي تمت مراجعتها من قبلنا أو نيابة عنا. لم نقم بشكل مستقل بالتحقق من أي من هذه المعلومات أو من دقتها أو اكتمالها، وبناء على خطاب اتفاقنا مع البنك، لم نتحمل أي التزام لإجراء أي عملية تحقق مستقلة من هذا القبيل. لم نقم بإجراء أي تقييم ولم نستلم أي نتائج تقييم لأي موجودات أو مطلوبات ولم نقم بتقييم الملاءة المالية للبنك أو الطرف الآخر أو الطرف المستهدف بموجب أية قوانين معمول بها بشأن الإفلاس أو الإعسار أو أية مسائل مماثلة. وبالاعتماد على التحليلات والتوقعات والافتراضات والتنبؤات المالية المقدمة لنا أو على أية معلومات مستمدة منها، بما في ذلك المنافع المتوقعة من المعاملة، افترضنا أنه تم إعداد التحليلات والتوقعات والافتراضات والتنبؤات المالية بشكل معقول على أساس افتراضات تعكس أفضل التقديرات والأحكام متاحة للإدارة حالياً فيما يتعلق بالنتائج المستقبلية المتوقعة للعمليات والوضع المالي للبنك والطرف الآخر والطرف المستهدف التي تتصل بها هذه التحليلات أو التوقعات أو الافتراضات أو التنبؤات. إننا لا نبدي أي رأي بشأن مثل هذه التحليلات أو التوقعات أو التنبؤات (بما في ذلك المنافع المتوقعة من المعاملة) أو الافتراضات التي استندت إليها، وقد أكد البنك أنه بمقتورنا الاعتماد على مثل هذه التحليلات والتوقعات والافتراضات والتنبؤات (بما في ذلك المنافع المتوقعة من المعاملة) من أجل تكوين هذا الرأي. وافترضنا أيضاً أن المعاملة والعمليات الأخرى المنصوص عليها في اتفاقية الاندماج واتفاقية البيع والشراء ستتمخض عن النتائج الضريبية التي تم تناولها في المناقشات التي أجريناها مع ممثلي ومستشاري البنك والطرف الآخر والطرف المستهدف والتي قدمها لنا هؤلاء الممثلين والمستشارين.

افترضنا أنه سيتم إتمام المعاملة والعمليات الأخرى المنصوص عليها في اتفاقية الاندماج واتفاقية البيع والشراء كما هو مبين في اتفاقية الاندماج واتفاقية البيع والشراء، دون التنازل عن أي أحكام أو شروط جوهرية أو تعديلها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، فيما يتعلق باتفاقية الاندماج، شرط استيفاء جميع الشروط السابقة لإتمام اتفاقية البيع والشراء، باستثناء الشرط المنصوص عليه في اتفاقية البيع والشراء فيما يتعلق بإصدار شهادة هيئة الأوراق المالية والسلع (حسب التعريف الوارد في اتفاقية الاندماج).

وافترضنا أيضاً أن التأكيدات والضمانات التي قدمها البنك والطرف الآخر في اتفاقية الاندماج والبيع والشراء في اتفاقية البيع والشراء والتأكيدات والضمانات المنصوص عليها في أي اتفاقية ذات صلة هي تأكيدات وضمانات صحيحة من جميع النواحي المهمة بالنسبة لتحليلنا، وأنه لن يكون هناك أي تعرض، في إطار أي التزامات تعويض أو التزامات أخرى واردة في اتفاقية الاندماج أو اتفاقية البيع والشراء أو الاتفاقيات ذات الصلة، لأي مبلغ مهم بالنسبة لتحليلنا، وأن بنود الأداة القابلة للتحويل لن تشمل على أي مسألة أخرى غير واردة في اتفاقية الاندماج أو اتفاقية البيع والشراء، وأنه لن يكون هناك أي تغيير جوهرية في سعر أسهم الطرف الآخر بين تاريخ هذه الوثيقة وتاريخ إتمام عملية الاستحواذ، وأنه لن يكون هناك تسرب جوهرية بموجب اتفاقية البيع والشراء وأنه لن يكون هناك أي مديونية جوهرية مهما كانت عند إتمام عملية الاستحواذ بين البائع وأي عضو في مجموعته والطرف المستهدف وأي عضو في مجموعته.

لسنا خبراء قانونيين أو تنظيميين أو خبراء في علم التخمين أو الضرائب، واعتمدنا، دون إجراء أي عملية تحقق مستقلة، على التقييمات التي أجراها مستشارو البنك فيما يتعلق بهذه المسائل. افترضنا كذلك أنه سيتم الحصول على جميع الموافقات الحكومية الرسمية أو التنظيمية أو غيرها من الموافقات والمصادقات اللازمة لإتمام المعاملة دون أن يكون لذلك أي تأثير سلبي على البنك أو الطرف الآخر والطرف المستهدف، أو على الفوائد المتوقعة من المعاملة. اعتمدنا لغرض إبداء رأينا على التقييمات التجارية التي أجراها البنك للمعاملة. إن قرار دخول البنك في المعاملة من عدمه (والأحكام التي يدخل على أساسها في المعاملة) هو قرار يتخذه البنك وحده.

يرتكز رأينا بالضرورة على الظروف الاقتصادية والسوقية وغيرها من الظروف القائمة في تاريخ هذه الوثيقة والمعلومات المتاحة لنا اعتباراً من تاريخ هذه الوثيقة. من المفهوم أن التطورات اللاحقة قد تؤثر على هذا الرأي وأنه ليس لدينا أي التزام لتحديث هذا الرأي أو مراجعته أو إعادة تأكيده.

يقتصر رأينا على كون نسبة التبادل عادلة ومنصفة، من وجهة نظر مالية، بالنسبة لحاملي أسهم البنك، ولا نبدي رأي بشأن عدالة الاندماج أو الاستحواذ أو المعاملة ككل، أو أي سعر سيتم دفعه لحاملي أي فئة أخرى من الأوراق المالية أو الدائنين أو الفئات الأخرى في البنك أو فيما يتعلق بقرار البنك في إجراء المعاملة. كما لا نبدي رأي فيما يتعلق بمبلغ أو طبيعة أي تعويض مستحق لأي مسؤولين أو مديريين أو موظفين تابعين لأي طرف من أطراف المعاملة، أو أي فئة من الأشخاص ممن لهم علاقة بنسبة التبادل أو سعر الاستحواذ أو فيما يتعلق بكون أي تعويض من هذا القبيل عادلاً ومنصفاً أم لا.

لا نبدي في هذه الوثيقة أي رأي بشأن السعر الذي سيتم به تداول أسهم البنك أو أسهم الطرف الآخر في أي وقت لاحق. وعليه، قد تؤثر عوامل أخرى تطرأ بعد تاريخ هذه الوثيقة على قيمة أعمال البنك أو الطرف الآخر أو الطرف المستهدف بعد إتمام المعاملة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر (أ) التصرف الكلي أو الجزئي في رأس مال البنك أو الطرف الآخر من قبل مساهمي البنك أو الطرف الآخر خلال فترة قصيرة بعد تاريخ هذه الوثيقة أو بعد تاريخ نفاذ المعاملة؛ (ب) التغيرات في أسعار الفائدة السائدة والعوامل الأخرى التي تؤثر بشكل عام على سعر الأوراق المالية؛ (ت) التغيرات السلبية في أسواق رأس المال الحالية؛ (ث) حدوث تغييرات سلبية في الوضع المالي أو الأعمال أو الأصول أو نتائج العمليات أو إمكانيات البنك أو الطرف الآخر أو الطرف المستهدف؛ (ج) أي إجراءات تتخذها أو قيود تفرضها الوكالات الحكومية أو السلطات التنظيمية؛ و (ح) إبرام جميع الاتفاقات اللازمة في الوقت المناسب لإتمام المعاملة وفقاً لشروط وأحكام مقبولة لجميع الأطراف المعنية. لم يتم إبداء أي رأي بشأن ما إذا كانت أي معاملة بديلة قد تحقق منافع أكبر للبنك. ونشير إلى أننا غير مخولين لالتماس ولم نلتزم أي اهتمام من أي أطراف أخرى فيما يتعلق ببيع البنك بالكامل أو بيع أي جزء منه أو الدخول في أي معاملة أخرى بديلة.

تصرفنا كمستشار مالي للبنك فيما يتعلق بالمعاملة المقترحة وسوف نحصل على رسوم من البنك نظير الخدمات التي قدمناها وهذه الرسوم ستكون مستحقة الدفع فقط إذا تمت عملية الاندماج المقترحة. وبالإضافة إلى ذلك، وافق البنك على تعويضنا عن بعض الالتزامات الناشئة عن قيامنا بهذه المهمة. خلال السنتين السابقتين لتاريخ هذه الرسالة، تمتعنا وشركائنا التابعة بعلاقات مصرفية تجارية أو استثمارية مع الطرف الآخر والطرف المستهدف وقد حصلنا نحن وشركائنا التابعة هذه على تعويضات عرفية مقابل هذه العلاقات. شملت هذه الخدمات خلال هذه الفترة القيام بدور مدير السجل في عروض السندات المقدمة من الطرف الآخر و/أو شركائنا التابعة في سبتمبر 2017 ويناير ومارس ويوليو 2018 ومدير سجل في عرض صكوك مقدم من إحدى الشركات التابعة للطرف المستهدف في سبتمبر 2018. قد نقوم نحن وشركائنا التابعة كجزء من أعمالنا الاعتيادية بتداول الدين وأوراق الأسهم الخاصة بالبنك أو الطرف الآخر لحسابنا الخاص أو لحسابات عملائنا، وبناء على ذلك، يحق لنا في أي وقت عقد صفقات طويلة أو قصيرة في مثل هذه الأوراق المالية.

بناءً على ما تقدم، يتمثل رأينا اعتباراً من تاريخ هذه الوثيقة في أن نسبة التبادل عادلة، من وجهة نظر مالية، لحاملي أسهم البنك.

تُقدم هذه الرسالة إلى مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بالتقييم الذي يجريه لعملية الاندماج ولأغراض هذا التقييم. لا يشكل هذا الرأي توصية لأي مساهم في البنك بشأن التصويت فيما يتعلق بعملية الاندماج أو أي مسألة أخرى. لا يجوز الكشف عن هذا الرأي أو الإشارة إليه أو إبلاغه (كليا أو جزئياً) لأي طرف ثالث لأي غرض كان، إلا بموافقتنا الخطية المسبقة. يجوز استخدام هذا الرأي بالكامل في أي وكالة أو بيان معلومات يرسل بالبريد إلى مساهمي البنك ولكن لا يجوز الكشف عنه للعلن بأي شكل من الأشكال دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير،،،

جيه بي مورجان سكيوريتيز بي أل سي

بنك الاتحاد الوطني ش.م.ع
بناية بنك الاتحاد الوطني
شارع الشيخ زايد بن سلطان
صندوق بريد 3865
أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

المستشار القانوني لبنك الاتحاد الوطني

كليفورد تشانسان إل إل بي
برج السلع، طابق 6
مربعة سوق أبوظبي العالمي
صندوق بريد 26492
أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

المستشار المالي لبنك الاتحاد الوطني

جيه بي مورجان سكويريتز بي أل سي
25 بانك ستريت
كناري وورف
لندن E14 5JP
المملكة المتحدة

**المحاسبون، المعدون لتقارير المحاسبة
لبنك الاتحاد الوطني**

ديلويت آند توش (أم إي)
الطابق 11، برج السلع
مربعة سوق أبوظبي العالمية
جزيرة الماريا
صندوق بريد رقم 990
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع
برج بنك أبوظبي التجاري
شارع الشيخ زايد
صندوق بريد 939
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

المستشار القانوني لبنك أبوظبي التجاري

ألن وافرلي إل إل بي
بناية المعمورة (ب)
شارع سلطان بن زايد الأول (المرور)
صندوق بريد 7907
أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

المستشار المالي لبنك أبوظبي التجاري

بنك باركليز بي إل سي
5 نورث كولونيد
كناري وورف
لندن
E14 4BB
المملكة المتحدة

المحاسبون، المعدون لتقارير المحاسبة لبنك أبوظبي التجاري

ديلويت آند توش (أم إي)
الطابق 11، برج السلع
مربعة سوق أبوظبي العالمية
جزيرة الماريا
صندوق بريد رقم 990
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة